

الشرح المعين

على سلم الطالبين

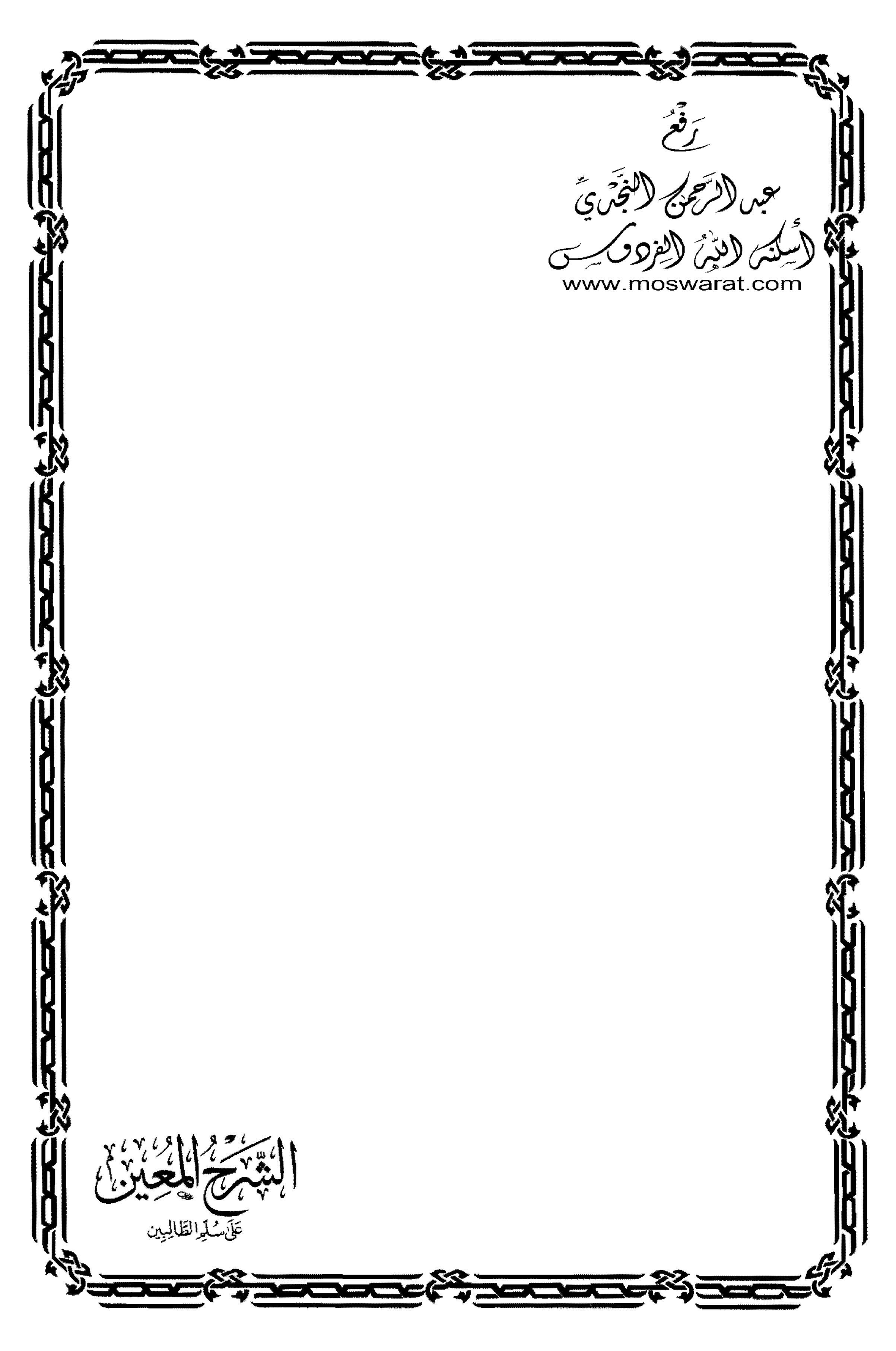
(شرح لنظم العلامة المختار بن بونا في علم النحو المسمى
"سلم الطالبين إلى قواعد النحويين")

لفضيلة الشيخ
محمد (حماد) بن أحمد بن سيد الحكمي الشنقيطي
(حفظه الله تعالى)

اعتنى به وعلق عليه
بلحسن بن محمد لطفي بن الشاذلي التونسي

دار ابن الجوزي


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
الشرح المعين
على سلم الطالبين

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشنقيطي، حماد أحمد الجكني
الشرح المعين على سلم الطالبين/ حماد أحمد الجكني الشنقيطي، باحسن محمد لطفي التونسي
الدمام، ١٤٣٩
٢٣٣ ص؛ ١٧×٢٤سم
١ـ اللغة العربية أ. التونسي، باحسن محمد لطفي (محقق)
ب. العنوان
ديوي ٤١٥

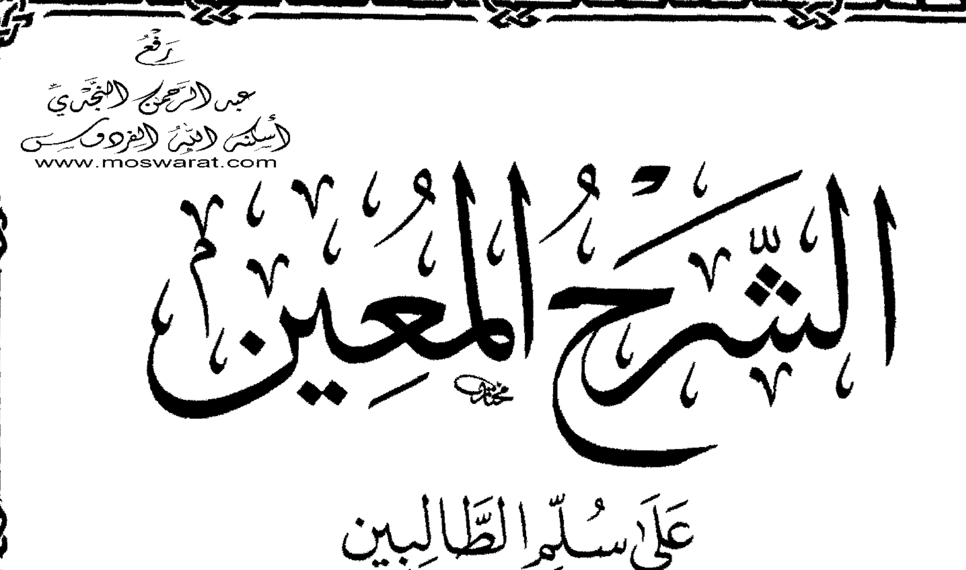
رقم الإيداع: ١٤٣٩/٣٥٣
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٢٢٢-٢٧-٠

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م



المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٥٧
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٨١٣٧٠٦ - بيروت
هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨
تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:
aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com



على سلم الطالبين

(شرح لنظم العلامة المختار بن بونا في علم النحو المسمى
"سلم الطالبين إلى قواعد النحويين")

لفضيلة الشيخ

محمد (حماد) بن أحمد بن سيد الجكني الشنقيطي

(حفظه الله تعالى)

اعتنى به وعلق عليه

بلحسن بن محمد لطفي بن الشاذلي التونسي

دار ابن الجوزي

(ولو سقط علم النحو،
لسقط فهم القرآن وفهم حديث النبي ﷺ،
ولو سقطا لسقط الإسلام..)

ابن حزم
(رسالة التلخيص لوجوه التخليص)

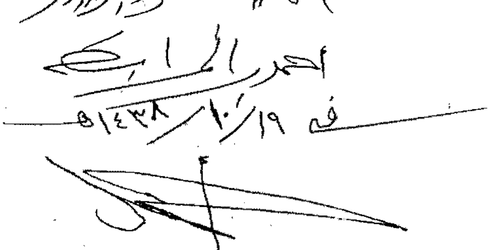
بسم الله الرحمن الرحيم

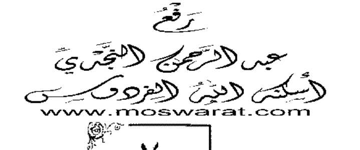
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه. أما بعد

فقد قدم لي تلميذي وصديقي وحبيبي وابن أهل ودي وود آبائي فضيلة الشيخ محمد بن أحمدن سيد الجكني شرحه الذي عمله على نظم علامة زمانه وفريد أوانه المختار بن بونا نظمه المسمى (سلم الطالبين) في النحو فألقيت بالحضر على بعض صفحاته فبدا لي ما كنت منه على يقين مهارة في الفن وتمكنا في صناعة التأليف تقديما وتقريبا لضالة، فقلت الأبيات التالية

يا من يرى في النحو شرحا معينا ... وميسرا لسلم الطالبينا
نظم شيخ الشيوخ ملحق الأحفاد ... بالأجداد في عنده دارسينا
نجل بونا المختار من قد شأى ... سنا وكل العارف العارفينا
لو أن فيه ابن سيد حماد أبدى ... خير شرح يغني عن الشارحينا
فجزاه الإله خير جزاء ... ووقاه مما يخاف أمينا
وصلاة مع السلام على خير ... البرايا وصحبه أجمعينا

[illegible]


أحمد المرابط
في ١٩/١٠/١٤٣٨هـ



تقريظ الشيخ أحمدُّو المرابط
مفتي بلاد موريتانيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، **أما بعد**،

فَقَد قدَّمَ لي تلميذي وصديقي وحبيبي وابن أهل ودّي وودّ آبائي فضيلة الشيخ محمد بن أحمد بن سيدِ الجكني شرحه الذي عمله على نظم علامة زمانه وفريد أوانه المختار بن بونا نظمه المسمى «سلَّم الطالبين» في النحو فألقيت ناظري على بعض صفحاته فبدا لي ما كنت منه على يقين، مهارة في الفنّ وتمكّن في منهجيّة التّأليف، فقلتُ الأبيات التّالية تقديمًا وتقريظًا له:

يا مريدًا في النحو شرحًا معينًا
ومُبينًا لسُلَّم الطالبينا
نظمِ شيخ الشيوخ ملحق الأحفا
دِ بأجدادٍ عنده دارسينا
نجلِ بونا المختار من قد شئا في
شأوِ كل المعارف العارفينا
إنَّ فيه ابن سيدِ حمّاد أبْدَى
خير شرح[١] يُغني عن الشارحينا

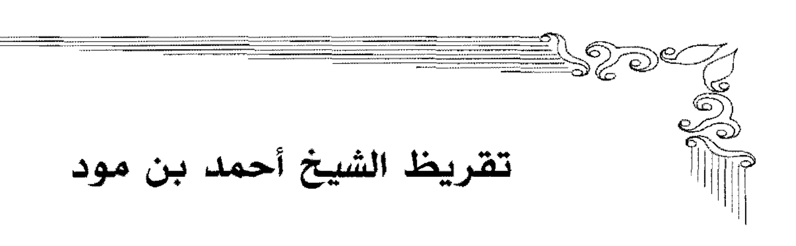
---

(١) في الهامش كتب (لَكَ شَرْحًا).

فـــجـــزاه الإلٰـــه خـــيـــر جـــزاء
ووقـــاه مـــمّـــا يـــخـــاف أمـــيـــنـــا
وصـــلاة مـــع الـــســـلام عـــلـــى خـــيْـــ
ـرِ الـــبـــرايـــا وصـــحـــبـــه أجـــمـــعـــيـــنـــا هـــ

أحمدو المرابط(١)
في ١٩/ ١٠/ ١٤٣٨هـ

(١) قال لي شيخنا حمّاد: «والشيخ مفتي موريتانيا، وهو علّامة جليل، درستُ عليه كثيرًا، مكثتُ عنده أربع سنوات أو خمسًا أدرس عليه، وانتفعت به، درستُ عليه في العقيدة وفي الفقه وفي الأصول وفي التفسير، وهو شيخ لي بمعنى الكلمة لأني لازمته كثيرًا، وهو من هو في علمه وفي فضله»، ثمّ قال معلقًا: «ملحق الأحفاد بالأجداد؛ لأن ابن بونا عاش ١٤٠ سنة على الصحيح، ودرّس أبناء تلامذته فرعًا عن آبائهم، و«شئا» بمعنى غلبَ، و«الشَّأْوُ» السَّبْقُ، معناه: أنه غلب كلّ العارفين في المعارف، و«أمين» لغةٌ في «آمين».



تقريظ الشيخ أحمد بن مود

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أما بعد، فإن شيخنا الشيخ محمد بن أحمد بن سيد الجكني، حفظه الله ورعاه وأدام ظله وحقق مناه، أطلعني على شرحه «الشرح المعين على سلم الطالبين»، لشيخ مشايخنا وشيخ الأقطار الإفريقية وغيرها العلامة المجدد المختار بن بونا الجكني الشنقيطي، فوجدته شرحًا نادرًا حُقَّ له أن يُرسم بماء الذهب، ويَتَنَافَسَ فيه كُلُّ منْ طَلَب، جمع في إيجازٍ خلاصةَ الفن، يعمد إلى زهرة الألفاظ فيجتنيها، وإلى ثمرة المعاني فيجتبيها، ولا غرو فليس أول مزايا شيخنا، فقد دأب على تسهيل صعاب الفنون، ونظَمَ في جُلِّهَا أحسن المتون.

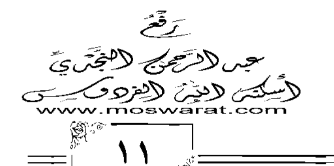
أسأل الله أن يبارك في جهوده ويتقبل منا ومنه صالح الأعمال، إنه سميع مجيب.

وقد تطفّلتُ على دُرَرِه فنظمت ما يلي:

يا طالبَ النحو لَا تَعْدُ الذي قَطَفَا
شيخُ الشيوخ إمام الفنّ دون خفا
فقد كفاك دروبًا كنت تجهلها
وسَهَّلَ الصَّعبَ لا نقصًا ولا سرفا
أهداك شرحًا مُعينًا رائقًا لُطُفا
كالرّوض مبتسمًا كالماء حين صفا

فقمتُ مغتبطًا من حسن مخبره
أشدو مدى الدّهر مشغوفًا به كَلِفَا
لا تُنْكِرَنَّ إذا أهديت نحوك من
علومك الغرّ أو آدابك النُّتفا
فقيّمُ البغو قد يهدي لمالكه
برسم خدمته من بغوه التُّحفا

كتبه الشيخ أحمد بن مود
مساء الاثنين ١٤٣٨/١/٣٠هـ





مقدمة المعتني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

أما بعدُ، فدُونَكَ ـ أيها المقتفي آثارَ سِيبَوَيْهِ، غيرَ مُتَّكِلٍ على تِلَادِ أبويه، المشتغلُ بالعلم تحصيلًا وبَذْلًا، النابذُ لكلّ عاذل أعرض عن دينه خَذْلًا، الخاطبُ عذراوات المفاهيم من أربابها، المبتغي لنصوص الشريعة فهمًا فهو يأتي البُيوتَ من أبوابها(١)، الناحي في العربية سبيل الخليل وحَيْدَرة، الصّارفُ عزمه في هتك حجاب كُلِّ غامضةٍ مُخدَّرَة، الرافعُ بما آتاه مولاه من الهدى والعلم رأسًا، الخافض بالحكمة أصوات أهل الزيغ فهي من الذُّلّ تخسا، الناصبُ لبناء العِزّة بعدما انخرم حجرَ الأساس، الجازمُ للدَّعَةِ فهو يتمايل طربًا لحلّ عويصةٍ على حينِ رقودٍ من الناس ـ بدورًا تتلألأُ فإذا أنت بالطريق مستبصر، ومفاتيحَ تحلُّ عنك ما استغلق فإذا أنت على فتح أبوابها لا تستنصر، ومصباحًا ينيرُ لك الطّريق المُستبين، ويبرز لك السبيل الأقوم من مسالك «سلم الطالبين»، فإنه نظمٌ حوى على لُطفه كواكب درّيّة تُجلي ظلمة الليل الحالك، واستُفتِحَ ففَتَحَ على كل هيّابٍ للنَّحْو على شفا جرفٍ هالك، وغاص صاحبه مَعِيقَ بحره فأتى بكنوزٍ لم تحويها ألفية ابن مالك.

على أنك تراه في مواضع قد ضاقت ثناياه، وخفيت على سالكيه مزاياه، فاحتاج لمن يستخرج أسراره من خدورها، ويكشف كمائنه فتذِلّ كالسبي تساقُ

---

(١) لستُ أشير إلى حديث: «**أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها**» إذ هو باطل، ولكن إلى كون النحو أول ما ينبغي تعلمّه لصيانة اللسان عن الزلل في نصوص الشريعة.

من دُورها، فرُبَّ طالب أشكلت عليه تراكيبه فبات يرعى نجومها قَلِقًا، وارتجَّت عليه دلالاته فآضَ لها من الحيرة أرِقًا.

فشمّر شيخنا حمادٌ واستجمع لشرحه الهمّة، وكشف عن مشكلاته فغدَا مفزع الحائرين عند كلّ مُلِمَّة، وجاء تعليقه سهلًا ماتعًا وافيًا بالمُهِمّة، امتزج[١] بالأصل امتزاجًا يجلو كلّ غُمّة، ورَقيَ بالطالبين سُلَّمَ الرِّفعة فألْقَتْ لهم مَقَاليدُ النَّحو بالأزمّة.

وإنما قصد شيخنا بشرحه هذا فتحَ مغلق النظْم ومشكلاته، وإيضاح بغية الناظم من كلماته، فأتى ـ مع الاختصار الشديد ـ بفرائدَ تبهَتُ الحاسدين، واجتنى من ثمرات غِراسه ما يَسُرُّ الناظرين، مع إبانة كثير من الحق في خلافيات تلك المسائل، وإكثار التمثيل لها بالشواهد الشرعية والدلائل.

وقد ترجمتُ لشيخنا ولابن بونا الناظمِ قَبْلَه، ونَسبْتُ الشواهد الشعرية فأتى كلُّ قائلٍ وَقَوْلَه، وصدّرت الشرحَ بنصِّ «سلم الطالبين» مضبوطًا كاملا، ليسهُلَ حِفْظُهُ ولا يُرَيَنَّ بعده مُدَّعٍ للعلم خاملا، وذيّلتُ الكتاب بفهرسٍ ما اشتملَ عليه من الفوائد، كي يُقَارِعَ بها حُسَّادَ العربيةِ كلُّ مجتهدٍ عن الحقّ ذائد، وعرّفت بالأعلام بشكل مُوجَز، وما تكرّر ذِكْرُهُ منها قلتُ فيه «انظره قبلُ» ولا تعجَز، وعلَّقْتُ على ما رأيته جديرًا بالتعليق، وعَرَضتُ ذلك كلَّهُ على الشيخ ناويًا التحقيق، ولم أُخَرّج سوى الأحاديث ولم أعزُ من الآيات شيئًا، ولا أدري ما يَصنع بالنحو أو بغيره إنْ لم يَبدأْ بكلام الله مَنْ ظنَّ العلوم فَيْئًا.

والله أسألُ أن يحقق مما نويناه المأمول، وأن ينفع بهذا الكتاب ويجعله إلى خيرٍ يؤول.

كتبه تلميذ الشيخ الشارح
بِلْحَسَن بن محمد لطفي بن الشاذلي التونسي
ليلة التاسع والعشرين من رمضان سنة ١٤٣٨هـ
عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه وذويه وأحبابه

---

(١) إشارة إلى أن الشرح من نوع الممزوج.

ترجمة المختار بن(١) بونا صاحب نظم «سلّم الطالبين»

هو المختار بن محمد سعيد (المعروف بـ«بونا»، هكذا ضَبْطُه؛ لأن الأصل فيه «أبٌ» مضاف إلى «نَا») بن محمد سعيد بن المستحي من الله بن سيد اعل بن زلماط الجكني، وسبب تسمية أبي المؤلف بذلك أنه وُلد بعد وفاة والده فسمي باسمه على عادة أهل بلاد شنقيط في ذلك، وأمه ميرم - مريم - بنت بوخير الموسانية الجكنية، عُرفت أسرته بالعلم والصلاح، تمتد جذوره المعرفية إلي مدينة «تينيكي»، مدينة عرفت ازدهارًا لا نظير له منذ تأسيسها في القرن السادس، قيل: إن ثلاث مائة فتاة منها كُنَّ يحفظن الموطأ والمدونة.

نشأته:

نشأ في بيت أبيه ولم يقرأ إلا بعد أن كبر، وسبب طلبه للعلم هو أنه

(١) تباحثتُ وشيخَنا الشارحَ مسألة «ابن» الواردة بين «المختار» و«بونا»، وكانت قد رُسِمَت بهمزة وصل في أصل الشرح، تغليبًا لكون «بونا» لقبًا لجد المؤلف، ثمّ سألتُ حفيدَ المؤلف من صلبه، وهو الشيخُ الأصولي أحمد مزيد - بن محمد عبد الحقّ بن أحمدُّو المنوفي بن المختار بن أحمد مزيد بن محمدو بن المختار بن بونا - عن حقيقة ذلك فقال لي ما نصّه: «مسألة (بونا) هل هو الجدّ أم الوالد فيها خلاف، لكن التحقيق والصحيح أنّ (بونا) هي لقب لمحمد سعيد، الذي هو والد المختار»، وعليه؛ فالصواب أن لا همزةَ وصلٍ في (المختار بن بونا)، وقد قيل أن بين محمد سعيد الأول والثاني أبٌ اسمهُ «الأمين»، والشيخ مزيد هو الذي أرشدني إلى هذه الترجمة، فمن أراد الاستزادة فعليه بمقدمة تحقيق «نظم إعراب الجمل مع شرحه» فمنها أخذت مُختصِرًا.

سطا ذات يوم على ابن امرأة ممن كان يضرب أولادهن، فسبّته أم المضروب وعيرته بالجهل، فأنف لذلك وسار إلى ابن عمه المختار بن حبيب فقرأ عليه الآجرومية فلم يفهمها، ثمّ فتح الله عليه بعدُ فتحًا تروى فيه قصص مشهورة، وكذلك كتب ألفية ابن مالك سبع مرات قبل أن يفهمها في الثامنة، فلما فطن الشيخ لذكائه المفاجئ أولاه عناية خاصة ووفر له الكتب وتعهده، ثم أرسله إلى شيخ ديماني، فطالع الكتب ونظر فيها، ثم عاد من عند ذلك الشيخ مصحوبًا بأربعين من طلابه تركوا شيخهم ولازموه هو، وفي هذه الفترة ألَّف كتابي «مبلغ المأمول على القواعد من الأصول» و«تحفة المحقق في حل مشكلات المنطق»، وكان يرى ضرورة التجديد في المناهج والتدريس، فغيَّر أسلوب الدرس النحوي وارتقى به حتى قيل فيه: «أبو النحو الشنقيطي»، بل وصفت محضرته بـ«المدرسة الموسوعية» لِمَا يدرَّسُ فيها من التخصصات، وفي ذلك يقول ولد عبد الجليل:

دمن دعتك إلى القريض فإن تجب ... فلمثلها يهدى القريض وينسب
كنا مع البوني في عرصاتها ... هالات بدر لم يشبها غيهب
فيها تجمع سيبويه[1] ويوسف[2] ... والكاتبي[3] والاشعري[4] وأشهب[5]

---

(١) ستأتي ترجمته أثناء الشرح إن شاء الله.

(٢) يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان، له: «مفتاح العلوم»، توفي سنة ٦٢٦هـ.

(٣) علي بن عمرو الكاتبي القزويني، له كتب منها: «العين في النطق»، توفي سنة ٦٧٥هـ.

(٤) أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل، من ذرية أبي موسى الأشعري، أخذ الحديث عن الساجي والجمحي وابن سرح والمقري وابن خلف، وأخذ علم الكلام عن شيخه زوج أمه أبي علي الجُبَّائي شيخ المعتزلة، وأقام على مذهب الاعتزال أربعين سنة، وتبحر في كلامهم وبلغ فيه الغاية، ثم كان يورد الأسئلة على أستاذه فلا يجد جوابًا شافيًا، فتحير في ذلك، ثم عارض مسائل الكلام بما وجد في القرآن والأخبار فأثبته ونبذ ما سواه، قال عنه الخطيب البغدادي: «كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى أظهر الله تعالى الأشعري فحجزهم في أقماع السمسم»، وقال ابن فرحون في الديباج: «أثنى على أبي الحسن الأشعري أبو محمد بن أبي زيد القيرواني وغيره من أئمة المسلمين»، صنَّف «الإبانة» و«مقالات الإسلاميين»، توفي سنة ٣٢٤هـ.

(٥) أبو عمر أشهب بن عبد العزيز القيسي، تلميذ مالك وأحد أئمة مذهبه، تفقه على =

شيوخه:

من المشايخ الذين اجتمع بهم أو أخذ عنهم أو عن كتبهم؛: المختار (أبا نحمد) بن حبيب الجكني وهو أول شيخ يُحفظ تدريس الناظم عليه، ولم يفارقه حتى أصبح عميدًا لمحظرته الجديدة، وأما من سوى المختار بن حبيب فغاية ما فعل هو مطالعة كتبهم، إذ عرف عنه أنه كان يستعير من عندهم الكتب ويقرأها ثم يردها، ومن هؤلاء؛ المختار بن أحمد الفغ الجكني، يذكر أنه أتلف جزءًا من كتاب الأشموني من مكتبته لكثرة ما تصفحه، وأنه أملاه من حفظه، ومحمد بن حبيب الله (بوحمد) المجلسي، درس في محاظر «الرماظين» وتضلع من العلوم، ولما قفل راجعًا صحبه ابن بونا، وأحمد البدوي النسابة المشهور، وألفغ المختار الحسني الشقروي، والمختار بن بابا حونن الحسني، وسيد عبد الله بن محم (بن رازكه) العلوي، ومحمد العاقل ولد محنض الديماني، وخديجة بنت العاقل، وانجبنان الألفغي.

تلاميذه:

انتشر صيته في جميع ربوع البلاد وصارت كل قبيلة تسعى في استضافته والأخذ عنه، حتى قيل: إنه لا توجد قبيلة موريتانية إلا وقد تتلمذ عليه أفراد منها، وقد تخرج على يديه علماء أفذاذ حملوا علمه، منهم: محمد (لمجيدري) بن حبيب الله «حيبل» اليعقوبي، وسيد عبد الله ولد الفاضل الشمشوي، وعبد الله بن الطالب أحمد بن الحاج حمى الله القلاوي، ومحمد بن عيدو الجكني، وحبيب الله (الإمام) بن ماناه الجكني، والطالب عبد الله (ابات) بن الطالب أحمد النزاري، وسيد عبد الله ولد الحاج إبراهيم العلوي، والمامون بن محمذ الصوفي اليعقوبي، وغالي بن المختار فال

= مالك والليث بن سعد، انتهت إليه رياسة الفقه بمصر بعد ابن القاسم، وله مدونة روى فيها فقه مالك تسمى «مدونة أشهب» وهي غير مدونة سحنون، قال عنه الشافعي: «ما رأيت أفقه من أشهب»، على تنافرٍ كان بينهما ـ عفا الله عنهما ـ توفي بمصر سنة ٢٠٤هـ.

البصادي، وحرمة ولد عبد الجليل العلوي، ومولود بن أحمد الجوادي اليعقوبي، وإدبيجه بن عبد الله الكمليلي، وعبد الله (بلا) بن الفاضل الشقروي، ومحمد بن الطلبة اليعقوبي، ومحنض بابه ولد اعبيد الديماني، وسيد عبد الله ولد أحمد دام الحسني، ومحمد مبارك اللمتوني، وابن المحمود الحسني الشاعر، وابن مقامي الجكني، وأحمد المقر بن اجوان العلوي (الطبيب)، وعبد الرحمٰن بن المختار المسومي الملقب (فحف)، والمختار بن حبيب بن التلاميد.

مؤلفاته:

كان الشيخ يخصص من وقته الشيء الكثير للتأليف، وأثرى الفنون المحظرية بطابعه الخاص، لذلك صارت كتبه عمدة المقررات في البلاد كلها، وبلغ بالناس الإعجاب بطريقته أن صار بعضهم لا يقرأ هذه الفنون إلا من خلال تواليفه، وتصانيفه شملت النحو والصرف والأصول والبيان والأنساب والمنطق، راعى فيها اختلاف درجات الطلاب فكانت تأتي حسب المستويات المدرسية، نذكر منها:

في العقائد:

- «وسيلة السعادة في نشر ما تضمنت كلمة الشهادة»، وهو نظم يقع في زهاء ألف بيت، لخص فيه تآليف السنوسي[1] الثلاثة وزاد عليها، أودعه زبدة آراء الأشعرية، حظي بعناية فائقة من قبل الشناقطة فصار برنامجًا مقررًا في المحاظر، وقد تناوله الكثير من العلماء بالشرح والتعليق.

- نظم في مسائل العقائد.

- «قصيدة المحاجات»، وهي قصيدة نظمها للرد على مولود بن أحمد الجوادى، شرحها محمد فال بن أحمد العاقل.

---

(١) أبو عبد الله محمد بن يوسف الحسني المعروف بالسنوسي التلمساني، له: «العقائد الصغرى» و«الكبرى» و«الوسطى»، توفي سنة ٨٩٥هـ.

في الأصول:

- «مبلغ المأمول على القواعد من الأصول»، وهو نظم يقع في ١٦٠٠ بيت.

- «درر الأصول»، نظم لخَّص فيه كتابه السابق، وضعه للمبتدئين، وهو يقع في ٤٢٤ بيتًا، حققه وشرحه محمد ولد سيد ولد مولاي.

في النحو والصرف:

- «نظم الجمل»، يقع في ١٦ بيتًا، وقد خصصه للجمل وأحكامها، وشرحه تلميذه سيد محمد ولد سيد عبد الله ولد الحاج إبراهيم العلوي.

- «المقدمة»، نثرٌ في النحو على غرار «قطر الندى وبلِّ الصدى»، توجد منه نسخة بالمعهد الموريتاني، وقد حُقّق في رسائل تخرّج.

- «إرشاد الصغار وشذور النضار»، نثر قصير جدًّا في النحو، توجد منه نسخة في المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، وقد طبع.

- «الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة»، وهو نظم يقع في أزيد من ١١٠٠ بيت، عقد فيه من تسهيل ابن مالك ما لم يذكره في الألفية، ومزجه بها مزجًا عجيبًا، يُعرف لدى الطلاب بالاحمرار لكتابته بهذا اللون، وبـ«الطرة» أيضًا، وهي عبارة عن شرح لطيف وضعه هو على الألفيتين معًا، وقد تناوله كثير من العلماء بالشرح والتعليق، وهو أول كتاب شنقيطي طُبِعَ، كان ذلك سنة ١٣٢٧هـ بمصر.

- «سلم الطالبين إلى قواعد النحويين» وهو نظم يقع في ١٦٥ بيتًا على اختلاف النسخ، تعرَّض فيه لقواعد النحو وأبجدياته، وقد حقق في رسالة تخرج من المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، والكتاب الذي بين يديك شرح لهذه المنظومة.

في البلاغة:

- «تبصرة الأذهان في نكت المعاني والبيان»، وهو نظم في نكت البلاغة وما يتفرع عنها، تناوله عدة علماء بالشرح والتعليق.

في الأنساب:

- «نظم النسب المغفري»، وتوجد بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي نسخة منه.

في المنطق:

- «تحفة المحقق في حل مشكلات المنطق»، وهو نظم يقع في ٢٣٨ بيتًا، وقد حقق في رسالة تخرج من المعهد العالي للدراسات الإسلامية.
- «طرة على نظم السلم للأخضري»، توجد بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي نسخة منه.

خُلُقه:

كان الشيخ حسن الصحبة، جوّادًا بما يملك، لا يمل التدريس الليل والنهار، حسن النظر ثاقب الذهن منصفًا، سريع الرجوع إلى الحق، وكان يحب تلاميذه ويباسطهم حتى كأنه من أفرادهم.

وفاته:

توفي سنة ١٢٢٠هـ ببلدة تسمى «التباريت»، وهي المعروفة الآن بـ«التبراتن» قرب المجرية في ولاية «تكانت»، وقد خلف وراءه آثارًا طيبة وعلمًا غزيرًا وعلماء لا يزال أحفادهم ينشرون علمه إلى اليوم.



ترجمة الشيخ محمد (حمّاد) بن أحمد بن سِيدِ الجكني الشنقيطي

هو شيخنا الفقيه النحوي الأصوليّ الأديب المشارك المربّي المجاور، محمد (الملقّب «حمّاد»، و«حمّادي») بن أحمد بن سِيدِ بن شادّي الجكني الموساني الشنقيطي، من «تَجَكَانَت»، والنّسّابُ يلحقون الجكنيين بـ(حِمْيَر) القحطانية، ولد عام ١٣٩١هـ بقرية آجوير من مقاطعة الركيز بموريتانيا، والعلامةُ «ابنُ بونا» هو جدّه السادس بواسطة الأمّهات، إذ أنّ جدَّةَ الشيخ لأبيه أمُّهَا بنتُ المختار بن بونا[١].

نشأ في عائلة علم وصلاح، وتلقّى العلوم من عدّة محاضر، فقرأ القرآن وعلومه، وتفقه، وأخذ النحو والصرف والبلاغة والأصول والمنطق والأنساب والسيرة وغيرها، يبلغ عدد مشايخه أربعة عشر شيخا، من أبرزهم:

- القاضي بن ابّوه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، من مشايخ القرية التي ولد فيها شيخنا حمّاد، وهو ابن عمّه، درس عليه كثيرًا وانتفع به، وهو أوّل من درس عليه أبوابًا من مختصر خليل ومن الكفاف، ومبادئ علم النحو كالعمريطي والصّرف كاللامية.

- ابّاه محمد يحظيه بن محمد عالي بن نعمة صاحب «محضرة لفْرَيْوَة»، تَفَقَّهَ به، وأخذ عنه السيرة النبوية، والسّلّم في المنطق، وعمود النّسب في أنساب العرب، كما أجازه إجازة عامّة في المنقول والمعقول من العلوم الشرعية.

- العلَّامة محمد سالم ولد عدّود رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لازمه وأخذ عنه الطّرّة، كما أخذها عن أخيه الشيخ محمد يحيى رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأخذ غيرها عنهما.

---

(١) أفادني بنسبه الشيخ أحمد مزيد المذكور آنفًا في الحاشية، وبين الشيخين خؤولة كما هو ظاهر، وهما كذلك أبناء عمومة من نفس القبيلة.

ـ أحمدُّو المرابط التَّنْدَغِي مفتي موريتانيا، قرأ عليه الأصول والتفسير وغيرهما.

ـ محمد المصطفى ولد محمد البشير الملقب بـ«صَدّاف» رَحِمَهُ اللَّهُ، قرأ عليه الشاطبية وغيرها من علوم القرآن.

ـ محمد محمود بن أحمد يورة التندغي الشنقيطي، أخذ عنه مقرأ نافع وعلم الرّسم، وانتفع به وله منه إجازة.

له عدّة مؤلفات، فمن المنظوم:

١ ـ نظم الأصول الثلاثة، وقد طبع قديمًا.

٢ ـ نظم المقدمة في أصول التفسير لابن تيمية.

٣ ـ نظم السّلّم في فنون البلاغة.

٤ ـ نظم قطر الندى في النحو.

٥ ـ نظم الآجرومية.

٦ ـ باكورة التعريف بالمهم من التصريف، نظم في تصريف الأفعال، وقد قُرّر ضمن المنهج الدراسي الشرعي ببعض البلاد الإسلامية، ودُرّس بتونس وغيرها، كما شرحه الشيخ محمد بن عبد الله بن حمود المقشي اليمني، وسمّى شرحه: «فتح الكريم اللطيف في شرح باكورة التعريف بالمهم من التصريف».

٧ ـ نفحة العبير في مصطلح صحيح مسلم، نظم في مصطلح الحديث.

٨ ـ إبريز الذهب من قواعد ابن رجب، في ٤٣٥ بيتًا، نَظَمَهُ في أقلّ من شهرين.

٩ ـ نظم روض الوفاء في سيرة النبي ﷺ والخلفاء، وقد طبع قديمًا.

١٠ ـ إحمرار على الشاطبية في القراءات، سمّاه «جمال المعاني بإكمال حرز الأماني»، في القراءات الثلاث المتممة للعشر.

١١ ـ باعث الهمم لتعظيم الحرم، نظم فريدٌ من نوعه، في خصائص مكة والحرم.

وله من المنثور:

١ ـ شرح على وسيلة السعادة لابن بونا، في العقيدة.

٢ ـ شرح منظومة العراقي الصغيرة على اقتراح ابن دقيق العيد، في مصطلح الحديث.

٣ ـ شرح وإكمال منظومة الشاطبي الرائية في عدّ الآي، في علم الفواصل.

٤ ـ الشرح المعين على سلم الطالبين لابن بونا، في النحو، وهو كتابنا هذا.

٥ ـ شرح على باكورة التعريف للمهم من التصريف.

٦ ـ طيب النبرة من أعمال الحج والعمرة، مطبوع.

٧ ـ نكاح المتعة في الكتاب والسُّنَّة، مطبوع.

وقد أنشدتُ في بيان بعض فَضله لخَلَفِه، كما أنشد ابنُ المبارك في سَمِيِّهِ من صالحِ سَلَفِه:

أيــهــا الــطــالــب عــلــمًــا ... إيــتِ حــمَّــادَ بْــنَ سِــيــدِ
تُــلْــفِــه كــالــلــيــث يــعــدو ... غــيــر هــيّــابٍ لــســيــدِ
تــقــتــبــسْ حِــلْــمًــا وعِــلْــمًــا ... تــغــتــنــمْ مِــن كــلّ صَــيْــدِ
واتَّــقِ الــغــفــلاتِ وانــهــضْ ... راجــيًــا يــومَ الــمَــزِيــدِ

❁ ❁ ❁

نظم (سلَّم الطالبين) في النحو(١)

للعلَّامة المختار بن بونا الجكني الشنقيطي

(١) قابلت النظم الذي في الشرح بنسخة بخط العلامة محمد عبد الله بن الصّدّيق الجكني، كَتَبها بخط الرقعة المشرقي سنة ١٤١١هـ، وذلك لجودة ضبطها، وكذلك قابلته بطرة التاه على هذا النظم إلى باب (المفعول له)، وجعلت المختلف فيه بين معكوفتين ونبهت عليه في الحاشية ههنا، وقد أُثبِتُ غيرَ ما أَثبَتَهُ شيخُنَا في شرحه، وذلك لمخالفته لسائر النسخ، وسترى الشيخ خلال الشرح يذكر أحيانًا اختلاف النسخ وقد يرجّح إحداها، فلا أزيد عليه حينئذ للاستغناء بما أقوله هنا.

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ الحمد للَّه وصلى أبدَا على [محمد][١] ومن به [اهتدى][٢]
٢ ـ هذا وأقسامُ الكلام الِاسْمُ والفعل والحرف لكُلٍّ وَسْمُ
٣ ـ فوسم الِاسم (أَلْ) وتنوينٌ [بَدا][٣] ثم إضافة كذا أنْ أُسندا
٤ ـ إليه غيرُه ووسمُ الفعلِ (قَدْ) ونونُ توكيدٍ و(تا) سكن قَدْ
٥ ـ دلَّ على تأنيثِ معنَى الاسمِ والحرفُ وسْمُهُ انتفاءُ الوَسْمِ

[فصل][٤]

٦ ـ فالاسْمُ منهُ مضمرٌ وهْو عَلى قسمينِ ما اتَّصَلَ أو ما انفَصَلا
٧ ـ فذو اتِّصالٍ منهُ نحو «جئتنا» وذو انفصالٍ منه كـ«هْو» و«أنا»
٨ ـ ثم من الضميرِ ـ فاعلمْ ـ ما ظهَرْ كما مضى ومنه أيضا ما استَتَرْ
٩ ـ ومنه موصولٌ وذو إشارةِ كـ(ذا) و(ذي) وكـ(الذي) وكـ(الَّتِي)

(١) في جميع النسخ التي اطلعتُ عليها: (على محمد)، وشيخنا رواها وشرحها على أنها (على رسوله)، فأنا أثبتها هنا كما في سائر النسخ، وفي الشرح كما قرره الشارح.
(٢) في طرة التاه: (اقتدى).
(٣) في طرة التاه وحدها: (نِدا)، وهو موافق لأكثر مَنْ ألف في النحو في عدِّ النداء من علامات الاسم، بل الأولى عندي ترجيح هذه الرواية لأمرين؛ الأول: أنه لا مفهوم لقوله: (بَدَا) إذ لا يأتي التنوين إلا ظاهرًا، والثاني: للفرار من السِّنادِ، والمراد كون الكلمة مناداة في نفسها لا دخول حرف النداء عليها، إذ قد يدخل على ما ليس باسم كـ(يا ليت) و(يا حبَّذا).
(٤) في كافة النسخ: (فصل) وفي الشرح: (فصلٌ في أقسام الاسم)، وهل هذه الفصول والأبواب من وضع ابن بونا نفسه أو مدرجة من بعض تلاميذه؟ لم يظهر لي في ذلك مرجّح.

١٠ ـ و(مَنْ) و(ما) (أيٌّ) و(ذو) و(ذا) في ... بعض المواضعِ بلا خلافِ
١١ ـ والفعلُ للماضي وللمضارعِ ... والأمرِ مقسومٌ بلا [منازعِ][1]
١٢ ـ [و][2] الماضِ سِم بـ(التَّا) والأَمْرَ بالطلبْ ... و(يا) المخاطبةِ [من دون][3] رِيَبْ
١٣ ـ و(سوفَ) سِم بها المضارع وفي ... أوله بعض (أنيت) فاعرِفِ
١٤ ـ (همزٌ) لذي تكلم و(النون) إن ... شارك أو عظّم نفسه يكن
١٥ ـ و(التَّا) لذي التأنيث والمخاطَبِ ... و(الياءُ) للغائبِ والغوائبِ

فصل

١٦ ـ وكلُّ ما أفاد معنى الفعلِ ... بلا قَبول وسْمهِ اسمُ فعلِ
١٧ ـ كـ(صَهْ) و(آمين) و(ويْ) و(أُفِّ) ... (هيهات) (شتَّانَ) بغيرِ خلْفِ

فصل

١٨ ـ [و][4] الحرف ما يختصُّ بالأسما وما ... [يختصُّ بالفعلِ][5] وما بينهما
١٩ ـ ما اختص بالأسما حروفُ الجرِّ ... (لولا) و(لوما) المانعانِ فادرِ
٢٠ ـ و(إنَّ) (أنَّ) و(كأنَّ) و(لعلْ) ... (ليتَ) و(لكنّ) و(أمَّا) (ها) و(ألْ)
٢١ ـ و(الكاف) بعد (ذي) إشارة لدَى ... بُعْدٍ و(لامٌ) معها فاجتهدَا
٢٢ ـ [كذاك][6] أحرفُ النداء غير (يا) ... إذْ (ليت) (رُبَّ) (حَبَّ) الأَمْرَ وليا
٢٣ ـ واختصَّ بالأفعالِ (لمْ) و(لمَّا) ... نافيةً و(لو) و(إنْ) و(إذْمَا)

---

(١) في طرة التاه: (تنازُع).
(٢) هكذا في كل النسخ، وقال شيخنا: (فالماض...).
(٣) في طرة التاه: (دونما).
(٤) في طرة التاه: (الحرف) بلا واو.
(٥) في طرة التاه: (خُصّ بالأفعالِ).
(٦) هكذا في شرح شيخنا وطرة التاه، وفي نسخة ابن الصّدّيق: (إمّا وأحرف النداء...)، قال شيخنا: «والأوّل أحسن؛ لأنه أخذ بعدها يتكلّم لنا على الحروف الخاصّة بالاسم، و(إمّا) لا علاقة لها بها».

٢٤ ـ [و(اللامُ) في الأمرِ وفي الدُّعَا و(لا) في النهْيِ والدُّعَا كـ«لا تُبَدِّلا»][١]

٢٥ ـ و(أن) و(لن) (إذًا) و(كي) و(هلَّا) (لولا) بمعناها و(لوما) (ألَّا)

٢٦ ـ واشتركا في أحرف الجواب (إِي) (نعمْ) (أجلْ) (جَيْرِ) (بَلى) فاستنبِئ

٢٧ ـ وأحرُفُ العطفِ كـ(واوٍ) (ثم) (فَا) و(أوْ) و(أمْ) و(بلْ) و(لكنْ) فاعْرِفا

٢٨ ـ (ألَا) (أمَا) (حتَّى) ولامُ الابتدَا وقسمٍ و(إنَّ) (أنَّ) وُجِدَا

٢٩ ـ مُخَفَّفينِ (لاتَ) (لا) و(إنْ) و(ما) نوافيًا أو زائداتٍ فاعلَمَا

٣٠ ـ وحرف الاستفهام (هلْ) و(الهمز) (أنْ) زائدًا أو مفسّرًا (أيْ) فاسمعنْ

٣١ ـ (كلَّا) و(إلَّا) (إذْ) لدَى الفُجاء لا أختها (إذَا) فبالأسماءِ

باب معرفة علامات الإعراب

٣٢ ـ أربعةً ينقسمُ الإعرابُ الرفعُ فاعلمْه والانتصابُ

٣٣ ـ في اسمٍ وفعلٍ ثم جرٌّ في اسمِ والجزمُ في الفعلِ بغير وهْمِ

فصل

٣٤ ـ علامةُ الرَّفعِ في الاسْمِ المفردِ ضمٌّ وفي المضارعِ المجَرَّدِ

٣٥ ـ من اللَّواحقِ وجمعٍ كُسِّرا والجمعَ بـ(الألِف) و(التا) فاذكرَا

٣٦ ـ و(ألفٌ) فيما يُثَنَّى و(كِلا) (كلتَا) كذا (اثنانِ) (اثنتانِ) فاعقِلا

٣٧ ـ و(الواوُ) في جمعِ مذكرٍ سلِمْ و(أرَضينَ) و(سنينَ) فاغتنِمْ

٣٨ ـ (عِضينَ) معْ (عِزينَ) (عَالَمِينَا) (أولِي) و(عشرينَ) و(وابلينا)

٣٩ ـ (أهلِينَ) (عِلِّيِّينَ) ثمَّ [(ذِي)][٢] إذا كان بمعنَى «صاحبٍ» وقُلْ كَذَا

٤٠ ـ (فمٍ) بلا ميمٍ (أبٍ) (أخٍ) (حمٍ) متى تُضَفْ لغير (يا) [التَّكلُّمِ][٣]

---

(١) البيت كله ساقط من طرة التاه التي بين يديّ.

(٢) شيخنا يرويها: (ثم «ذو»..) وهي في كافة النسخ: (ذي).

(٣) في طرة التاه: (يا تَكَلُّم).

٤١ ـ والنونُ في كـ«يفعلانِ» «يفعلونْ» و«تفعلانِ» «تفعلينَ» «تفعلونْ»

[فصل][١]

٤٢ ـ علامةُ النَّصْبِ في الِاسمِ المفرد فتْحٌ وفي المضارعِ المُجَرَّدِ
٤٣ ـ مِنَ اللواحِقِ وجمعٍ كُسّرا والكسرُ في الجمعِ بـ(تَّا) و(اليَا) اذكُرَا
٤٤ ـ في الجمع والملحق والمثنى وما به أُلحق حيث عَنّا
٤٥ ـ وألفٌ في الخمس الَاسْما فاستمِعْ وحذفُ نونٍ في الذِي بها رُفِعْ

فصل

٤٦ ـ علامة الخفض في الِاسم المنصرف كسرٌ وفي الجمع بتاءٍ وأِلفْ
٤٧ ـ والفتحُ في ممنوعِ صرفٍ ثم (يَا) في الخمسِ والجمع وفيما ثُنيَا

فصل

٤٨ ـ علامةُ الجزمِ سكونٌ وهْو في مضارعٍ آخرُه صحَّ يفِي
٤٩ ـ والحذفُ في المعتَلِّ أو مضارعٍ[٢] مرتفعٍ بالنُّونِ فاحفظْ ما وُعِي

[باب الفاعل][٣]

٥٠ ـ الفاعلُ المسندُ فعلٌ تَمَّ لهْ أصليُّ صيغةٍ أو الشبيهُ لهْ
٥١ ـ وحكمهُ رفعٌ وتأخيرٌ وإنْ أُنِّثَ فالفعلُ به التَّا تَقْتَرِنْ
٥٢ ـ والأصل فيه الاتصالُ وحُظرْ أن يُحذَفَ الفاعلُ بلْ قَدْ يَستَتِرْ
٥٣ ـ وفعلَهُ احذِفْ إنْ بدَا وجُرِّدا إنْ لمثنَّى أو لجمعٍ أُسْنِدَا

---

(١) في الشرح: (فصل في الكلام على علامات النصب)، والمثبت ما في كافة النسخ إلا طرة التاه.
(٢) كذا في كل النسخ، وعند شيخنا (والمضارع).
(٣) في طرة التاه: (فصل).

[باب النائب عن الفاعل][1]

٥٤ ـ ينوبُ عنْ فاعلٍ المفعولُ بهْ مصدر المجرور ظرْف فانتبهْ

٥٥ ـ وضُمَّ مَبْدَا الفعلِ والكسرُ يجب فيما يلي آخرَ ماضٍ كـ«ضُرِبْ»

٥٦ ـ وافتحه من مضارعٍ وأَوْجِبَا فيما سوَى النائبِ أن ينتصبَا

[باب المبتدأ والخبر][2]

٥٧ ـ المبتدَا اسمٌ جا من العواملِ مجرَّدًا معْ خبرٍ أو فاعلِ

٥٨ ـ والخبرُ الذي أتمَّ المعنَى وليسَ فاعِلًا كـ«زيدٌ معْنا»

٥٩ ـ [حُكمُهما][3] رفعٌ ويُقسَمُ الخبرْ لمفردٍ والمبتدَا معَ الخَبَرْ

٦٠ ـ والفعلِ معْ فاعله وحرفِ جرّْ والظرفِ وانوِ [كائنًا[4]] أو استقرّْ

٦١ ـ مع الأخيرين وجاز حذف ما من مبتدًا وخبرٍ قدْ عُلِمَا

[باب (كان) وأخواتها][5]

٦٢ ـ المُبْتَدَا ارْفَعْ وانصبنَّ الخبَرا بـ(كانَ) (ظلَّ) (باتَ) (أضحَى) واذكُرَا

٦٣ ـ [(فتِئَ) و(انفكَّ) و(زالَ) (أصبحَا) (أمسَى) و(صارَ) (ليسَ) (دامَ) (بَرِحَا)][6]

---

(١) عند الشيخ: (باب النائب عن الفاعل وأحكامه).

(٢) في طرة التاه: (فصل).

(٣) في طرة التاه: (وحكمه)، قال الشيخ معلقًا كما ستراه في محلّه: «وفي نسخة: (وحُكْمُهُ)؛ أي: المذكور من المبتدأ والخبر»، قلتُ: والمثبت أحسنُ لرفع توهم اختصاصه بالخبر بسبب كونه آخر مذكورٍ، وارتضاه الشيخ، وأجاز كذلك رواية التّاه على أن المقصود به الجنس.

(٤) في نسخة ابن الصّدّيق: (كائنٌ) على الحكاية.

(٥) عند شيخنا: (باب في عمل كان وأخواتها).

(٦) في نسخة:

(أمسى ودام صار ليس أصبحا فتئ وانفك وزال برحا)

وهو غير مؤثر.

٦٤ ـ وما مِنَ الأفعالِ ذِي تَصَرَّفَا يعملُ ما تعملُهُ وحُذِفَا
٦٥ ـ (كان) مع اسمها وبَعدَ (إن) عُلم ذاك و(لو) ونونَها احذفْ إن جُزِمْ

[...][1]

٦٦ ـ لِ(ما) و(لا) (إن) (كادَ) (أوشكَ) (كرِبْ) (عسَى) (حرَى) عملُ (كانَ) قدْ وجبْ
٦٧ ـ وهكذا (اخلولَقَ) أيضًا و(جَعَلْ) ونحوُه مِمَّا على الشروعِ دَلْ
٦٨ ـ ولم يقع غيرُ مضارعٍ خَبَرْ لـ[(كاد)][2] أوْ ما بعدُ إلا ما نَدَرْ

باب (إن) وأخواتها

٦٩ ـ المبتدا بـ(إنّ) والخمسِ نُصِبْ ورُفِعِ الخبرُ و(اللامُ) صَحِبْ
٧٠ ـ خبَر (إنّ) إن تأخرَ كذَا معموله الواسط واسمها إذا
٧١ ـ أُخّرَ عن خبرِها واتصَلتْ زائدةً بهنّ (ما) فأهملتْ

فصل

٧٢ ـ انصب بـ(لَا) مُبتَدأً مُنَكَّرَا نافيةً للجنسِ وارفعْ خَبَرَا
٧٣ ـ وإن يكنْ شيءٌ علَى الخبَرِ دلْ فاحذفْ كـ«لَا إلهَ إلَّا اللَّهُ» جلْ
٧٤ ـ وإن يَلي (لا) خبرٌ أو صَحِبَتْ معرفةٌ (لا) أُهملت وكُرِّرَتْ

[باب ظنَّ وأخواتها][3]

٧٥ ـ اِنصِبْ بِـ(ظَنَّ) (خالَ) (ألفَى) و(درَى) [(زعَمَ) (عدَّ) مبْتَدًا وخبَرا
٧٦ ـ (حجَا) (عَلِمْتُ) و(تَعَلَّمْ) و(ترى)][4] (وجدْ)[(حَسِبْتُ)][5] (هبْ) و(رَدَّ) (صيَّرَا)

---

(١) في طرة التاه هنا: (فصل).
(٢) في بعض النسخ: (كان) ولا وجه له. (٣) في طرة التاه: (فصل).
(٤) في نسخة الشيخ ابن الصّدّيق:
(إنصِبْ بِظَنَّ خالَ ألفَى ودرَى وجدْ جعَلْتُ هبْ ورَدَّ صيرا)
بإسقاط عجز البيت الأول وصدر الثاني، وفي طرة التاه: (وأرى) مكان: (وترى).
(٥) كذا لشيخنا، ولابن الصّدّيق والتاه: (جَعَلْتُ) وهو بعيد، بل لا أدري ما يفعل الشّرّاح =

٧٧ ـ (جعَلَ) معْ (ترك) ثم (اتخذا) (وهبَ) معْ (أصار) ثم (تَخِذَا)

٧٨ ـ [(وَهَبْ) (تعَلَّمْ) صيغةَ الأمرِ لَزِمْ وما لها لِمَا تَصَرَّفَ التُزِمْ][(١)]

٧٩ ـ وألغ إن توسطَ العاملُ أوْ أُخِّرَ والإعمال جائزًا [روَوْا][(٢)]

٨٠ ـ وأوجِبِ التعليقَ قبل مَا لَهْ صدرٌ كـ«لا أدري مَنَ اَفنى مالَه»

٨١ ـ وما بدَا ـ فاعلمْ ـ منَ الجزأينِ يجوز حذفهُ بدونِ ميْنِ

[فصل][(٣)]

٨٢ ـ ثلاثةً بـ(أعلم) انصب و(أرى) (حدّث) (نبّأ) و(أنبا) (خبّرا)

[باب المفعول به][(٤)]

٨٣ ـ فعلٌ على اسم واقع به نصبْ ذا الِاسم مفعولًا به إن لم ينبْ

٨٤ ـ وإن يقع فعلٌ على شيئينِ فانصب بذاك الفعلِ مفعولينِ

٨٥ ـ وحذفُ مفعولينِ أو مفعولِ جازَ بلا دليلٍ اَو دليلِ

٨٦ ـ والعاملَ احذفنْهُ إن عُلِمَ بلْ يجبُ في المَثَلِ أو شِبْهِ المَثَلْ

٨٧ ـ كذاكَ في الإغراءِ والتحذيرِ مَعْ عطفٍ وتكرارٍ لخوفٍ أو طمَعْ

٨٨ ـ [و][(٥)]مع (إيَّا) نَحْوُ «إيّاكَ مِنَ اَنْ تطمعَ في مودَّةٍ مِنْ ذي الِإحَنْ»

= بقوله في البيت التالي: (جَعَلَ معْ..) إذ به تصيرُ: (جعل) مذكورة مرّتين وتكون (حَسِبَ) ساقطة.

(١) البيت ساقط من طرة التاه.

(٢) كذا في كل النسخ، وعند شيخنا: (رأوا).

(٣) كذا في الأكثر، وعند شيخنا: (فصل فيما نصب ثلاثة مفاعيل من أفعال هذا الباب)، وفي طرة التاه: (فصل فيما ينصب ثلاثة مفاعيل).

(٤) عند الشيخ: (باب في ذكر المفاعيل) ونسبه للناظم، ولم أره لغيره.

(٥) في طرة التاه: (أو).

[باب المفعول فيه][١]

٨٩ ـ اسم زمان أو مكان فيه قد وقع فعل فانصِبَنْه إن فَقد

٩٠ ـ لفظةَ (في) ظرفا وما فيه وقع عامِلُه وحذفُه قد اتسع

٩١ ـ مع قرينة وربّما وجب كمثل [«زيدٌ مع مَنْ عند العرب»][٢]

باب المفعول من أجله

٩٢ ـ اسمٌ لحرفِ علّةٍ تَضَمَّنا يُنصَبُ مفعولًا له [مُبَيَّنَا][٣]

٩٣ ـ نحو «قبلت عذركم تقْريبَا» و«قد ضربتُ ولدي [تأديبا]»[٤]

باب المفعول معه

٩٤ ـ اسم تلا واوًا كـ(معْ) و[تَبِعَهْ][٥] معمولُ كالفعلِ فمفعولٌ معَهْ

٩٥ ـ إن كان فضلةً وبالفعلِ نُصِب نحو «استوى ماء الأضاة [والخشَبْ][٦]»

باب المفعول المطلق

٩٦ ـ مصنوعُ مسندٍ لهُ فحَقِّقَا يدعونَه المفعول أعنى المطلقا

٩٧ ـ ومصدرا يقع أو كمصدرِ منتصبًا بمُظْهَرٍ أو مضمَرِ

٩٨ ـ للنوعِ والعددِ والمؤكّد يُقْسَمُ والمبدَل من فعلٍ زدِ

باب الاشتغال

٩٩ ـ إن شَغل العاملَ عمّا يعمل فيه ضميرُه وما يتصل

---

(١) في طرة التاه: (باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا).
(٢) في نسخة: (كمثل «زيد معنا عند العرب»).
(٣) في طرة التاه: (فبيِّنا) بألف الإطلاق المنقلبة عن نون التوكيد المخففة.
(٤) في نسخة: (تهذيبا).
(٥) للشارح: (ومتبعه).
(٦) سيذكر الشارح نسخة: «والخشُب» بالضم وسيفسرها.

١٠٠ ـ به فذو الضميرِ قبلُ عملا   فيه مقدرٌ كما قدِ انجلى
١٠١ ـ وارفعه إن شئت بالِابْتدا إذا   لم يل ما اختَصَّ بفعلٍ فخُذَا

باب التنازع

١٠٢ ـ إن يتنازع عاملان في اسم   فواحد يعمل في ذا الاسم
١٠٣ ـ ويعمل الآخرُ في ضميره   كـ«جاءني وجئتُ زيدا» فادرِه

[باب][1] الاستثناء

١٠٤ ـ انصب بـ(إلَّا) ما بـ(إلَّا) استُثْنِيَا   وبعد نفي أبدلنْه فادريا
١٠٥ ـ وإن يكن ما منه يستثنى حُذف   يكن كأن عُدِمَ (إلَّا) فاعترف
١٠٦ ـ وكل ما استثنته (غيرُ) جُرّا   وهْي كما استثنته (إلَّا) تُجْرَى
١٠٧ ـ كذا (سِوَى) (سُوَى) (سَواء) و(عدا)   (حاشا) (خلا) استثنى وفيها وجدا
١٠٨ ـ نصبٌ وجَرٌّ وهْي جَرًّا أحرُفُ   ونصبًا افعالٌ وليس يُعْرَفُ
١٠٩ ـ فيما بها استُثْنِيَ نصبٌ لا سوى   نصبٍ و(لا يكون) قل هما سوا

باب الحال

١١٠ ـ الحال وصف مُظْهِرٌ لكلِّ ما   من هيئةِ المَعْمُولِ كانَ مُبْهَمَا
١١١ ـ كـ«جاء زيدٌ راكبًا» وقدْ يُرَى   مؤكِدَ الفعلِ كـ«وَلّى مدبِرَا»
١١٢ ـ وانصبْهُ بالفعلِ وشبهِهِ وإنْ   عامِلُه بدا فحذفُه زكِنْ
١١٣ ـ وقد يجي جملةٌ اَو ظرفٌ وما   أشبهه موضعَهُ فلتُعْلَمَا

باب التمييز

١١٤ ـ تمييزُ المبينُ جنسَ مُشْبِهِ   عشرينَ أو مركَّبًا منْ قَبلهِ

---

(١) في الشرح بدون (باب).

١١٥ ـ أو جنسَ مقدارٍ ومُعْجبٍ وما ... له من المعمول كالفعل انتمى

١١٦ ـ وليس تابعًا ولا المضافَ له ... ولا به «من» المبين موصلهْ

١١٧ ـ وحكمه النصب وقد تَجُرُّ (مِنْ) ... تمييزَ ذي تعجبٍ وذا رُكِنْ

١١٨ ـ وواجبٌ تنكيرُه وإن يكنْ ... مُعَرَّفًا فأَوِّلَنَّهُ يَبِنْ

١١٩ ـ كمثلِ «طبتَ النَّفْسَ يا قيسُ» و﴿مَن ... سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ ورُبَّما اقترَنْ

١٢٠ ـ بما تلا مزيلَ الاشتباه ... كـ﴿عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ﴾

باب النداء

١٢١ ـ بالهمز ناد من دنا ثم بـ(يا) ... و(أيْ) سواه و(أيا) و(آ) (هَيا)

١٢٢ ـ و(وَا) لمندوبٍ و(يا) إن [تُبْدِ][١] في ... آخره مدًّا ومهما [تُضِفِ][٢]

١٢٣ ـ منادىً انصبْهُ كذاكَ إنْ يُرَا ... مشابه المضاف أو منكّرا

١٢٤ ـ واضمم سوى ذاك وقد تحذف (يا) ... وجرّ ما استغيث باللام كـ«يا

١٢٥ ـ لَلَّهِ للمذنب» والمنادى ... آخره رخّم كـ«يا عُبَادَا»

باب حروف الجر

١٢٦ ـ (مِنْ) [(في)][٣] (إلى) تَجُرُّ الاسمَ مُطْلَقًا ... و(اللامُ) و(البَا) (عنْ) (علَى) تَحَقَّقا

١٢٧ ـ وظاهرا (مُذْ) (مُنذُ) (رُبَّ) و(متى) ... (حتَّى) (لعلَّ) (الكافُ) و(الواو) و(تَا)

١٢٨ ـ واختصَّ (لولا) بضميرٍ اتَّصَلْ ... وجرُّهُ بـ(الكافِ) (حَتَّى) (رُبَّ) قَلْ

١٢٩ ـ وغير ذا و(علّ) علقْ حتْمَا ... واستعمل (الكاف) (على) (عنْ) اسما

١٣٠ ـ و(رُبَّ) بعد و(علّ) و(الفاءِ) و(بلْ) ... تحذفُ والحذفُ بدونِهِنَّ قَلْ

---

(١) في نسخة: (إن زِيدَ في.. آخره مَدٌّ... إلخ).

(٢) عند ابن الصّدّيق: (يُضَفِ) مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعله، والمثبتُ أنسبُ لمجيء (تُبْدِ) قبلَه و(انصِبْه) بعدَهُ بصيغة الأمر.

(٣) ليست (في) في نسخة ابن الصّدّيق، ولا أدري كيف سقطت من أحرف الجرّ.

باب الإضافة

١٣١ ـ أزِلْ منَ المضافِ تنوينًا ومَا ... قامَ مَقامَهُ وجرٌّ حُتِمَا
١٣٢ ـ لِمَا لَهُ أضِيف وانو (مِن) و(في) ... و(اللامَ) تحقيقا و[ظاهرًا][1] يفي
١٣٣ ـ وما من المضافِ والمضافِ لهْ ... يظْهَرُ مَعنًى جازَ أنْ تُزَوِّلَه
١٣٤ ـ ويُفصَلُ المضافُ بالَّذِي نصَبْ ... وهْو بشرطٍ ويمِينٍ لم يُعبْ
١٣٥ ـ ولاضطرارٍ بالنِّدا والأجنبِي ... والنَّعْت فافصلنْه أيضًا تُصِب

باب النعت

١٣٦ ـ يتبَعُ توكيدٌ ونعتٌ ما سبَقْ ... وبدلٌ عطفٌ بيانٌ أو نَسَقْ
١٣٧ ـ النعتُ والبيانُ في التَّعريف أوْ ... سواهُ يتْبَعانِ فادْرِ ما [دَرَوْا][2]
١٣٨ ـ وانعتْ بمشتقٍّ وشبْهِهِ ومَا ... نُكِّرَ بالجُمْلَةِ والظَّرْفِ ومَا
١٣٩ ـ أشبَهَهُ ومَا منَ المَنْعُوتِ قَدْ ... عُلِمَ والنعتِ فحَذْفُهُ اطَّرَدْ

فصلٌ في ألفاظ التوكيد

١٤٠ ـ (كِلا) (جميعُ) (كلُّ) توكيدًا وقَعْ ... (أجمعُ) (جمْعَا) (أجمعونَ) و(جُمَعْ)
١٤١ ـ تابعةً (كُلًّا) وقد لا تتبَعُ ... وتابعُ (أجمعَ) أيضا (أكْتَعُ)
١٤٢ ـ و(النفسَ) و(العينَ) لفردٍ عَيَّنوا ... ولسواهُ (أنفسٌ) و(أعينُ)
١٤٣ ـ توكيدُ لفظٍ [أن يكرَرَا][3] بِلَا ... عطفٍ وبالعطفِ كـ«أقبلْ أقبِلَا»
١٤٤ ـ وأكَّدُوا كُلَّ ضميرٍ اتَّصَلْ ... بمضمرِ الرَّفْعِ الذِي قدِ انْفَصَلْ

---

(١) في نسخة: (وتقدير يفي).
(٢) في نسخة: (رَوَوْا) كما نبَّه عليه الشيخُ في الشرح.
(٣) عند شيخنا في الشرح: (إن يكن وهو بلا...). والأظهر ما أثبتّه هنا.

فصلٌ في أقسام البدل

١٤٥ ـ سِتَّة أقْسَامٍ ينوّعُ البدلْ ... كلٌّ وبعضٌ واشتمالٌ وبدَلْ
١٤٦ ـ يُعْزَى للإضرَابِ وللنِّسْيانِ ... وبدلُ الغَلَطِ خُذْ بيَانِي
١٤٧ ـ والفعلُ قدْ يُبْدَلُ من فعلٍ كَمَا ... تُبْدَلُ جملةٌ منُ أُخرَى فاعْلَمَا

فصل في العطف

١٤٨ ـ بـ(الواوِ) و(الفاءِ) و(ثُمَّ) وبـ(أمْ) ... و(أو) و(حَتَّى) العطفُ مطلقًا يُؤَمْ
١٤٩ ـ وأُتْبِعَتْ لفظًا فقطْ (لكنْ) و(لَا) ... و(بلْ) وعطفُ جملةٍ قدْ حُظِلَا
١٥٠ ـ بذي الثلاثِ واحْذفِ (الواوَ) ومَا ... منْ عطفٍ أو متبُوعِهِ قدْ عُلِمَا

باب إعراب المضارع

١٥١ ـ ارفعْ إذَا تُجَرِّدِ المضارِعَا ... وانصبْ بـ(أنْ) و(لنْ) [ولا تُنازِعَا][1]
١٥٢ ـ و(كيْ) (إذًا) وأضْمِرَتْ (أنْ) بعدَ (أوْ) ... (حتَّى) و(لامُ الجَرِّ) و(الفَا) إن قَفَوا
١٥٣ ـ نفيًا بِها أو طلبًا مَحضَيْنِ ... و(واو) «معْ» كـ(لَنْ) بغير ميْنِ
١٥٤ ـ وبعد (لامِ كيْ) وعاطفٍ علَى ... صريحِ الِاسْمِ حذفُ (أنْ) قدْ قُبِلا
١٥٥ ـ واجزم بـ(لمْ) (لمّا) و(لا) ذاتِ الطلبْ ... و(اللامِ) أختِها وجزمُ (إنْ) وجب
١٥٦ ـ فعلين شرطًا والجزا (أيّ) كذا ... (منْ) (ما) (متَى) (أيّانَ) (أينَ) [و(كذا)][2]
١٥٧ ـ (أنَّى) و(حيثُمَا) و(مهمَا) (إذْ مَا) ... وأوْلِيَنْ جوابَ الَامرِ جزْما

باب الجمل

١٥٨ ـ ما لم يعاقبْ مفردًا من الجُمَلْ ... فمَا لهُ ـ فاعلمْ ـ في الِاعرابِ مَحَلْ

---

(١) في نسخة: (فلا تنازعا).
(٢) عند شيخنا: (هكذا).

١٥٩ ـ كصلةِ الموصولِ والمستأنَفَهْ وما [بها][١] حقيقةٌ منْكَشِفَهْ
١٦٠ ـ وذاتِ الاعتراضِ وهْي ما تقع من بين جزأيْ جملة وما وقع
١٦١ ـ من بعدها الصلةُ والجوابُ أوْ من بينِ موصوفٍ ووصفٍ ذا اقْتَفَوا
١٦٢ ـ وما تعاقِبْ مفرَدًا قد استَقَرْ لَهَا مَحَلُّه كجملةِ الخَبَرْ

* * *

١٦٣ ـ قد تمَّ ذَا النَّظْمُ وأسألُ لِمَنْ فيهِ سعَى الكريمَ نيلَهُ [التَّمَن][٢]
١٦٤ ـ فأحمدُ اللَّهَ علَى تَكْمِيلِ مَا جَعَلْتُهُ للطالبينَ سُلَّمَا
١٦٥ ـ مُصَلِّيًا علَى النَّبِيِّ السَّامِي وآلِهِ وصحبِهِ الكِرَامِ

---

(١) في نسخة ابن الصّدّيق: (به)، وهو مقبولٌ معنًى، لكن الأولى «بها» لكون الضمير عائدًا على الجملة، ثم ورود (ذات الاعتراض...) في البيت الذي بعده يدلُّ عليه.

(٢) عند ابن الصّدّيق وغيره: (الثّمن) بالمثلثة، وقد علّق شيخنا على المثبت في النظم ـ أعني: التمني ـ في شرحه قائلًا: «وهذا كقول الناظم في آخر «تحفة المحقق في حل مشكلات علم المنطق»:

هذا مرامي أسأل اللَّه لمن فيه استهَمَّ أن يُنِيله التمن»

أقولُ: وحمله على التَّمَنّي أحسنُ لأنّ كلام أهل العلم يشبه بعضه بعضًا في مختلف تآليفهم، والله أعلم.



الشرح المُعين

على سلم الطالبين

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ **الحمدُ للَّه**............................ ....

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيِّه ومصطفاه، **وبعدُ:**

فهذا تقييد لطيف وضعتُه على نظم الشيخ المختار ابن بونا الجكني «سلم الطالبين»، وقد سمَّيته «الشرح المعين على سُلَّم الطالبين»، أسأل الله أن ينفع به كما نَفعَ بأصله، وما توفيقيَ إلّا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب.

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: **(الحمدُ)** الثناء على الممدوح بما فيه من حُسْنٍ، قال ابن المرحّل[1]:

وقد حمدْتُ اللَّه في دعائي والحمدُ كالشُّكرِ وكالثناءِ

فِعْلُهُ كفَرِحَ، **والفرق بينه وبين الشكر يُعرف بضِدَّيهما؛ فضدُّ الحمدِ الذَّمُّ، وضد الشكر الكفران، لكونه في مقابَلة نِعمةٍ**، وهو هنا الثناءُ بالجميلِ على الجليلِ جَلَّ وَعَلَا، و«ألـ» فيه استغراقيةٌ، واللَّامُ في (لله) استحقاقيةٌ، و(اللهُ) اسمٌ للعَلِيِّ خاصٌّ به لم يُسَمَّ به غيرُه، قَبَضَ الله الألْسُنَ عن ذلك، كما قال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ الآية [مريم: ٦٥]، واختُلِفَ هل هو مشتقٌّ مِن «لَاهَ»

(١) ابن المرحّل: مالك بن عبد الرحمٰن بن فرج بن أزرق، شاعر المغرب، من موالي بني مخزوم، مصمودي الأصل، ولد بمالقة وسكن سبتة وولي القضاء بجهات غرناطة وغيرها، له: «الموطأة» أرجوزة نظم بها «فصيح ثعلب» والبيتان منها، وديوان شعر، و«الوسيلة الكبرى»، و«التبيين والتبصير في نظم كتاب التيسير» عارض به الشاطبية، و«الواضحة» في الفرائض، توفي سنة ٦٩٩هـ.

١ - .... وصلّى أبدًا   على رسوله[١] ومن به اهتدى

إذا تحيَّرَ، لتحيُّر العقول فيه، أم لا، والمعروف عن سيبويهِ[٢] الثاني، وقد نُقل عنه القولُ بالِاشتقاق أيضًا، (وصلّى) الصلاة لفظ مشترَكٌ بين معانٍ كثيرة، وهي الرَّحمةُ المقرونةُ بالتبجيل، وقال أبو العالية[٣]: «ثناءُ الله على عبده في الملأ الأعلى»[٤]، **والمراد زيادتها لا أصلها إذ هو حاصلٌ بدليل:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٦]، وقد بدأ الناظم بالجملة الاسمية اقتداءً بالكتاب، ولدلالتها على ثبوت الحمد لله تعالى، وثنَّى بالفعلية لدلالتها على التجدد، إذ الصلاة مطلوب منا تجديدها في كل أوان، (أَبَدًا) مُحرّكَةً؛ الدهر؛ أي: صلى الله باستمرار (**على رسوله**) الرسولُ؛ فعولٌ بمعنى مُفعَل؛ أي: مُرسَل، وهو بشرٌ أوحِيَ إليه بوحْيٍ وأُمِرَ بتبليغه، وإلّا فهو نبيٌّ، وقد يأتي الرسولُ للمَلَكِ نحو: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ الآية [الشورى: ٥١]، و(مَنْ) موصولة و(**به**) متعلق بقوله: (**اهتدى**) والهدايةُ لغةً: الإرشادُ، وشرعًا: خلقُ القدرة في العبد على الطاعة[٥]، قال ابن المرحل:

وقد هديت الرجل الطريقا   هدايةً عرَّفته تحقيقا

(١) في جميع النسخ التي اطلعتُ عليها: (على محمد).

(٢) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، إمام النحاة وأول من بَسَطَ علم النحو، وُلد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ثم فاقه، صنف «الكتاب» في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، رحل إلى بغداد فناظر الكسائي، توفي سنة ١٨٠هـ، وسيتخلل ذكُره هذا الشرحَ في مواطن عديدة.

(٣) أبو العالية: رفيع بن مهران البصري، الإمام المقرئ الحافظ المفسر، أحد الأعلام، أدرك زمان النبي ﷺ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه ودخل عليه، قرأ القرآن على عمر رضي الله عنه مراتٍ، وتصدر لإفادة العلم وبَعُدَ صِيته، توفّي سنة ٩٣هـ.

(٤) رواه عنه البخاري معلقًا بصيغة الجزم، قَالَ ابن حجر في الفتح تحت قول أبي العالية: أخرجه ابن أبي حاتم.

(٥) قال بعض شيوخنا: (ينبغي زيادة «والتوفيق لفعلها»، إذ القدرة وحدها لا تكفي) وعرضته على الشيخ فارتضاه.

٢ ـ **هـذا وأقسـام الـكـلام الِاسـمُ والفعل والحرف**........................

وقد هديتُ المرءَ من ضَلَالِه هديًا فَبَشِّرْهُ بحُسْنِ حاله[(١)]

أي: أُصلي على محمد ﷺ ومن اقتدى به إلى يوم الدين.

ولما فرغ الناظم من مقدمته لسُلَّمِهِ ـ وقد أبدع فيها وأجاد، مع اختصار وافٍ بالمراد ـ شرع في مقصوده فقال:

(هذا) أصل الكلمة «أمّا بعدُ فهذا» ثم دخلها الاختصار، و«هذا» من فواصل الخطاب، قال تعالى: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ﴾ الآية [ص: ٥٥]، **(وأقسامُ)** جمع «قِسْم»، وهو الجزءُ، والجزءُ ما تركب منه ومن غيره كلٌّ **(الكلام)** اسم مصدر «كَلَّمَ»؛ كالسَّلامِ في «سَلَّمَ»، والمصدر منهما «تكليمٌ» و«تسليمٌ»، و«ألـ» فيه عهدية؛ أي: الذي يَبحث فيه النحويُّ، وهو ما تركب من كلمتين فأكثر وأفادَ، وأقسام الكلام التي يتركب منها ثلاثةٌ لا غيرُ، أوَّلُها وهو أشرفُها **(الاسم)** وهو مشتق من «السُّموِّ» أو من «الوَسْمِ» على مذهبين، الأول: قول البصريين وهو المختار، والثاني: قول الكوفيين، وهو ما دلَّ على ذاتٍ كـ«زَيدٌ» أو صفة كـ«حَسَنٌ»، وينقسم إلى نكرة ومعرفة كما سيأتي **(و)** ثانيهما **(الفعل)** بأقسامه الثلاثة، وهو ما دل على حدث واقترن بزمان[(٢)] (و) الثالث **(الحرف)**

---

(١) البيتان من نظم فصيح ثعلب.

(٢) يَرِدُ على هذا التعريف بعض الأسماء كـ«أمسِ وصباحٌ ومساءٌ...» فإنها تدلّ على حدث الإمساء والإصباح وتدلّ كذلك على الزمان بذاتها، والجواب: أن الدّلالة على الزمان لا بد أن تكون بصيغة الكلمة؛ أي: قبولها للتصريف في المضيّ والمضارع والمستقبل، لا بذاتها مجرّدة، وهذا ما لا تحتمله إلا الأفعال، قال ابن السّرّاج في (أصول النحو): (فإن قلت: إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زمانًا فقط كما أن اليوم زمانٌ فقط، فـ«اليوم» معنى مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل، وأعني بالمحصل: الماضي والحاضر والمستقبل). انتهى.

٢ ـ .... **لِكُلٍّ وَسْمُ**

٣ ـ **فوسم الِاسْمِ (أَلْـ) وتنوينٌ**........ ....

واشتقاقه من الانحراف، لانحرافه عن قبول علامات الأسماء والأفعال، والمراد به **حرف المعاني**(١) كـ(هلْ) و(بلْ) ونحوها، وهو **كلمةٌ معناها في تَالِيهَا (لِكُلٍّ)** «كُلٌّ» كلمةٌ لتعميم ما أضيفت إليه، وتَلزَمُ الإضافةَ ولا تُضاف للجملة، وقد يُغنيها التنوين كما هنا؛ أي: لكلٍّ من الثلاثة وسْمٌ، والتعميم المستفاد منها هنا إنما هو بالنسبة إلى الاسم والفعل، إذ لا وَسْمَ للحرف **(وَسْمُ)**؛ أي: علامة، والوسمُ أثَرُ الكَيِّ، جمْعهُ «وُسوم»، وفِعْلُه كـ«وَعَدَ»، ومصدره «وَسْمٌ» و«سِمَةٌ» كما في القاموس؛ أي: علامة يُمَيَّزُ بها عن صاحبه.

(فوسمُ الِاسم)؛ أي: علامته التي ينفرد بها عن أخويه **(ألْـ)** المعرِّفةُ كـ«الرجل» و«الغلام»، والتي في «الضارب» ونحوه، والاستفهاميةُ فيما حكى قطرب(٢) من قولهم: «ألْـ فَعَلْتَ كذا؟» بمعنى: «هلْ فعلت كذا؟» فليستا من علامة الاسم لدخول الأُولى على الفعل في قوله:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكومتُهُ ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ(٣)

ولدخول الثانية عليه كما تقدم، واعلم أنهم اتفقوا على أن (ألْـ) هذه معرفة، واختلفوا هل التعريف حاصل بجملتها أو باللام وحدَها؟ **(وتنوينٌ)** بالرفع لعطفه على (ألْـ) وهي خبر، وهو مصدرُ «نُوِّنَتْ الكلمةُ» أُدخِلَتْ نونًا، وأطلق فيه ليشمل التنوينات الأربعة المختصة بالاسم، وهي تنوين التمكين:

---

(١) سألت الشيخ: (لِمَ لم تقولوا: «حروف المعاني» بالجمع؟) إذ عادتهم أن يذكروها كذا بالجمع، فقال: (لأنّنا بصدد تعريف «الحرف»).

(٢) قطرب: محمد بن المستنير البصري، نحويّ من تلاميذ سيبويه، عالم بالأدب واللغة، وهو أول من وضع «مُثلثا» في اللغة، له: «معاني القرآن»، و«النوادر» و«الأضداد»، توفي سنة ٢٠٦هـ.

(٣) البيت للفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي، أحد فحول شعراء بني أميّة، يهجو رجلًا من بني عذرة فَضَّلَ عليه جريرًا بحضرة عبد الملك بن مروان.

٣ - .... بَدَا   ثـم إضـافـةٌ كـذا أنْ أُسْـنِـدَا
٤ - إلـيـه غـيـرُهُ وَوَسْـمُ الـفـعـلِ (قَدْ)   ....

كـ«رَجُلٌ»، والتنكير كـ«صَهٍ» و«مَهٍ»، والمقابلة كـ«مسلماتٍ»، والعِوَض كـ«جوارٍ» و«غواشٍ» و«كلٌّ» و«حينئذٍ»؛ لأنه إما عوضٌ عن حرفٍ أو كلمةٍ أو جملةٍ، فالأوَّلُ منها: للفرق بين المعربات والمبنيات، والثاني: خاصٌّ بالمبنيات (**بدا**)؛ أي: ظهر، وهو صفة لـ(تنوينٌ) (**ثم إضافة**)؛ أي: كونُ الكلمة مضافةً مما يدل على اسميتها، إذ المراد من الإضافة التعريفُ، ولا معنى لإضافة الفعل والحرف، وأما المضاف إليه فقد يكون اسمًا وغيره كما في إضافة الظرف إلى الفعل[(١)].

تنبيه: ذِكرُ الإضافة في علامات الاسم قد قفى الشيخُ فيه الزمخشريَّ[(٢)] في المُفَصَّل، نَعَمْ **غالبُ من تكلم على علامات الاسم لا يذكرها**.

(**كذا أَنْ**) مصدرية (**أُسندا**) بالتركيب (**إليه غيرُه**) نائب (أُسند)؛ أي: من علامات الاسم الإسنادُ، وحقيقته الحُكمُ على الكلمة، فكلُّ كلمةٍ حكَمْتَ عليها فهي اسمٌ، ثم الإسناد قد يكون لفظيًّا فقط كَـ«(ألـ) حرفُ تعريفٍ» و«(ضَرَبَ) ثُلاثيُّ الأصولِ»، وقد يكون معنويًّا كـ«زيدٌ قائمٌ» و«أنا مؤمنٌ»، وقيْدُ (**أُسندا.. إليه غيرُهُ**) يُخرِجُ الفعلَ فهو يُسنَدُ لكن لا يُسنَدُ إليه، والاسم هو الذي يُسنَد ويُسنَد إليه، فكونه يُسنَدُ يشاركه فيها الفعلُ، وكونه يُسنَدُ إليه خاصٌّ به، وأما الحرف فلا يُسنَدُ ولا يُسنَدُ إليه.

ثـم لـمّا فرغ من علامات الأسماء شرع في علامات الأفعال فقال: (**ووسمُ الفعل**)؛ أي: علامات الفعل إذا كان ماضيًا أو مضارعًا (**قدْ**) وهي

---

(١) كقول الشاعر: (على حينَ عاتبتُ المشيب على الصبا) و(على حينَ يستصبين كلّ حليم) وحديث: «**من حجّ ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيومَ ولدته أمّه**».

(٢) الزمخشري: جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو، إمام في التفسير والنحو واللغة والأدب، معتزلي المذهب، ولد بزمخشر من ضواحي خوارزم، جاور بمكة زمانًا فصار يقال له: «جار الله» لذلك حتى صار علمًا عليه، له: تفسير «الكشاف»، و«الفائق» و«أساس البلاغة»، و«المفصل» في النحو، و«شرح أبيات كتاب سيبويه»، توفي سنة ٥٣٨هـ.

٤ ـ .... ونونُ توكيدٍ و(تا) سَكَنَ قَدْ

تفيد التحقيق أو التقريب مع الماضي كـ«قدْ قامت الصلاةُ»، والتقليل مع المضارع كـ«قد يجود البخيلُ» و«قد يصدق الكذوبُ» **(ونونُ توكيد)** بالرفع معطوف على (قَدْ)، ونونُ التوكيد ثقيلةً كانت أو خفيفةً، وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ الآية [يوسف: ٣٢]، وقد تلحق نونُ التوكيد الاسمَ شذوذًا كما في قوله:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا[(١)]

ونَدر دخولها في الماضي[(٢)] كما في الحديث: «**إمَّا أدركَنَّ أحدكم الدجال**»[(٣)] وكقوله:

دامَنَّ سَعْدُكِ إن رَحِمْتِ مُتَيَّما   لولاكِ لم يكُ للصبابة جانحا[(٤)]

ويُحسِّنُ دخولها في الحديث كونه مضارعًا معنًى **(وتا)** بالقصر **(سكن)**؛ أي: تاء التأنيث الساكنة كـ«قامتْ هند»، واحترز بالسكون عن المتحركة فلا تكون إلا في الاسم كـ«امرأةٌ» و«بقرةٌ»، وتحرُّكُ تاء التانيث لعارضٍ لا يُخرِجُها عن السكون نحو: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ الآية [يوسف: ٥١]، ﴿قالتُ اخراهُم لِأُولاهُم﴾[(٥)] الآية [الأعراف: ٣٨]، ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ الآية [فصلت: ١١]،

(١) يُنسب لرؤبة بن العجاج، من فصحاء الدولة الأموية والعباسية، وبعضهم ينسبه لشاعر من هذيل، ومما سهل دخول نون التوكيد شبهُ اسم الفاعل المقرون بأداة الاستفهام بالفعل المضارع.

(٢) قلت للشيخ: «الغالب على النحاة أن يقولوا: (دخولهُ على الماضي) فيُعدّون الفعل بـ(على) بدل (في)» فتبسّم وقال مباشرة: «﴿ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]، (في) تأتي بمعنى (على) كثيرًا».

(٣) رواه مسلم، عن حذيفة ﷺ، كِتَابُ الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَابُ ذِكْرِ الدَّجَّالِ وَصِفَتِهِ وَمَا مَعَهُ، لكن بلفظ: «**فإمَّا أدْرَكَنَّ أحدٌ فلْيأتِ النهرَ الذي يراه نارًا**».

(٤) البيت بلا نسبة في «الدرر» و«شرح شواهد المغني» و«المقاصد النحوية» و«همع الهوامع».

(٥) بالنقل كما لا يخفى، وذلك على رواية ورشٍ من طريقيه، وقراءةِ حمزةَ عند وقفه على «أُخراهم».

٥ ـ دلَّ على تأنيثِ معنَى الاسمِ والحرفُ وسْمهُ انتفاءُ الوسمِ

(فصلٌ في أقسام الاسم)

٦ ـ فالاسم منهُ مضمرٌ............................ ....

وأشار بقوله: (قد دلَّ)؛ أي: التاء (على تأنيث معنى الاسم) إلى أن **معنى هذه التاء راجع إلى الفاعل لا إلى الفعل**[١]، **بخلاف غيرها من العلامات**، وقد تَلحق هذه التاءُ الحرفَ شذوذًا كما في «رُبَّتَ» و«ثَـمَّتَ»، لغةٌ في «رُبَّ» و«ثَـمَّ»، وكذا من علامة الماضي تاء الفاعل كـ«قمتُ»، ثم قال عن الحرف: **(والحرف)** سواء كان حرفَ معنى، وهو المقصود في الفن، أو حرفَ مبنى **(وَسْمُهُ)**؛ أي: علامته التي تُمَيِّزُهُ عن أخويه عدميةٌ، وهي **(انتفاءُ الوَسْمِ)**؛ أي: عدم قبوله لأي علامة، ثم إن الناظم ﷺ عقد ثلاثة فصول بيَّنَ فيها أقسام كلٍّ واحد من هذه الثلاثة، فقال:

(فصلٌ في أقسام الاسم)

(فالاسم) بعد تقسيمه إلى نكرة، وهي الأصل، وتُعرفُ بدخول «ألْـ» أو «رُبَّ» عليها، وإلى معرفة، وهي ما عَدَا النكرة **(منه مضمرٌ)** مشتق من الإضمار وهو الإخفاءُ، قال:

---

(١) الكلام هنا على معناها الذي وُضعت له وهو «تأنيث الفاعل»، لا على ما تلحق به وتدخلُ عليه وهو الفعل الماضي، فنبّه الشيخ على كون معناها يَنْصَبُّ على الاسم الآتي بعدها، أما غيرها من العلامات كـ(قد) ونون التوكيد ـ والسين وسوف وإن لم يذكرهما ـ فمعناها الذي جيء بها من أجله يتسلّط على الفعل نفسه، من تحقيق فعلٍ وتقريبه وتوكيده... إلخ، قال شيخنا موضّحًا: «هنا إشكال: لماذا يؤنث الفعل مع أن التأنيث لا علاقة له بالفعل؟ إذ هو عبارة عن مصدر، والمصدر لا يحتمل التأنيث، أجابوا عن هذا الإشكال بأنّها إنما لحقت الفعل لأن الفاعل كالجزء منه، ولهذا تجد علامة الفعل تتأخّر عنه، كما تأخّرت النون في (يقومون) مثلًا».

. . . .

يبدو وتُضْمِرُهُ البلادُ كأنه سيفٌ علَى شرفٍ يُسَلُّ ويُغمَدُ[(١)]

فكأنك إذا قلتَ: «أنتَ» مثلًا **قد أخفيتَ في هذا اللفظ اسم المخاطَبِ، أو هو منَ الضُّمور لقلة حروفه غالبًا**، ويسميه الكوفيون: كنايةً، وهو أعرَفُ المعارف[(٢)] ومما يجب له البناءُ دائمًا وكونُه[(٣)] له مفسِّرٌ مذكور مطابِقٌ غالبًا

---

(١) للطِّرمّاح بن حكيم بن الحكم، شاعر طائيّ إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام ثم انتقل إلى الكوفة، كان هجّاءًا، صديقًا للكميت لا يكادان يفترقان، وهذا البيت مشهور متداول وهو من أبيات المعاني الجيّدة والتشبيهات الحسنة التي ذكرها العلماء وأثنوا عليها، وهو في ديوان الطّرمّاح وفي «العمدة» لابن رشيق القيرواني وفي شرح الأعلم الشنتمري لأشعار الستّة، وقال أبو الحسن ابن حازم القرطاجنّي في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء): «إضاءة: فإن زاد المتأخر على المتقدم زيادة في المعنى مع تحسين اللفظ فقد استحق المعنى عليه كما استحق الطرماح معنى النابغة حين زاد عليه في قوله:

من وحش وجرة موشي أكارعه طاوي المصير كسيف الصقيل الفرد

بقوله:

يبدو وتضمره البلاد كأنه سيف على شرف يسل ويغمد

فزاد الطرماح عليه أن جعله مسلولًا في حال ظهوره مغمدًا في حال إضمار البلاد له، فمراتب الشعراء فيما يُلِمُّونَ به من المعاني إذن أربعة: اختراع واستحقاق وشركة وسرقة؛ فالاختراع هو الغاية في الاستحسان، والاستحقاق تالٍ له، والشركة منها ما يساوي الآخر فيه الأول فهذا لا عيب فيه، ومنها ما ينحط فيه الآخر عن الأول فهذا معيب، والسرقة كلها معيبة وإن كان بعضها أشد قبحًا من بعض». انتهى بحروفه. وفضَّلَ ناقدٌ أمام الأصمعيِّ قولَ النابغة فقال الأصمعي: «الطرماح أحق بهذا المعنى لأنه أخذه فجوره وزاد عليه، وإن كان النابغة اخترعه». انتهى من شرح الأعلم.

(٢) المعارف قسمان: قسم معرف بنفسه، وهو الأقوى لاستقلاله، ومنه الضمائر والعلم وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وقسم معرف بغيره، وهو أضعف من أن ينافس القسم الأول في التعريف فلا يهمّنا، ومذهب سيبويه أنّ الضمائر لا تفتقر إلى الوصف كغيرها من المعارف، بل تدل بلفظها على مدلولها، لذلك كانت هي أعرف المعارف، أما العَلم فقد يحتاج إلى نعت أو لقب ليظهر مدلوله، وأسماء الإشارة تفتقر إلى المشار إليه لبيان مدلولها، والأسماء الموصولة تحتاج جملة الصلة.

(٣) استشكلتُ عطف (كونُه) على الخبر (أعرفُ المعارف)، ففتح الشيخ عليّ قائلًا: «إنما هو معطوف على (البناءُ)، ومعنى الكلام: ومما يجب له البناءُ دائمًا، ومما يجب لهُ كونُه له مفسِّرٌ..».

٦ ـ .... وهْوَ علَى قسمين ما اتَّصلَ أو مَا انْفَصَلا

٧ ـ فذو اتِّصالٍ منهُ نحو «جئتنا» وذو انفصالٍ منه كـ«هْو» و«أنا»

٨ ـ ثم من الضميرِ ـ فاعلمْ ـ.......... ....

مقدَّمٌ عليه، وقد يتأخر، كما قد يحذف إذا عُلِمَ نحو: ﴿تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾﴾ الآية [ص: ٣٢] **(وهو)**؛ أي: الضمير **(على قسمين)** الأول منهما: **(ما اتصل)**؛ أي: الضمير المتصل، وهو الذي لا يُبْدَأُ به ولا يَأتِي بعد «إِلَّا» إلا في الضرورة، كقوله:

وما نُبالي إذا ما كُنْتِ جارتَنا ألَّا يُجَاوِرَنَا إلَّاكِ ديَّارُ[1]

وثانيهما: هو قوله: **(أو ما انفصلَا)** وهو ما عَدَى المتصل، إلا أنَّ هذا لا يكون فيه المجرورُ بخلاف الأول، ثمّ مَثَّلَ لكلٍّ فقال: **(فذو اتصال منه)**؛ أي: الضمير **(نحو)** قولك: **(جئتنا)** فالتاء في «جئتَ» ضمير متصل فاعل، وهي مبنية لكونها على حرف واحد، و«نا» ضمير متصلٌ أيضًا، مفعولٌ، وهو مبنيٌّ لكونه على حرفين، وذلك من وضع الحروف، واعلم أن الضمائر مبنية كلّها لافتقارها إلى ما ترجع عليه فأشبَهَتْ الحروف في كون معناها في غيرها، والقاعدة أن الاسم إذا شابهَ الحرفَ شبهًا قويًّا بُنِيَ، **(وذو انفصال منه)** ولا يكون إلا مرفوعًا أو منصوبًا، فالأوّلُ **(كـ«هْوَ»)** و(هيَ) و(هُما) و(هُم) و(هنَّ) في الغائب **(وأنا)** و(نحن) و(أنتَ) و(أنتِ) و(أنتما) و(أنتم) و(أنتُنَّ) في المتكلم والمخاطَب، فهذه اثنا عشر ضميرًا، والمنصوبةُ مثلُها وهي: (إيّاكَ)، (إيّاكِ) (إيّايَ)، (إيَّانا)، (إيَّاكُما)، (إيَّاكم)، (إيَّاكُنَّ)، (إيَّاهُ)، (إيَّاها)، (إيَّاهما)، (إيَّاهم)، (إيَّاهُنَّ)، فهذه الأربعة والعشرون لا تكونِ إلا بارزة منفصلة **(ثم)** بعدما تقدم **(من الضمير)** أيضًا **(فاعلم)**؛ أي: «اعرفْ»، يقال: «عَلِمَهُ»، و«عَلِمَ» لازمٌ، و«عَلِمَ به»[2] كما في القاموس «أتقَنَهُ» كـ«تعَلَّمَهُ».

(١) البيت لا يعرف له سابق أو لاحق، ويُروى شطره الأول: «وما علينا إذا ما كنت جارتنا» وهو بلا نسبة في (التصريح) و(ابن عقيل) و(الأشموني) و(الهمع) و(الدرر) و(شرح المفصل).

(٢) أي أن فعلها يأتي لازمًا ومتعدّيًا.

٨ ـ .... ما ظَهَرْ كما مضى ومنه أيضا ما استَتَرْ

٩ ـ ومنه موصولٌ ....

فائدة: قال يعقوب بن السِّكِّيت[١]: (إذا قيل لك: «اعلم كذا» تقول «قد عَلِمْتُ» **وإذا قيل لك: «تعَلَّم» لا تقول: «قد تعلَّمتُ»**).اهـ من شرح القاموس[٢].

ثم قوله: (**فَاعلَمْ**) اعتراض بين (**مِنَ الضَّميرِ**) وقوله: (**ما ظهرْ**) ومثاله: (**كما مضى**)؛ أي: كالذي تقدم من الضمائر مفصَّلًا (**ومنه أيضًا**) **مصدرُ آضَ إذا رجعَ**، ومعناه: **رجوعٌ من الكلام السابق إلى غيره** (**ما استتر**)؛ أي: المستترُ، ثمَّ استتاره إما واجب وهو ما لا يحلُّ الظاهر محلَّهُ كـ«أقومُ» ونحوه، أو جائز وهو ما يحل الظاهر محله كـ«زيدٌ يقومُ»[٣]، ثم رجع لتقسيم الاسم فقال: (**ومنه**)؛ أي: الاسم اسمٌ (**موصولٌ**) سمي بذلك لأنه لا يَتَعَرَّفُ إلا بصِلَتِه، وهو ما افتقر أبدًا إلى عائد وإلى جملة أو شِبْهها، ولا بد في جملته أن تكون خبرية أو قَسَمِيّة[٤]، ثم هو ينقسم إلى اسميّ، وهو المذكور هنا،

---

(١) يعقوب بن إسحاق بن السِّكّيت: البغدادي النحوي المؤدب، شيخ العربية، إليه المنتهى في اللغة، لهُ كتاب «إصلاح المنطق»، أخذ عن أبي عمرو الشيباني وطائفة، توفي سنة ٢٤٤هـ.

(٢) قال الشيخ حفظه الله: «لأن (تعلّم) فعلٌ غير متصرّف» وأنشد لزهير:

«فقلت تَعَلَّمْ أنَّ للصَّيْدِ غرّةً وإلا تضيعها فإنك قاتله»

(٣) معنى قولهم: «ما لا يحلُّ الظاهر محله» في واجب الاستتار أنك لا تستطيع إبدال «أنا» المقدرة بعد الفعل في مثال الشارح باسم ظاهر، فلا تقول مثلًا: «أقومُ زيدٌ»، أمّا ما يحل الظاهر محله، وهو الجائز الاستتار، فنحو: «زيدٌ يقومُ»؛ لأنه يسعك إبدال «هو» المقدرة بعد الفعل بـ«أبوه» مثلًا، فتقول: «زيدٌ يقومُ أبوه» أو «إخوته» أو أيِّ اسم ظاهر لائق.

(٤) مثال القسمية: «جاء الذي أحلِفُ بالله لقد قام أبوه»، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]؛ لأن اللام في الفعل جواب قسم محذوف تقديره «أقسم بالله ليبطّئنّ»، انظر: «الدّرّ المصون».

٩ ـ .... وذو إشارةٍ   كـ(ذا) و(ذي) وكـ(الذي) وكـ(الَّتِي)
١٠ ـ و(مَنْ) ....

وإلى حرفيّ، وهو كالِاسميّ إلّا أنه يُؤَوَّلُ مع صِلته بالمصدر ولا يحتاج إلى عائد، وهو ستة أحرف جمعها ابن مالك[1] بقوله في الكافية:

وهن «أن» و«ما» و«كيْ» و«أن» مَعْ   «لوْ» نحو، وَدَّ ذو مُرَادٍ لو يَقَعْ

والسادسُ: «الذي» على قولٍ، وأشار بقوله: (وَدَّ ذو مُرَادٍ...) إلخ، إلى أنَّ (لوْ) لا تكون موصولةً إلا بعد ما يُفهِمُ التمنّي، فأَهْمَل «الذي» في البيت للخلاف فيها، وذكر قَيْدَ «لَوْ» لأنه لا بُدَّ منه، فلِلَّه دَرُّهُ ما أبعد غَوْرَهُ وألطف مَسْلَكه (و) منه أيضًا (ذو إشارة) أي اسم إشارة وهو ما وُضِعَ لِمُسَمَّى وإشارة إليه (كـ«ذا») للمذكر (و«ذي») للمؤنث وفروعهما من تثنية وجمع (و) مثال الموصول (كـ«الذي») للمذكر عاقلًا كان أو غيره، نحو: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ الآية [الزمر: ٣٣]، و﴿ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴿٤٤﴾﴾ الآية [المعارج: ٤٤]، (وكـ«التي») في المفرد المؤنث مطلقًا نحو: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ الآية [الأنبياء: ٩١] ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى﴾ الآية، [البقرة: ١٤٢]، وفروعهما من تثنية وجمع، ثم الموصول إما نصِّيٌّ وهو ما تقدم، أو مشترك وهو قوله: (ومَنْ) وهي للعاقل نحو: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾ الآية [الرعد: ٤٣]، وقد تأتي لغيره إذا شُبِّهَ به، ولبعضهم:

وشبهوا بمن حَوَوْا عقولا   الطيرَ والأصنامَ والطُّلولا[2]

(١) جمال الدين، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، أحد أئمة العربية، ولد في جَيَّانَ بالأندلس وانتقل إلى دمشق، له في النحو «الألفية» لم يُرَ أنفع منها، و«تسهيل الفوائد» و«الكافية الشافية» في نحو ثلاثة آلاف بيت، وفي الصرف «لامية الأفعال» وفي المثلثات «الإعلام بمثلث الكلام» وفي المقصور والممدود «تحفة المودود»، توفي بدمشق سنة ٦٧٢هـ، وسيكثر ذكر اختياراته في هذا الشرح.

(٢) البيت للحسن بن أبا بن نور الحق الجكني ثم الموساني، أخذ عن أباه بن عبد الودود وتخرج من محظرته، وعن مَمُّ بن عبد الحميد، وكان عالمًا وأديبًا وواحدًا من أعيان =

١٠ ـ ...... و(ما) (أيٌّ) و(ذو) و(ذا) في بعض المواضعِ.....................

(وما) وهي لغير العاقل نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ الآية [النحل: ٩٦]، وقد تأتي للعاقل نحو: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ الآية [النساء: ٣]، في نظائرَ من كلام العرب، (أيٌّ) وخالف في موصوليتها الإمام ثعلب(١)، والغالب عليها الإعرابُ، وتُبنى في حالة واحدة، وهي ما إذا أُضيفت وحُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ الآية [مريم: ٦٩]، وكقوله:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيُّهُمْ أفضلُ(٢)

الرواية بضم «أيُّهم»، هذا مذهبُ سيبويهِ فيها، ومن الموصولات المشتركة أيضًا (ألـ)، وفيها خلاف هل هي موصولٌ اسمي أو حرفي؟ والصحيح أنها موصول اسميٌّ بدليل عَوْدِ الضمير عليها في نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ الآية [الفاتحة: ٧]، وهو لا يعود إلا على الأسماء، ولا تُوصَلُ إلَّا بصفة صريحة، وهي اسمُ الفاعل كـ«الضارب»، واسم المفعول كـ«المضروب»، وكذا الصفة المشبهة على خلافٍ كـ«الحسن»، وقد تُوصَل بالمضارع في الشعر(٣)، ووَصْلُها بغير ما ذُكِر شاذٌّ لا يُلتفت إليه ولا يُقاس عليه، (و) كذا من المشترك (ذو) في لغة طيِّءٍ خاصّةً، وقد يقولون: «ذاتُ» في المؤنثة و«ذواتُ» في الجمع وقد يعربونها (و) كذلك منه (ذا) لا مطلقًا بل (في بعض المواضع) وهو أنْ تتقدمَ عليها «ما» الاستفهامية نحو: ﴿مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ الآية [النحل: ٢٤]، أو «مَنْ» كقوله:

= عصره، له: «سلم الاطلاع في مسائل الاتفاق والإجماع» ونظم «البعوث والسرايا» في السيرة، وله أنظام على الطرة من بينها هذا البيت، توفي سنة ١٤٠٨هـ.

(١) أحمد بن يحيى الشيباني، إمام الكوفيين والبصريين في النحو في زمانه، عالم بالقراءات، أخذ عن ابن الأعرابي والفراء والكسائي، له: «الفصيح» و«اختلاف النحويين»، توفي سنة ٢٩١هـ.

(٢) البيت لغسان بن وعلة، أحد المخضرمين من بني مرة بن عباد، كما في «شرح التصريح» وقيل: لرجل من غسّان، والضمّ رواية الأكثرين، ورُوي بالجرّ وعليه فلا شاهد فيه على البناء.

(٣) كقول الفرزدق الآنف: «ما أنت بالحكم التُّرضَى... إلخ» وكقول الشاعر: «صوت الحمار اليُجدَّعُ».

١٠ ـ .... بلا خلافِ

١١ ـ والفعلُ للماضي وللمضارعِ ....

وقصيدة تأتي الملوك شهيرة قد قلتها ليقال مَنْ ذا قالها[(١)]

أي: «مَنْ الذي قالها»، ومن شروط «ذا» أن لا تكون ملغاةً في الكلام، والكلام عليها يحتاج إلى بسط ليس هذا محله، ثم قوله: (**بلا خلافِ**) لعله أشار به إلى الخلاف الموجود في «ذا» إذا تقدمت عليها «مَنْ»، وإن جعلته راجعا إلى جميع المشترك يكون فيه تَجَوُّزٌ لما علمت من الخلاف في (أيّ) و(ألـ)، وأمّا (ذا) فقد قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ في جامعه المعروف بالطُّرة: «الكُوفِيُّ لا يَشترط تقديم (ما) ولا (مَنْ) ولا (ذا) مِن أسماء الإشارة» انتهى، وبهذا ينتهي الكلام على أقسام الاسم.

ثم شرع في أقسام الفعل فقال: (**والفعلُ**) مبتدأ، خبره (مقسومٌ) (**للماضي**) وما عطف عليه متعلق بالخبر؛ أيْ: من أقسام الفعلِ الفعلُ الماضي، وهو ملازم للبناء على الفتح كـ«ضَرَبَ» إلا إذا اتصل به ضميرُ الرفعِ المتحركُ فيبنى على السكون كـ«ضَرَبْتُ» و«ضَرَبْنَ»، أو واوُ الجماعة فيضم آخره نحو: ﴿ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ الآية [الإسراء: ٤٨]، ولا تَقُلْ: «يُبنى على الضم» لأن الفعل لا يُبْنَى على ضمٍّ ولا على كسر لثقلهما (**وللمضارع**) سمي مضارعًا لمضارعته الاسم؛ أي: مشاركته له في الضَّرْعِ، فهو مشتقٌّ من الضَّرْعِ لا من الرَّضْعِ[(٢)]، قاله ابن

---

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس بن جندل، صنّاجة العرب في الجاهلية، وأسْيَرِهِم شِعرًا، ورواية صدر الشاهد في ديوانه وفي «تهذيب اللغة» للأزهري (وغريبة تأتي الملوك حكيمة...).

(٢) من مقتضيات المشاركة في الضرع الأخوّة، التي هي سبب الشّبَه، ومنه قيل لكلّ متشابهين: متضارعان، وقد سألت الشيخ عن علّة تنبيه ابن يعيش على كونه ليس من الرّضع فقال: «(ضَرَع) و(رَضَع) مادتان مستقلتان، ليست إحداهما مشتقّة من الأخرى؛ أعني: الاشتقاق الكبير كما في (جذب) و(جبذ)، فخشي ابن يعيش أن يظنّ الشخص أنّ المضارع مشتقّ من الرّضع، فنبّه على أنه إنّما اشتُقَّ من الضّرع، وذلك يستلزم الأخوة والأخوة تقتضي المشابهة، فعُبِّر بلازم لازمه، وهذه حجّة نحويّ».

١١ ـ .... والأمـرِ مـقـسـومٌ بـلا مـنـازعِ
١٢ ـ فالماضِ سِم بالتَّا والأَمْرَ(١) بالطلبْ و(يا) الـمـخـاطـبـةِ مـن دون رِيَـبْ

يعيش(٢) في شرح المفصل، والأصل فيه الإعراب، ويُبنى إذا اتصلت به نون النسوة نحو ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٣]، أو نون التوكيد المباشرة نحو: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ﴾ الآية [المائدة: ٨٢]، **(والأمر)** كـ«اضْرِبْ» وهو مبنيٌّ على السكون أو الحذف كما سيأتي **(مقسوم بلا منازع)** في ذلك، وإسقاطُ الكوفيين للأمر وجعلهم له من قسم المضارع ضعيفٌ وإن قَوَّاهُ ابنُ هشام(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ ومالَ إليه.

ثم ذكر علامة كُلٍّ من الثلاثة فقال: **(فالماضِ)** بحذف الياء استغناءً بالكسرة، على حد: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ۝٩﴾ الآية [الرعد: ٩]، **(سم بالتا)**ء المتقدمة وهي تاء التأنيث الساكنة كـ«ضَرَبَتْ» وكذا تاء الفاعل، ولهذا كان الصحيح في «لَيْسَ» و«عسى» و«نِعْمَ» و«بِئْسَ» ونحوها أنها أفعالٌ لصحة دخول التاء عليها **(و)** سِمْ **(الأمْرَ)** عن أخويه **(بالطلب)**؛ أي: بدلالته بلفظه على الطلب **(و)** الواو بمعنى «مَعَ» **(يا)**ء الواحدة **(المخاطبة)** نحو: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي﴾ الآية [آل عمران: ٤٣]، ومنه «هَاتِي» بكسر التاء و«تَعَالَ» بفتح اللام للحاقها بهما خلافًا لبعضهم، وقوله: **(من دون رِيَبْ)**

(١) بالنقل.
(٢) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الأسدي، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، نحوي شهير، أخذ عنه ابن خلكان وياقوت الحموي والقفطي وابن مالك، شرَحَ (مفصل الزمخشري) شرحًا ليس في جملة الشروح مثله، وله على «التصريف الملوكي» لابن جني شرحٌ مليح، توفي سنة ٦٤٣هـ.
(٣) عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام، علم من أئمة النحو، مولده ووفاته بمصر، قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»، له التصانيف النافعة، منها: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب»، و«رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»، و«شذور الذهب»، و«قطر الندى»، و«التذكرة»، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، و«موقد الأذهان» في الألغاز النحوية، توفي سنة ٧٦١هـ، وسيتكرر ذكره مرارًا في الشرح.

١٣ ـ و(سوفَ) سِم بها المضارع وفي أولـه بعض (أنيت) فاعرفِ
١٤ ـ (همزٌ) لذي تكلم و(النون) إن شارك أو عظّم نفسه يكن
١٥ ـ و(التَّا) لذي التأنيث والمخاطَبِ و(الياءُ) للغائبِ والغوائبِ

فصل

١٦ ـ وكلُّ ما أفاد معنى الفعلِ ....

تميمٌ، والرِّيَبُ الظِّنَّة والتُّهمة؛ كالرِّيبة، بالكَسْر كما في القاموس.

ثم ذكر علامات المضارع فقال: **(وسوف)** ومثلها كلُّ ما دل على التَّنْفِيسِ **(سم بها)**؛ أي: بسبب وجودها **(المضارعَ)** مفعولُ (سِمْ) **(و)** سِمْهُ أيضًا بأنَّ **(في أوله)** دائمًا **(بعض)** حروفِ كلمةِ **(أَنَيْتُ)** وتجمع بـ«نَأَيْتُ» و«أتَيْنَ»، ويُشترط فيها أن تكون زائدة[1] **(فاعرف)** ذلك.

ثم بيَّن معانيَ هذه الأحرف الأربعة بقوله: **(همز)** منها **(لذي تكلم)** كـ«أَقْرأُ» **(والنون)** أيضًا لذي تكلُّم **(إن شارك)** غيره في الفعل، والإتيان بالنون في هذا واجب **(أو عظم نفسه)** أو كان عظيمًا نحو: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ الآية [الحجر: ٩]، **(يكن)** خبرٌ، و(النونُ) مبتدأ، ثم الإتيان بالنون في هذين[2] جائز لا واجب، **(والتا)**ء من هذه الأحرف **(لذي التأنيثِ)** كـ«هند تَقُومُ» **(والمخاطبِ)** مطلقًا إفرادًا أو تثنية أو جمعًا **(والياءُ)** منها وهو الأخير **(للغائبِ)** إفرادًا أو تثنية أو جمعًا **(والغوائبِ)** كـ«الهندات يَقُمْنَ»، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٨].

(فصل) في الكلام على اسم الفعل، والصحيح أنه اسمٌ بدليل قبوله التنوين **(وكل ما)**؛ أي لفظ **(أفاد)** معنىً واستعمالًا ولمْ يتأثر بعاملٍ **(معنى الفعل)** بأقسامه الثلاثة، والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو

---

(١) كي لا يَرِدَ عليه مثلُ: «أتى» و«أخذ» و«نسي» و«يئس» و«تعب» و«نال» وغيرها ممّا ليس بمضارع.

(٢) مقصود الشارح بلفظ: (هذين) هو (عظم نفسه أو كان عظيمًا)، وليس مقصوده (إن شارك غيره في الفعل) بل ذاك يجب فيه الإتيانُ بالنون لكونه جمعًا.

١٦ ـ .... بِلا قَبول وسْمِهِ اسمُ فِعلِ
١٧ ـ كـ(صَهْ) و(آمين) ....

نائب عنه من الحدث والزمن، قاله في التصريح (**بلا قبول وسْمِهِ**) الضمير عائد على الفعل، فاسم الفعل يفيد معنى الفعل ولا يقبل شيئًا من علامته (**اسم فعل**) خبرُ المبتدأِ الذي هو قوله: (**وكُلُّ مَا...**) إلخ. ثم بدأ في الأمثلة بالأمر لكثرته فيه، فقال: (**كصَهْ**) بمعنى: «اسْكُتْ» **فإذا أردت سكوتًا مطلقًا نوّنتها، وإذا أردت سكوتًا عن حديثٍ خاصٍّ لم تُنَوِّنْهَا**، ومِثلُها في الحُكم ونقيضَتُها في المعنى: «إيهِ»، وكـ«نَزَالِ» و«دَرَاكِ» (**و**) منه (**آمينَ**) بالمد، قال:

يارِبِّ لا تسلُبَنِّي حُبَّهَا أبدا ... ويرحمُ اللَّهُ عبدًا قال آمينَا[1]

وهي بمعنى: «استجبْ»، هذا هو المعروف، وفي القاموس: («آمين» بالمد والقصر وقد يُشدَّدُ الممدود ويُمَالُ أيضًا، عن الواحدي في البسيط: «اِسمٌ من أسماء الله تعالى»، ومعناهُ: «اللَّهُمَّ استجبْ» أو: «كذلك فليكن» أو: «كذلك فافعل») انتهى، **وكونه من أسماء الله تعالى مشكل**، قال ابن يعيش[2] بعد أن حكاه في المفصل: (والوجهُ الأولُ ـ أي: كونُه بمعنى «استجبْ» ـ إذ لو كان كذلك[3] لم يكن مبنيًا، ويؤيد ذلك قول الله تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ الآية [يونس: ٨٩]، كما جاء في الخبر أن موسى كان يدعو وأخاه يُؤَمِّنُ، والاسمُ الواحدُ لا يقال له دعاءٌ) انتهى، وفي تنوير الحوالك بعد أن حكى القولين، الأوّلَ عن الجمهورِ والثاني بـ«قِيلَ»: (رواه ـ أي الثاني ـ عبد الرزاق عن أبي هريرة بسند ضعيف، وعن هلال ابن[4] يسار التابعيِّ مثلُهُ،

(١) البيت للمجنون، قيس بن الملوح، ونسبه في «لسان العرب» لعمر بن أبي ربيعة، وليس هو في ديوانه.
(٢) سبقت ترجمته قريبًا.
(٣) أي: لو كان «آمين» من أسمائه تعالى.
(٤) المحدّثون يكتبون (هلال بن يسار) بحذف همزة (ابن)، لشهرة نسبته لجدّه، كصنيع ابن عبد البرّ ومغلطاي وغيرهما، إذ أنّ يسارًا هو جدّ هلال لا أبوه، والشارح أجراها على الأصل.

١٧ ـ .... و(ويْ) و(أُفٍّ) (هيهات)........................

وأنكره جماعةٌ). اهـ قلت: ولعل مستند القاموس هذا الأثر، وإلا فقواعد العربية لا تعطي إلا ما ذكر ابن يعيش كما رأيت، والله أعلم.

(و) مِن اسمِ الفعل بمعنى المضارع (وَيْ) و«وَا» و«وَاها» وكلها بمعنى: «أعْجَبُ»، قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾ الآية [القصص: ٨٢]، وقال[١]:

وَا ـ بِأبِي ـ أنتِ وفُوكِ الأَشْنَبُ كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ[٢]

الزَّرنبُ نبت طيب الرائحة (و) مثلها (أُفٍّ) وهي بمعنى: «أَتَضَجَّرُ»، وفي التنزيل: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ الآية [الإسراء: ٢٣]، وفيها لغاتٌ كثيرة، ومِن اسم الفعل بمعنى الماضي (هيهات) وهي بمعنى «بَعُدَ»، قال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ الآية [المؤمنون: ٣٦]، وقال:

فهَيْهَاتَ هيهات العقيقُ ومنْ بهِ وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُوَاصِلُه[٣]

وفيها إحدى وخمسون لغة كما في القاموس، وقد جمع بعض مشايخ بلادنا[٤] منها ستة وثلاثين في بيتين وهما:

---

(١) سألتُ الشيخ: لمَ لمْ يقل هنا «وقال الشاعر» دفعًا لتوهم العطف على فاعل «قال تعالى»؟ فأجاب متبسِّمًا: («وقال» ليس بعدها «تعالى»، وقد درجوا عليه للاختصار، حتى قالوا: «قال» مكان «قال الشاعر»).

(٢) البيت لراجز من بني تميم في «الدرر» و«شرح شواهد المغني»، و(الأشْنَبُ: من الشَّنَب وهو حدّة في الأسنان، وقيل: بَرْدٌ وعذوبة) الجوهري، و«زَرْنَب» كـ«جَعْفَر» نبات ريحه كريح الأترج.

(٣) البيت لجرير بن عطية اليربوعي التميمي، فحلٌ من فحول شعراء بني أميّة، ولد في خلافة عثمان، اشتهر بالمدح والهجاء، وكانت بينه وبين الفرزدق صولات وجولات، ولكنه رثاه بعد مماته، توفي سنة ١١٠هـ، والعقيق: موضع بجهات كثيرة؛ بالمدينة وباليمامة وبالطائف.

(٤) البيتان لعبد الودود ولد عبد الله الألفغي، علامة جليل ونحوي كبير، أخذ عن بلا الشقروي وأخذ بلا عن ابن بونا، توفي عبد الودود سنة ١٢٨٦هـ، والله اعلم، أفادني ذلك الشيخ حمّاد.

١٧ ـ ....(شتَّانَ) بغيرِ خلْفِ

بالفتح والكسر والضم الأواخرُ من هيْهاتَ أيْهاتَ معْ هيْهانِ أيْهانِ
أيهاه هيهاه والتنوينُ ممتنعٌ في الكُلِّ أو ثابتٌ في نقل صاغاني[1]

ومثلها في الدلالة على معنى الماضي: **(شَتَّان)** بفتح الشين، ونقل الفراء[2] كسرها، بمعنى «افترق»، قال:

لشَتَّانَ ما بين اليَزِيدَينِ في النَّدى يزيدُ سُليمٍ والأغَرُّ ابنُ حاتمِ[3]

وليست تثنية «شت» خلافًا للأصمعي[4] **(بغير خُلْفِ)**؛ أي: هذه المذكورات أسماء أفعال، وقد عَدَلَ الناظم رحمهُ الله بين أقسام الفعل الثلاثة فمثَّل لكلٍّ واحد منها بمثالين.

(١) هو: أبو الفضائل، رضيّ الدّين، الحسن بن محمد العدوي العمري الصاغاني الأصل، محدث فقيه لغوي حنفي، له من المعاجم: «العباب» و«مجمع البحرين» و«التكملة»، توفي سنة ٦٥٠هـ، حكى في «هيهات» ستًّا وثلاثين لغة: هيهات، وأيهات، وهيان، وأيهان، وهيهاه، وأيهاه، كل واحدة منها مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، ثم كل واحدة منونة وغير منونة.

(٢) الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، قيل: (الفراء أمير المؤمنين في النحو)، ومن كلام ثعلب: (لولا الفراء ما كانت اللغة)، له من التصانيف: «معاني القرآن» أملاه في مجالس حضرها نحو ثمانين قاضيًا، و«المقصور والممدود»، و«المذكر والمؤنث»، و«اللغات»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف»، و«الحدود»، ألَّفه بأمر المأمون، و«مشكل اللغة»، توفي في طريق مكة سنة ٢٠٧هـ، وسيتكرر ذكره.

(٣) البيت لربيعة الرقي، واليزيدان يزيد بن حاتم المهلبي وهو الممدوح، ويزيد بن أسيد السُّلَمِي، وكان المنصور قد عقد ليزيد بن أسيد على ديار مضر، وعقد ليزيد بن حاتم على ديار إفريقية، وسارا معًا فكان يزيد بن حاتم يمون الكتيبتين جميعًا؛ أصحابه وأصحاب يزيد بن أسيد.

(٤) الأصمعي: عبد الملك بن قريب، راوية العرب، الإمام الحافظ، حجة الأدب ولسان العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، قال عمرو بن مرزوق: (رأيت الأصمعي وسيبويه يتناظران، فقال يونس: الحق مع سيبويه، وهذا يغلبه بلسانه)، توفي سنة ٢١٦هـ.

فصل

١٨ ـ والحرف ما يختصُّ بالأسما وما يختصُّ بالفعلِ وما بينهما

تنبيهات:

الأول: إذا لم تقبل الكلمةُ العاملَ لعارضٍ فلا يضرُّ، كما في فِعْلَيْ التعجب وفعل الاستثناء و«حَبَّذَا» في المدح ونحوها، لعروض ذلك[١] من استعمالها كالأمثال التي لا تتغير، أفاده الخضري[٢].

الثاني: في **دلالة أسماء الأفعال**، وذلك أنهم اختلفوا هل هي أسماء للألفاظ الدالة على الأفعال؟ أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة؟ أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال؟ أو هي أفعال؟ فعلى الأول ـ وهو الذي عليه جمهور البصريين ـ والأخير لا محل لها من الإعراب، وعلى غيرهما لها محل، والله أعلم.

(فصل) في الكلام على الحروف وبيان أقسامها، **(والحرف)** الذي هو قسيم الاسم والفعل، عاملًا كان أو مهملًا، ثلاثةُ أقسام، أوَّلُهَا: **(ما يختص)** اختصاصًا لازمًا له **(بالأسما)**ء ثم إن معنى الاختصاص أنها لا تدخل إلا على الأسماء، **وليس المرادُ أنها تدخل على كلِّ اسم، فحروف الجر لا تدخل على ضمائر الرفع** مثلًا فاعرفه، وكذا يقال في اختصاص الفعل، **(و)** وثاني الأقسام: **(ما يختص)** اختصاصًا لازمًا كذلك **(بالفعل)** بأقسامه الثلاثة، ولا اعتراض بأن النواصب والجوازم لا تدخل على كل فعل لما تقدم آنفًا، **(و)** ثالث الأقسام: **(ما بينهما)**؛ أي: هو خارج عن الاختصاص ولكنه مشترك

---

(١) أي أنّ استعمال فعلي التعجب للتعجب خاصّة وعدم قبولهما لسائر علامات الفعل لا يخرجهما عن كونهما فعلين، أفادنيه الشّارح.

(٢) محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي الشافعي، فقيه شافعيٌ وأُصولي ومُفَسِّر وشاعر ونحوي من نحاة مصر وبلاد الشام المتأخِّرين، والكلام مستفاد من حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وله غيرها: «مبادئ التفسير»، و«معرفة إعجاز القرآن الكريم»، توفي سنة ١٢٨٧هـ.

١٩ ـ ما اختص بالأسما حروفُ الجرِّ (لولا) و(لوما) المانعانِ فادرِ

بينهما، والأصل في هذا القسم عدم العمل في واحد منهما، وقد خرج عن ذلك الأصل بعض الحروف كما سيأتي.

ثم شرع يفصل الأقسام الثلاثة بقوله: **(ما)** مبتدأٌ خبرُهُ (حروف الجر) وما عطف عليه **(اختص بالأسما)**ء مع عمله فيها، وقدَّمَهُ لأن العامل مقدَّمٌ لما له من المزية زيادةً على أصلِ الاختصاص **(حروفُ الجر)** الآتي ذكرها في بابها، وسميت «حروف الجر» لأنها تجُرُّ؛ أي: **تسحب معانيَ الأفعالِ إلى الأسماء**، وسيُذْكَرُ وجه اختصاصها عند قوله: (ثم جر في اسم)، **(لولا)** إذا كانت حرف امتناع الوجود، وذلك نحو: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ الآية [هود: ٩١]، و﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ الآية [سبأ: ٣١]، و«لولا زيدٌ لأكرمتك» ونحو هذا، ثم إنّها تلزم الابتداء ولا بد لها من جواب، فإن كان مثبَتًا قُرن باللام كالأمثلة المتقدمة، وإن كان منفيًّا بـ«ما» تَجرَّدَ عنها غالبًا، ومن غيره[١] قوله:

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبْقَتْ نواهم لنا رُوحًا ولا جَسَدا[٢]

وأما خبر المبتدأ الذي بعدها فسيأتي أنه واجب الحذف لسَدِّ جوابِها مَسَدَّهُ، **(و)** كذا من المختص بالاسم **(لوما)** إذا كانت للنفي كقوله:

لوما الإضاحة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك نصيب[٣]

وأصلها «لوْ» زيدت عليها «ما» فغيرتها من الشرط إلى الامتناع، وزعم المالقي[٤] أنها لا تأتي لغير التحضيض، ورُدَّ عليه بالشاهد المتقدم، ولما كان النفي شرطًا في اختصاص الحرفين قال: **(المانعان)**؛ أي: شرط اختصاصهما بالاسم كونهما دَالَّيْنِ على امتناع لوجود كما تقدم **(فادر)**؛ أي: اعرف شرط

(١) أي: من غير الغالب.
(٢) البيت بلا نسبة في «الجنى الداني».
(٣) البيت بلا نسبة في شرح «الأشموني»، و«شرح التصريح»، و«شرح عمدة الحافظ»، و«مغني اللبيب»، والرواية ثَمَّ بلفظ: «في رضاك رجاءُ».
(٤) أحمد بن عبد النور المالقي، النحوي، اللغوي، ولد بمالقَة بالأندلس ثم رحل إلى سبتة وأقرأ بوادي آش مدة، وتردد بين المرية وتُرجيلة وغرناطة، وعمل في القضاء، توفي سنة ٧٠٢هـ.

٢٠ ـ و(إنَّ) (أنَّ) و(كـأنَّ) و(لـعـلْ) (ليتَ) و(لكنّ)......................

الحرفين وما يجب لهما (و) من المختص بالاسم العامل فيه (إنَّ) وهي حرف توكيد ونصب، وكذا أخواتها وهي (أنَّ) ولا تكون إلا في تأويل المفرد، وهي كـ«إنَّ» في المعنى والعمل (و) مثلُهُما في العمل (كأَنَّ) وهي للتشبيه المؤكد (و) منها (لعل) وهي حرف ترجٍّ، وقد ترد للإشفاق وغيره، ولا تستعمل إلا في الممكن غالبًا، ومنها (ليت) وتفيد التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسْرٌ، قال في القاموس: (تتعلق بالمستحيل غالبًا، وبالممكن قليلًا، وقد تُنَزَّلُ منزلة «وجدت» فيقال: «ليت زيدًا شاخصًا») انتهى. قلتُ: فعلى هذا فهي نقيضةُ «لعلَّ»، ومراده بقوله: «وقد تنزل...» إلخ أنها قد تَنصِبُ الجزئين، وأنشدوا عليه:

يا ليت أيامَ الصِّبَا رواجعَا[1]

(و) الحرف الأخير من أخوات «إِنَّ» (لَكِنَّ) وهي حرف استدراك، وقيل: تأكيد، وقيل: للتوكيد دائمًا.

لطيفة: «لكن» للاستدراك، وهي مستدرَكَة لأن عليًّا[2] رضي الله عنه استدركها على أبي الأسود[3] عندما أتى بهذه الأحرف ولم يأت بها فيها.

---

(١) الرجز لرؤبة في «شرح المفصل»، وليس في ديوانه، وللعجاج في ملحق ديوانه، و«شرح شواهد المغني».

(٢) أمير المؤمنين أبو الحسنين، الخليفة الرّاشد، شهد بدرًا وما بعدها، وكان صاحب لواء رسول الله ﷺ يوم بدر، وفي كل مشهد، تزوج فاطمة بنته، وروى عنه الكثير من الحديث وعرض عليه القرآن، قال ابن عباس: «أول من أسلم علي»، قال ابن مسعود: «كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي»، وعن عمر قال: «أعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو حسن»، وقال عليّ: «يهلك فيَّ رجلان؛ مبغض مفتر، ومحبٌّ مُطْرٍ»، قال أبو جعفر الباقر: «قتل علي رضي الله عنه وهو ابن ثمان وخمسين».

(٣) أبو الأسود الدُّؤَلي، ويقال: الديلي، اسمه ظالم بن عمرو، من وجوه الشيعة ومن أكملهم عقلًا ورأيًا، ولد في أيام النبوة، وولي قضاء البصرة، وقاتل يوم الجمل مع علي، وقد أمره عليٌّ بوضع شيء في النحو لما سمع اللحن، ففَعَل، فقال عليٌّ: =

٢٠ ـ .... **و(أمَّا) (ها) و(ألْـ)**

وهذه الأحرف لم نستوف الكلام على إعمالها لأن لها بابًا سيأتي **(و)**النوع الثاني من المختص بالاسم غيرُ العامل، فمنه **(أمَّا)** بفتح الهمزة والتشديد وهي للشرط كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ الآية [البقرة: ٢٦]، وللتفصيل وهو الغالب عليها نحو: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ الآية [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ الآية [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ الآية [الكهف: ٨٢]، وللتأكيد كقولك: «أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ» إذا أردت أنه منطلقٌ لا محالة، وجَمَعَ هذه المعانيَ من قال:

«أمَّا» بفتح الهمز والتشديد   للشرط والتفصيل والتوكيد(١)

ومنها **(ها)** وهي حرف تنبيه، وأكثرُ ما تدخلُ على أسماء الإشارة والضمائر، كـ«هذا» و«هذه» و«هأنا ذا»، والأكثر فيها إذا دخلت على اسم إشارة أن يكون الخبر اسم إشارة، ونَدَرَ قوله:

أبا حكم ها أنت نجم مجاشع   وسيد أهل الأبطح المتناحر(٢)

وفي «صحيح البخاري»: (ها أنا يا رسول الله)(٣)، وفي التعبير عن «ها» هذه تقولُ: **«ها التنبيه»** ولا تقول: «هاء» بالمدّ، **(و)** منها **(ألـ)** المعرفة، سواء

= «ما أحسن هذا النحو الذي نحوت» فمن ثَمَّ سُمي النحو نحوًا، قال محمد بن سلام الجمحي: «هو أول من وضع باب الفاعل والمفعول والمضاف، وحرف الرفع والنصب والجر والجزم»، فأخذ ذلك عنه يحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل وهو أجل تلاميذه، وأخذ عن عنبسة ميمون الأقرن، وعنه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعنه عيسى بن عمر، وعنه الخليل بن أحمد، وعنه سيبويه، وعنه سعيد الأخفش، فهذه أصول أسانيد الناس في النحو، مات سنة ٦٩هـ.

(١) البيت من نظم قواعد الإعراب للزّواوي، واسمه: أبو جميل زيان بن فايد، والمراجع زاهدة في ترجمته، والبيت وقع فيه قَلْب الصدر عجزًا والعكس بالعكس.

(٢) البيت أنشده الفراء، والرواية:
«أبا حكم ها أنت عم مجالد   وسيد أهل الأبطح المتناحر»
وبعضهم يجعل «هذا» بدل «أهل»، انظر: «معاني القرآن» للفراء عند الكلام على سورة الكوثر.

(٣) حديث أبي هريرة ﷺ: **«إذا وُسِّد الأمرُ إلى غيرِ أهلِه فانتظِرِ الساعةَ»**.

٢١ ـ و(الكافُ) بعدَ (ذِي) إشارة لدَى بُعْدٍ و(لامٌ) معها فاجتهدَا
٢٢ ـ كذاك أحرف النداء غير (يا) إذ (ليتَ) (رُبَّ) (حَبَّ)...........

كانت عهدية أو جنسية، مثال الأولى: ﴿فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ الآية [النور: ٣٥]، ومثال الثانية: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ الآية [العصر: ٢]، بدليل ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٣]؛ لأنَّ **الاستثناءَ معيارُ العموم** كما هو معلوم.

(و)من المختص بالاسم **(الكاف)** الحرفية التي تتصرف تصرف الكاف الاسمية **(بعد «ذي»)**؛ أي صاحب اسم **(إشارة)** كـ«**ذاك**» و«ذاكما» و«ذاكم» و«ذاكن» **(لدى)**؛ أي عند إرادة **(بُعْدٍ)** بناء على أن اسم الإشارة ليس له إلا مرتبتان وعُزِيَ هذا المذهب للمحققين، ومنهم من يرى التوسط فيجعل «ذا» للقريب و«ذاك» للمتوسط و«ذلك» للبعيد، **(و)** مثل الكاف في الاختصاص باسم الإشارة **(لامٌ)** نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ﴾ الآية [المعارج: ٤٤]، **(معها)**؛ أي هي ملازمة للكاف فلا تذكر في اسم الإشارة إلّا معها من غير عكسٍ، واعلم أن هذه اللام **لا تأتي في تثنية ولا في جمع ممدود** كـ«أولئك» **ولا فيما تقدمت «ها» التنبيه** كـ«هذا» لكراهتهم كثرة الزوائد، ويستعملها سائر العرب إلا بني تميم **(فاجتهدَا)** بقلب نون التوكيد ألفًا في الوقف؛ أي: اجتهد في طلب العلم لِتَنَلْهُ.

(كذاك) من المختص بالاسم **(أحرف النداء)** الآتية في بابها **(غير «يا»)** وهي أمُّ أحرف النداء، ثم بيَّنَ عِلَّةَ استثنائها بقوله: **(إذْ «ليت»)** ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ﴾ الآية [النساء: ٧٣]، **(رُبَّ)** كما في قوله:

يا رُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا إِلَّا ذِرَاعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليَدَا[١]

(حبَّ) كقوله:

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا[٢]

---

(١) البيت بلا نسبة في كافة المصادر، انظر: «شرح المفصّل».
(٢) البيت لجرير، وقد تقدّمت ترجمته.

٢٢ ـ .... الاَمْرَ وَلِيَا

٢٣ ـ واختَصَّ بالأفعالِ (لَمْ)............ ....

و(حَبَّ) فِعْلٌ كـ«نِعْمَ»، وفاعلها «ذا»، (الاَمر) كقراءة الكسائي[(١)]: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ الآية، وقال:

أَلَا يَا اسْلَمِي يا دارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى ولا زَالَ مُنهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[(٢)]

فقوله: (وليا) فعلٌ فاعله ضميرُ (يا)، ومفعوله (ليت) وما بعده، يعني: أن هذه المذكوراتِ الأربعَ تليها «يَا» في الكلام، فقيل: إنها حرف نداء والمنادى بها محذوف في هذه الأمثلة، والصحيح: أنها قبلها حرفٌ لمُجَرَّد التنبيه، قال الناظم في جامعه:

وقبل «ليت» «رُبَّ» «حَبَّذَا» بِـ(يَا) فكن مُنبِّهًا ولا تُناديا[(٣)]

ثم لما انتهى من المختص بالأسماء شرع في المختص بالأفعال فقال:

(و) النوع الثاني من المختص (اختص بالأفعال) ـ على جهة العموم وبالمضارع على جهة الخصوص ـ حروفٌ منها (لمْ) وهي نفيٌ لِمَا مضى وجزمٌ للمضارع وقلبٌ لمعناه، ولا يزيل اختصاصها عدم العمل كما في قوله:

فأضحوا بَهَالِيلَ لو أقسموا على الشمس حولين لمْ تَطْلعُ[(٤)]

---

(١) علي بن حمزة، الإمام، شيخ القراءة، إمام الكوفيين في اللغة والنحو والقراءة ومؤسس مدرستهم النحوية، وهو سابع القراء السبعة، لقب بالكسائي لكساء أحرم فيه، قرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالريّ عن سبعين عامًا، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين، كان أثيرًا عند الخليفة حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين، وأصله من أولاد الفرس، له تصانيف منها: «معاني القرآن» و«المصادر» و«الحروف» و«القراآت» ومختصر في النحو و«المتشابه في القرآن» و«ما يلحن فيه العوامّ»، توفي سنة ١٨٩هـ.

(٢) البيت لذي الرُّمّة، غيلان بن عقبة التميمي، من فحول شعراء العصر الأموي، قال أبو عمرو بن العلاء (افتُتِح الشعراء بامرئ القيس، وخُتموا بذي الرمة)، توفي سنة ١١٧هـ.

(٣) البيت من احمرار ابن بونا على الألفية.

(٤) برفع (تطلعُ)، والبيت لم أعثر على قائله، وقد أنشده ابن عصفور ثم قال «إن رفع المضارع بعد (لم) ضرورة، حُكِمَ لـ(لمْ) ـ بَدَلًا من حُكْمِهَا ـ بِحُكْمِ (مَا) لمَّا كانت =

٢٣ ـ .... و(لَمَّا) نافيةٌ و(لَوْ) و(إنْ) و(إذْمَا)

(و) منها أيضًا (لمَّا) التوقيتية نحو: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ الآية [البقرة: ٨٩]، وقد تأتي بمعنى «لَمْ» نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿٢٣﴾﴾ الآية [عبس: ٢٣]، وهي لنفي ما لم يقعْ معَ تَوَقُّع وقوعه كـ«لمَّا يأتِ زيدٌ» إذا كان يُنتظر إتيانه، واختُلِف فيها فذهب سيبويه إلى اسميتها، والجمهور على أنها حرف كـ«لَمْ»، قوله: (نافية) قيد في اختصاصها بالفعل وقد تكون بمعنى «إلَّا» نحو: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ الآية [الطارق: ٤] في قراءة التشديد لِـ«لَمَّا»، (و) من المختص بالفعل (لو) الشرطية وهي أمُّ أدوات الشرط غير الجازمة، وهي حرف امتناع لامتناع، ولا يليها في الغالب إلا الماضي نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٢٣]، وإذا وَلِيَهَا المضارع صَرَفَتْهُ إلى الماضي كقوله:

لو يسمعون كَمَا سمِعْتُ كلامَها ... خرُّوا لعزَّةَ رُكَّعًا وسُجُودَا[(١)]

واعلم أن «لَوْ» قد تأتي موصولةً كـ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ﴾ الآية [القلم: ٩]، وعرضيةً كـ«لو نزَلْتَ فتُصيبَ خيرًا» وتحضيضيةً كـ«لو تأمر فتطاعَ» وتقليليةً على خلافٍ، كـ«تصدَّقْ ولو بظِلْفٍ مُحرَّقٍ»[(٢)] وحرف امتناع لوجود وقد تقدمت (و) منها (إنْ) وهي أمُّ أدوات الشرط الجازمة وسيأتي الكلام عليها (و) منها (إذْمَا) الجازمة كقوله:

= نافيةً مثلها، فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعد (ما)»، وقال التبريزي في شرح الكافية تبعا لابن جني في سر الصّناعة «وقد لا تجزم (لم) حملًا على (لا)»، وقال ابنُ مالك: «إن رفع المضارع بعدها لغةٌ لا ضرورة». انتهى من (الخزانة).

(١) البيت لكثيّر عزّة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]؛ أي: لو أطاعكم لعنتم.

(٢) إشارة إلى حديث الموطأ: (رُدُّوا السَّائلَ ولو بظِلْفٍ مُحرَّقٍ)، والظلف ـ بكسر الظاء وإسكان اللام ـ هو للبقر والغنم كالحافر للفرس، «ولو» للتقليل لأن ذلك أقلُّ ما يعطى، والمعنى: تصدقوا بما تيسر كَثُر أو قل، ولو بَلَغَ في القلةِ الظِلفَ مثلا، فإنه خير من العدم، وقوله «محرق» قال الطيبي: (تتميم لإرادة المبالغة في «ظلف»، كقولها: كأنه علم في رأسه نار)، انتهى من الزرقاني، وهذا الحديث رواه كذلك أحمد والنسائي كلاهما من طريق مالك.

٢٤ ـ والـلَّامُ في الأمرِ وفي الـدُّعَا و(لَا) في الـنَّـهْـيِ والـدُّعَا كـ«لا تُبَـدِّلَا»
٢٥ ـ و(أنْ) و(لنْ) (إذن) ....

فـإنـك إذمـا تـأتِ مـا أنـت آمـر بـه تُـلْـفِ مَـنْ إيـاهُ تـأمُـرُ آتـيـا[(١)]

ومذهب سيبَوَيْهِ أنها حرفٌ كـ«إنْ»، وذهب المبرد[(٢)] إلى أنها ظرف قال في الكافية:

وعـنـد سـيـبـويـه «إذمـا» حـرفُ وهـي عـنـد ابـن يـزيـدٍ ظـرفُ

(و) منها (اللام) وهي تكون (في الأمر) نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ الآية [الطلاق: ٧] (و) تكون (في الدعا)ء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ الآية [الزخرف: ٧٧] (و) منها (لا) وهي تكون (في النهي) كـ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾ الآية [طه: ٨١] (و) تكون في (الدعا) كـ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٦] و(كـ)قولك لمن يطلب الاستقامة: (لا تبدلا) الألف بدلٌ من نون التوكيد والأصل «تُبَدِّلَنْ» (و) من المختص بالمضارع أيضًا النواصبُ وأمُّهَا (أنْ) نحو: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ الآية [الزمر: ٥٦] (و) منها (لن) وهي حرف ينفي المستقبل وحرف التنفيس يُثْبِتُه، ولا تفيد تأبيد النفي خلافًا للزمخشري[(٣)]، وأما قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ الآية [الحج: ٧٣] فالتأبيد فيه من خارجٍ، ومنها (إذن) وهي حرف، ومعناها: الجزاء والجواب، كقوله:

---

(١) البيت من شواهد (الأشموني) وغيره، ولم أظفر لقائله على نسبة.

(٢) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد: إمام العربية والأدب والأخبار ببغداد في زمنه، له «الكامل»، و«المقتضب» و«شرح لامية العرب»، و«إعراب القرآن»، و«المقرب» وغيرها، قال الزبيدي «المبرد بفتح الراء المشددة عند الأكثر وبعضهم يكسر»، قلتُ: للفاضل أسامة بن عبد الرزاق شيراني بحث لطيف سمَّاه «راء (المبرد) بين جدل الكسر وصحة الفتح» فانظره للفائدة.

(٣) سبقت ترجمته، وقوله بتأبيد النفي يوافق مذهبه المعتزليّ في تأبيد نفي رؤية الربّ ﷻ مستدلًا بـ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقد تظافرت الأدلّة على إثبات الرؤية، والجواب أنها لنفي الإحاطة والإدراك في الآخرة، لا لنفي مطلق الرؤية، فالأمران غير متلازمين، وهذا كقوله: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦١، ٦٢]، فنفى الإدراك بعد أن ثبتت الرؤية.

٢٥ ـ .... و(كَيْ) و(هَلَّا)   (لـولا) بـمـعـنـاهـا و(لَـوْمَـا) (أَلَّا)

أُرْدُدْ حـمـارك لا يـرتـع بـروضـتـنـا   إذن يـرد وقـيـد الـعـيـر مـكـروب[1]

والصحيح: **أنها تكتب بالألف**، وقال الفارسي[2]: تكتب بالنون[3]

(و) منها **(كي)** المصدرية نحو: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ الآية [القصص: ١٣] **(و)** من المختص بالفعل **(هلَّا)** وهي حرف يدل على التحضيض إذا وَلِيَهَا المستقبل كـ(هلَّا يقومُ زيدٌ)، وحرف لوم وتوبيخ إذا وليها الماضي كقوله:

هلَّا سألْتِ النَّبِيتِيِّينَ ما حَسَبِي   عند الشتاء إذَا ما هَبَّت الرِّيحُ[4]

وهي مركبة من «هل» و«لا» ومثلها **(لولا)** فتختص بالفعل إذا كانت **(بمعناها)** فتدل على التحضيض في المستقبل نحو: ﴿لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ﴾ الآية [طه: ١٣٣] والتوبيخ في الماضي، وإذا لم تكن بمعنى «هلا» فهي حرف امتناع لوجودٍ، وهي مختصة بالأسماء كما تقدم **(و)** كذا **(لوما)** وهي بمعنى «لولا» نحو: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ الآية [الحجر: ٧] **(أَلَّا)** بفتح الهمزة والتشديد،

(١) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي، أوردها أبو تمام في الحماسة، والرواية «ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا»، وروى سيبويه هذا المصراع «اردد حمارك لا تنزع سويته»، انظر بحثه في الخزانة.

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي، فارسيّ الأصل، أحد أئمة في العربية، ولد في فسا من أعمال فارس، وقدم حلب، له كتاب «الإيضاح»، و«التذكرة» في علوم العربية، عشرون مجلدًا، و«الحجة» في علل القراآت، توفي سنة ٣٧٧هـ.

(٣) أنشدني هنا الشيخ ـ وهي في حواشي الطرّة لعبد الودود ـ:

اكـتُـبْ (إذًا) بـألـف ذا الاجـودُ   والـفـارسـي بـالـنـون والـمـبـرّدْ
وفـصّـل الـفـرّاءُ إن لـم تُـهـمـلِ   بـألـف والـنـون إن لـم تُـعـمَـلِ

(٤) البيت لرجل جاهلي من بني النبيت بن مالك، وكان قد اجتمع هو وحاتم الطائي والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها، فآثرت حاتمًا عليهما.

٢٦ - واشتركا في أحرف الجواب (إِي) (نَعَمْ) (أَجَلْ)......................

وهي للتحضيض أيضا كـ«أَلَّا أكرمتَ زيدا»، ومما يستدرك هنا «أَلَا» بالفتح والتخفيف، وهي مختصة بالفعل اتفاقًا، وتكون عرضية نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ الآية [النور: ٢٢]، وتحضيضية نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟﴾ الآية [التوبة: ١٣]، فصواب الشيخ أن يقول:

و(أَنْ) و(لَنْ) (إِذًا) و(كي) و(هلَّا) (أَلَا) و(لولا) ثم (لوما) (أَلَّا)

ويسقط قوله: (بمعناها) لأن هذا تقدم ما يرشد إليه في قوله: (المانعان فادر) والله أعلم.

ثم لما أنهى الكلام على المختص بالأسماء والأفعال شرع في المشترك بينهما فقال: **(واشتركا)**؛ أي الاسم والفعل **(في أحرف الجواب)**؛ أي التي يُجاب بها في الكلام فمنها **(إِي)** كقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ الآية [يونس: ٥٣]، وهي بمعنى: **(نَعَمْ)** بفتحتين، **وقد تكسر العين**، وهي حرف لتصديق المخبَر وإعلام المستخبِر ولوعد الطالب، وتختص بالواجب من الكلام، قال تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ الآية [الأعراف: ٤٤]، ومن أحرف الجواب **(أَجَلْ)** كقوله:

وقُلن على الفردوس أوَّلُ مشربٍ أَجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبِيحَتْ دَعَاثِرُه[(١)]

وهي كـ«نَعَم»، إلا أنها **أحسنُ في التصديق و«نَعَمْ» أحسنُ في الاستفهام**، قاله المجد[(٢)] في القاموس.

---

(١) البيت لمضرس بن ربعي في ديوانه، وفي «الخزانة»، و«شرح شواهد المغني» و«المقاصد النحوية»، والفردوس هنا ماءٌ لبني تميم، وجَيْرِ بفتح الجيم وسكون الياء وكسر الراء على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وربما فتحوا الراء وجعلوها مثل: (أَيْنَ) و(كَيْفَ) وقصدوا بذلك التخفيف، الدعاثر: جمع دعثور وهو الحوض المتهدم، والمعنى: قالت النسوة سنرد على ماء بني تميم لنشرب أولًا، فقلت لهن: إن سُمح لَكُنَّ بالاقتراب من أحواضها المتهدمة بعد القتال. انتهى من (الأشموني).

(٢) محمد بن يعقوب، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي، من أئمة اللغة =

٢٦ ـ ....(جَيْرِ) (بَلَى) فاسْتَنْبِئ

٢٧ ـ وأحرف العطفِ كـ(ـواوٍ).......... ....

ومن أحرف الجواب أيضًا (جَيْرِ) بكسر الراء، وقد تُفتَح، قال:

إذا تقول «لَا» ابنةُ العُجَيْرِ   تَصْدُقُ لا إذا تقول «جَيْرِ»[1]

وكونها حرف جواب هو الصحيح، وقد غلَّطوا من زعم أنها مصدر أو ظرف، وقد تأتي بمعنى «حقًّا»، ومنها في النفي (بلى) يجاب بها الاستفهامُ المعقودُ بالنفي، قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]، فهي تُوجِب ما قَبْلها و«نَعَمْ» تُقَرِّرُهُ، وإلى الفرق بينهما في الجواب أشار بعضهم[2] بقوله:

«نعم» جواب للذي قبلها   إثباتًا أو نفيًا كذا قرروا

«بلى» جواب النفي لكن بها   يصير إثباتًا كذا حرروا

(فاستنبئ) في القاموس «استنبأ النبأ؛ بحث عنه»؛ أي: ابحثْ عن معنى هذه الأحرف واحرص على معرفتها فإنها مهمة في هذا الفن وغيره، ومن المشترك بين الاسم والفعل (أحرف العطف) وهي (كواو) وهي لمجرد الجمع

= والأدب، وصاحب أشهر معجم عربي، ولد بكارزين (بكسر الراء وتفتح) من أعمال شيراز وانتقل إلى العراق، وجال في مصر والشام وبلاد الروم والهند، وولي قضاء زبيد، أشهر كتبه: «القاموس المحيط»، و«المغانم المطابة في معالم طابة»، وله: «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز»، و«المرقاة الوفية في طبقات الحنفية» وكان شافعيًّا، و«البلغة في تاريخ أئمة اللغة»، و«تحبير الموشين في ما يقال بالسين والشين»، و«المثلث المتفق المعنى»، و«الإشارات إلى ما في كتب الفقه من الأسماء والأماكن واللغات» وكان قوي الحافظة، يحفظ مئة سطر كل يوم قبل أن ينام.

(١) الرجز بلا نسبة في «الكافية الشافية»، و«المغني».

(٢) القائلُ: عليّ الأجهوري، شيخ المالكية في عصره، شَرَحَ المختصر ثلاثة شروح، الكبير منها في اثني عشر مجلدًا، وشرح مختصر ابن أبي جمرة على البخاري والرسالة وألفية السيرة للعراقي وألفية ابن مالك والتهذيب للتفتازاني في المنطق، وله حاشية على شرح النخبة، وله منسك، توفي سنة ١٠٦٦هـ، والبيتان بلفظ: «نعم جواب للذي قبله» و«بلى جواب النفي لكنه».

٢٧ ـ ....(ثم) (فَا) و(أَوْ) و(أَمْ) و(بَلْ) و(لَكِنْ) فاعْرِفَا

٢٨ ـ (أَلَا) (أَمَا) (حَتَّى)................ ....

(ثم) وهي للترتيب مع التراخي (فا) وهي للترتيب بدون مُهْلة، نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾﴾ الآية [عبس: ٢١]، (وأَوْ) وهي لأحد الشيئين أو الأشياء (وأَمْ) وتكون بعد همز التسوية أو همزة تغني عن «أي» نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ الآية [البقرة: ٦]، (وبل) وهي للإضراب (ولكن) نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ الآية [الأحزاب: ٤٠] (فاعرفا) ذلك وسيأتي بقية الكلام عليها.

ومن المشترك (ألا) وهي حرف استفتاح، ومعناها: التنبيه، وتدل على تحقق ما بعدها، نحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ الآية [هود: ٨]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ الآية [يونس: ٦٢]، ولكونها تفيد التحقيق **لا يكون ما بعدها إلّا مِثْل ما يُتَلَقَّى به القسم**، قاله الزمخشري[1] كما في «المغني»، و(ألَا) هذه غيرُ التي تقدم أنها مختصة بالفعل، ومثلها (أما) وهي من مقدمات اليمين وطلائعه، قال:

أمـا والـذي لا يـعـلـم الـسـر غـيـره ويحيي العظام البيض وهي رميم[2]

ومنها (حتى) الابتدائية وهي التي تُستأنَفُ بعدها الجُملُ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ الآية [البقرة: ٢١٤]، في قراءة الرفع، واجتمع مجيء الجملتين الفعلية والاسمية بعدها في قوله:

سَرَيْتُ بـهـم حـتـى تَـكِـلُّ مَطِيُّهُـم وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[3]

الرواية برفع «تكلُّ».

فائدة: «حتى» تأتي على أربعة أنحاء في كلام العرب؛ **جارَّةً** كـ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [القدر: ٥] **وناصبة** كـ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٧] **وابتدائية**

(١) سبق التعريف به.
(٢) البيت لحاتم الطائي أو لغيره، الشك من ابن سيده، قاله ابن منظور في اللّسان.
(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه، وهو في شرح أبيات سيبويه، و«شرح شواهد الإيضاح» و«شرح شواهد المغني» و«شرح المفصل».

٢٨ ـ .... ولَامُ الِابْتِدَا وقَــسَــمٍ و(إِنَّ) (أَنَّ) وُجِــدَا

٢٩ ـ مُخَفَّفَيْنِ.................................. ....

كـ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ في قراة الرفع، وهذه هي الحرف المشترك، و**عاطفة** كـ«مات الناس حتى الأنبياء» وستأتي(١).

(و)من المشترك (**لام الابتدا**) وهي اللام التي تدخل على الجمل لتأكيد مضمونها نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ الآية [الحشر: ١٣]، ولا تدخل على المضارع إلا بعد «إنَّ» نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ [النحل: ١٢٤] وتخلصه للحال خلافًا لابن مالك، ولها صدر الكلام باتفاق (و) مثلها لام (**القسم**) وهي الواقعة في جوابه نحو: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٩٢] ونحو: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨] إلى ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا ﴿٧٠﴾﴾ [مريم: ٧٠] ولا تكون هذه اللام في الجواب إلا إذا كان مُثْبَتًا، ومن المشترك (**إن**) المكسورة و(أن) المفتوحة (**وُجِدَا**)؛ أي: عُلِمَا (**مخففين**) والأكثر في المكسورة أن يأتي بعدها الفعل الناسخ نحو: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴿٥٦﴾﴾ [الصافات: ٥٦]، ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف: ١٠٢] ومن إعمالها ﴿وَإِنْ كُلًّا لما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١١] وأما المفتوحة فذِكْرُها في المشتَرَك جارٍ على مذهب الكوفيين فيها وهو عدم إعمالها، وأما البصريون فتخفيفها عندهم لا يمنع عَمَلها، وعليه فليست من المشترك، والغالب على اسمها أن يكون

---

(١) قلت للشيخ: «ذكرتم أن (حتى) تأتي جارّة وناصبة وعاطفة ـ أي: بحسب ما قبلها ـ فأتيتم بعَمَلِهَا في هذه الثلاثة الأحوال، لكن قلتم في الحال الرابعة: «وابتدائية»، لِمَ لم تقولوا: «رافعة» كي يجري الكلام على سَنَنٍ واحد؟» فأجاب بقوله: «الابتدائيةُ عادتهم أن يعبروا عنها بهذا التعبير، كما في التصريح والمغني وغيرهما، ودائما اتباع الاصطلاحات في هذا مهمّ، ولمْ نقل «رافعة» ـ وإن كان ما بعدها سيُرفعُ فعلًا كما في الآية والبيت ـ لأن اتباع الاصطلاح في هذا أولى لمن يريد التقيد بما عليه النحاة، أما أن يأتي هو بتعبير قد لا يفهمه كلّ أحد أو يعترضه ونحو ذلك فالأولى عدم ذلك»، فانظر إلى تهيّبه ـ حفظه الله ـ من مخالفة ما استقرّ عليه رأيُ العلماء وسدّه لذريعة الاعتراض أو التشويش على القارئ.

٢٩ - ....(لَاتَ).................. ....

ضميرَ شأنٍ محذوفًا نحو: ﴿أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠﴾ [يونس: ١٠]، ﴿أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] وندر قوله:

بأنْكَ ربيع وغيث مريع وأنْكَ هناك تكون الثمالا[(١)]

حيث صرح بالاسم وأتى بالخبر مفردًا بعدها، والأكثر كونه جملة، ومنها **(لات)** وأصلها «لا» زيدت عليها التاء، وعَدُّها من المشترك مشكل فإن إهمالها لا يُحكى إلا عن الأخفش[(٢)] فيما وقفت عليه[(٣)]، وذكر ابن

---

(١) البيت لجنوب بنت العجلان الهذلية، أخت عمرو المسمى «ذا الكلب»، شاعرة جاهلية، ووجه الاستشهاد من البيت مجيء اسم «أن» المؤكدة المخففة من الثقيلة في الموضعين ضمير مخاطب، ومذكورًا في الكلام، والغالب أن يكون ضمير شأن، وأن يكون محذوفًا، وهذا الشاهد عند الجمهور شاذ أو ضرورة، وجوّز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن، أو ضميرًا غير ضمير الشأن، لكنه أوجب حذفه بكل حال، وعنده يكون الشذوذ من وجه واحد، وهو ذكر الاسم، وفي قولها: «بأنْك ربيع» يوجد شذوذ آخر عند سيبويه وابن الحاجب، وهو مجيء خبر «أن» المخففة مفردًا، ومذهبهما أن يكون جملة. انتهى من حاشية أوضح المسالك.

(٢) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة، وهو أبرز تلاميذ سيبويه، حفظ كتابه ورواه حتى كان لا يُروَى إلا من طريقه، ثم جلس بعده يمليه ويشرحه ويبيّنه، أخذ عنه كبار نحاة البصريّين كالجرمي والمازني، وكذلك فعل الكوفيّون وعلى رأسهم الكسائي، صنف: «تفسير معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«معاني الشعر»، و«كتاب الملوك»، و«القوافي»، وزاد في العروض بحر (الخبب) وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر، توفي سنة ٢١٥هـ.

فائدة: الأخفش؛ الضّعيف البصر مع صغر العين، وأشهر من دعي به من النحاة ثلاثة؛ الأخفش الكبير، وهو: أبو الخطّاب عبد الحميد بن عبد المجيد الهَجَرِيّ اللّغوي، أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة، والأخفش الأوسط وهو: سعيد بن مسعدة صاحب ترجمتنا، وحيثُ أطلق في كتب النحو فهو المعنيُّ، والأخفش الصّغير وهو: العلّامة النحويّ أبو الحسن عليُّ بن سليمان البغداديّ الذي كان ابن الرومي يهجوه. انتهى من سير الذهبي، وقال السيوطي: «الأخفش أحد عشر نحويًّا»، وذكرهم، راجع (المزهر).

(٣) ما ذهب إليه الأخفش من إهمالها وافقه عليه أبو حيان في كتاب «منهج السالك» لكنه =

٢٩ ـ ....(لَا) و(إنْ) و(مَا) نَوَافِيًا أو زائداتٍ.....................

عقيل[1] في شرح الألفية أن المنصوب بعدها مفعول لفعل محذوف عنده، وذهب الأكثر إلى أنها حرف يعمل عمل «ليس»، ولا تعمل إلا في الحين، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝﴾ [صَ: ٣] قيل؛ وكذا ما رادفه من «ساعة» و«أوان» ونحوها، ولا يُجمع بين اسمها وخبرها، والغالب حذف خبرها، والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اقتصر على ذكرها هنا ولم يذكرها مع الحروف الملحَقة بـ«ليس» في المعنى والعمل، وستأتي في بابها، ومن المشترك (**لا**) النافية كـ«لا يقوم زيد» و«لا رجل في الدار» (**و**) مثلها (**إنْ**) النافية كـ«إن قامَ زيد» و«إن أحدٌ خير من أحد إلا بالعافية» (**و**) مثلهما (**ما**) النافية نحو: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ۝﴾ [يونس: ٥٣]، ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩] هذا معنى قوله: (**نوافيًا**)؛ أي: حال كون الثلاثة دالة على النفي (**أو**) وقعت (**زائدات**) فتزاد «لا» بعد «أن» النافية نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] و«إن» الجازمة نحو: ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] وقبل القسم نحو: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝﴾ [البلد: ١]، ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝﴾ الآية [الواقعة: ٧٥]، وقال:

فلا وأبيكِ ابْنَتَ العَامِرِيّ لا يدَّعِي القومُ أنِّي أفِرْ[2]

= اضطرب فخالفه في «النكت الحسان»، فعلى مذهبهما وفاقًا إذا وليها اسم مرفوع كان مبتدأ حُذِف خبرُه، والتقدير: «لات حين مناص كائنٌ لهم»، وإن وليها اسم منصوب فالذي نَصَبَهُ فعلٌ مضمر، والتقدير: «لات أرى حين مناص».

(١) عبد الله بن عبد الرحمٰن القرشي الهاشمي، بهاء الدين ابن عقيل، من أئمة النحاة، من نسل عقيل ابن أبي طالب، مولده ووفاته في القاهرة، قال أبو حيان: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»، كان مهيبًا كريمًا كثير العطاء لتلاميذه، ولي قضاء الديار المصرية مدة قصيرة، له: «شرح ألفيه ابن مالك» متداول مبارك، و«التعليق الوجيز على الكتاب العزيز» تفسير لم يكمله، و«المساعد» في شرح التسهيل، توفي سنة ٧٦٩هـ، وسيكثر ذكره أثناء الشرح وفي الحاشية كذلك.

(٢) البيت لامرئ القيس، وفيه من الضرائر تخفيف المشدد في القوافي، استشهد به ابن عصفور في كتاب «الضرائر».

. . . .

وتزاد في غير هذا قليلًا كقوله:

أَبَى جودُه «لا» البخل واستعْجَلَتْ به «نعم» من فتى لا يمنع الجود قاتله[١]

أي: «أبى جوده البخل» و«لا» زائدة، وأما «إنْ» فإنها تُزاد في مواضع ذكرها الناظم في احمراره بقوله:

وبعد (ما) موصولة ألا جعل (إن) زائدًا وقبل الانكار قبل

وتزاد بعد «ما» النافية فتمنعها العمل كقوله:

لعمرك ما إن أبو مالك بِوَاهٍ ولا بضعيفٍ قواه[٢]

وأما «ما» فزيادتها نوعان؛ كافة وغير كافة، فالكافة إما عن رفع كـ«قلَّمَا» وتختص بالفعلية، والكافة عن نصب تدخل على الجملتين نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ

---

(١) البيت في اللسان والخصائص وشواهد المغني بلا نسبة لشاعر بعينه، وروايته: «لا يمنع الجوع قاتله»، قال الزمخشري في أحاجيه: «هذا البيت غامض ما رأيت أحدًا فسره»، وقد فسروه، فقال الأخفش في معاني القرآن: (وفسرته العرب «أبى جودهُ البخلَ»، وجعلوا «لا» زائدة حشوا ها هنا وصلوا بها الكلام) ثم ذكر قولًا آخر في تفسيره، وهو ما حُكي عن أبي عمرو، وأنا أنقله لك من «تهذيب اللغة» للأزهري فقد زاد هناك قولًا ثالثًا، قال: (أراد أبى جودُهُ «لا» التي تُبَخِّل الإنسان، كأنه إذا قيل له: «لا تُسرف ولا تبذِّر» أبى جوده قول: «لا» هذه، واستعجلت به «نعم» فقال: «نعم أفعل ولا أترك الجود»، حكى ذلك الزجاج لأبي عمرو، ثم قال: وفيه قولان آخران، على رواية من روى «أبى جوده لا البخل» أحدهما: أن معناه: «أبى جوده البخل»، وتجعل «لا» صلة، كقول الله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ومعناه: ما منعك أن تَسْجد، قال: والقول الثاني ـ وهو عندي حسن ـ قال: أرى أن تكون «لا» غير لغو، وأن يكون «البخل» منصوبًا بدلًا من «لا»، المعنى: أبى جوده «لا» التي هي للبخل، فكأنك قلت: أبى جوده البخل، وعجّلت به نعم).

(٢) البيت للمتنخل الهذلي، وأبو مالك مبتدأ، ولا عمل لـ(ما) فيه، لكونه جاء مسبوقًا بـ(إن) الزائدة بعد (ما)، وفيه كذلك أنّ الباء قد تدخل في خبر (ما) غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها، كما دخلت هنا على خبره وهو «وَاهٍ» فدل على أن كون (ما) عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها. أفاده محيي الدّين في حاشية ابن عقيل.

٢٩ ـ ....فاعْلَمَا

٣٠ ـ وحرف الاستفهام (هلْ) والهمز (أنْ) زائدًا ....

وَاحِدٌ﴾ الآية [النساء: ١٧١]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ الآية [الأنفال: ٦]، وعن الجرِّ كقوله:

ربــمــا أوْفَــيْــتُ فــي عَــلَــمٍ تَــرفَـعَــنْ ثـوبــي شــمــالات[1]

وأما غير الكافة فكقولهم: «شتان ما بين زيد وعمرو» وكالواقعة بعد أداة الشرط جزمت أم لا، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ الآية [الأنفال: ٥٨]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ الآية [فصلت: ٢٠]، وزيدت بين التابع والمتبوع نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ الآية [البقرة: ٢٦]، وتزاد قبل الحرف كـ«ما خلا» و«ما حاشا» وهو أندرها، وتزاد في غير ذلك **(فاعلما)** ما قرره أهل الفن في هذه الأحرف الثلاثة **(و)** من المشترك **(حرف الاستفهام)**؛ أي: حروفه كـ**(هل)** إذا لم يكن في حَيِّزِهَا فعلٌ كـ«هل زيد قائم» و﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ۝٩١﴾ الآية [المائدة: ٩١]، وأما إذا كان في حيزها فعل فلا بد أن تلِيَهُ، كـ«هل قام زيد» واعلم أن **الاستفهام هو تصور المعنى من اللفظ، والأصل في حروفه أن لا يليها إلا الفعل**، إلا أنهم توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها بالأسماء **(و)** مثل (هل) **(الهمزُ)**؛ أي: همزة الاستفهام، إلا أن الهمز أقوى في الاشتراك ومنه **(أَنْ)** بفتح فسكون حالَ كونه **(زائدًا)** للتأكيد، وذلك في أربعة مواضع؛ الأول ـ وهو الأكثر ـ:

---

(١) البيت لِمَلِكِ الحيرة جذيمة الأبرش كما في «الخزانة» و«الدرر» و«شرح أبيات سيبويه»، ولم أرَ من النحويين من يستشهد به على ما نحن بصدده من كونها تأتي زائدة كافّة عن الجرّ، وإنّما يقصدون من الاستشهاد بهذا البيت الاستدلال على صحّة دخول «ربما» على الفعل الماضي، فجزى الله الشارح خيرًا على تبصير المعتنين بالنحو بدقائق المعاني، وفي البيت شاهد آخر للنحاة وهو قوله: «ترفعن» حيث أكد الشاعر الفعل بالنون الخفيفة بعد (ما) المسبوقة بـ(رب)، والذي حَسَّنَ هذا التوكيد زيادة (ما) في (رب)، ووقوع (ترفع) في حيز (ربما)، وهذا نادر، ومن الشواهد على قضيتنا أيضًا قول الشاعر:

ربـمـا الـجـامـلُ الـمـؤبـلُ فـيـهـم وعـنـاجـيـجُ بـيـنـهـن الـمـهـارُ

. . . .

بعْدَ «لَمَّا» التوقيتية، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ الآية [يوسف: ٩٦]، الثاني: أن تقع بين الفعل و«لو» كقوله:

فأُقسِم أنْ لوْ التقينا وأنتمُ   لكان لكم يوم من الشر مظلم(١)

والثالث: بعد «إذا» كقوله:

فأمهله حتى إذا أنْ كأنه   معاطي يد في لجة الماء غامر(٢)

---

(١) البيت للمسيب بن علس، واسمه زهير، يخاطب بني عامر بن ذهل، كما في «الخزانة»، و«شرح أبيات سيبويه»، و«اللسان»، و«شرح المفصل»، و«شرح التصريح»، وليُنتبه إلى أنّ (أنْ) عند سيبويه موطئة، كاللام في «لئن جئتني لأكرمنك»، فاللام في (لكان) جواب القسم لا جواب (لو)، وفي تفسير «الدر المصون» (وقد ذكر سيبويه أن «أن» تأتي بعد القسم، وجعلها ابن عصفور رابطة للقسم بالجملة المقسم عليها).

(٢) البيت لأوس بن حجر في ديوانه، وفيه «غارف» مكان «غامر»، وهو بالرواية المثبتة في الشرح في: «الدرر» و«شرح شواهد المغني»، قال صاحب «شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية» ـ والنقل بتصرف ـ: «وقد استشهد بهذا البيت ابن هشام في «المغني» وخالد الأزهري في «شرح التصريح» لزيادة «أنْ» بعد «إذا»، فنظروا إلى قوله: «إذا أنْ كأنه» ولم يتدبروا بقية البيت ولا تأملوه في سياق القصيدة، ولذلك وقعوا في أوهام، منها:

ـ إثبات البيت بقافية الراء «غامر» والحق أن القافية فائية لأن البيت من قصيدة مطلعها:

«تنكر بعدي من أميمة صائف   فبَرْكٌ فأعلى تولب فالمخالفُ»

ـ روي البيت في كتب النحو «في لجة الماء» والصحيح: «من جمة الماء» وقد أثر هذا التحريف في فهم صانعي الحواشي، كما سترى عند شرح معنى البيت.

ـ نقل الشيخ ياسين عن الدماميني من شرحه على «المغني» أن المعنى: أنه «ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة، يخرج يده ليتناولها من ينقذه، وهذه حالة الغريق» انتهى، وهذا الفهم بعيد عن معنى البيت.

والحق أن الشاعر يصف في هذه الأبيات ناقته ويشبهها بحمار الوحش، ثم يصف حمار الوحش فيقول: إنه كان في عطش شديد، فورد عين ماء فصادف عليها صيادًا، فقوله: «فأمهله» فاعل أمهل ضمير الصياد، والهاء ضمير حمار الوحش، و«حتى» غاية لما قبلها، و«المعاطي» المتناول، وقوله: «معاطي يد»؛ أي: معاطي في يد، وجمة الماء بفتح الجيم مجتمعه، و«من جمة» متعلق بـ«غارف»، و«إذا» في البيت ظرفية مجردة عن معنى الشرط، وفعلها محذوف يفهم من المقام، تقديره: «حتى إذا صار =

٣٠ - .... أَوْ مفسّرًا (أَيْ) فاسْمَعَنْ
٣١ - (كَلَّا)........................ ....

والرابع - وهو أندرها -: أن تزاد بين الكاف ومجرورها كقوله:

ويـومًـا تـوافـيـنـا بـوجـه مُـقَـسَّـم　　كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلَمْ[(١)]

على رواية الجر، (أو) يكون (أنْ) (مفسرا) بمعنى (أي) نحو: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾ الآية [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ الآية [الأعراف: ٤٣]، وشَرْطُ وقوع «أنْ» مفسرة أن تتقدمها جملة وتتأخر عنها أخرى وأن يكون في المتقدمة معنى القول دون حروفه، وقد يتقدمها لفظ القول نحو: ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ الآية [المائدة: ١١٧]، وتأويله ظاهر وهو أنه تفسير لـ«أمَرْتَنِي» لا لـ«قُلْتُ»، وأن لا يدخل عليها حرف جر، فإن توفرت شروطها فهي تفسيرية، وعن الكوفيين إنكارها مطلقًا، ومن المشترك (أي) التفسيرية قال:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب　　وتقلينني لكن إياك لا أقْلي[(٢)]

وتقول «عندِي عسجدٌ؛ أيْ: ذَهَبٌ» وتَرِدُ للنداء فتختص بالأسماء (فاسمعن) ذلك، ومنه (كلا) وهي حرف ردع وزجر وتحقيق، وقد تكون صلةً

= الحمار من الماء في القرب مثل الرجل الذي يتناول بيده غرفًا»، وفي الأبيات التالية يقول: إن الصياد هيأ سهما فأرسله ليصيب من الحمار مقتلًا، فأخطأ السهم المقتل، من «شرح أبيات مغني اللبيب» للبغدادي، وإنما أخطأ من أخطأ في فهم البيت عندما قرأه مفردًا».

(١) البيت لعلباء بن أرقم في: «الأصمعيات» و«الدرر» و«شرح التصريح» و«المقاصد»، ولأرقم بن علباء في «شرح أبيات سيبويه»، ولباغت بن صريم اليشكري في «تخليص الشواهد» و«شرح المفصل» و«الكتاب»، والشاهد فيه قوله: «كأنْ ظبية» حيث روي برفع «ظبية» ونصبها وجرها، أما الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» خبره، وهذه الجملة الاسمية خبر «كأنْ»، واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون «ظبية» خبر «كأن» و«تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة الموصوفة في البيت؛ لأن الخبر مفرد، أما النصب فعلى إعمال «كأنْ» وهذا الإعمال مع التخفيف خاص بضرورة الشعر، وأما الجر فعلى أن «أن» زائدة بين الجار والمجرور، والتقدير «كظبية».

(٢) البيت بلا نسبة في «شرح المفصل» و«الدرر»، قال ابن يعيش: («أي: أنت مذنب» تفسير لقوله: «وترمينني بالطرف»، إذا كان معنى «ترميني بالطرف»: تنظر إلي نظر مغضب، ولا يكون ذلك إلا عن ذنب). انتهى.

٣١ ـ .... و(إِلَّا) (إِذْ) لدى الفُجاء   لا أختها (إِذَا) فبالأسماء

لما بعدها، وهي حرف بسيط، وقال ثعلب رحمه الله: مركبة من «لا» وكاف التشبيه، ولم يُثبِتْ لها سيبويهِ ومن تبعه غير المعنيين الأولين، قال تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ الآية [مريم: ٨٢]، وقال ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾ الآية [المدثر: ٣٢]، قال في القاموس: (ولابن فارس[١] في أحكام «كلَّا» تأليف مستقل). انتهى (و) منه (إلَّا) نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ الآية [النساء: ١٥٧]، ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾﴾ الآية [الأنعام: ٤]، ومنه (إذ) وشرطها أن تكون (لدى)؛ أي: عند الدلالة على (الفجاء)؛ أي المفاجئة، وإلا فهي ظرف يختص بالماضي، والفجائية هي الواقعة بعد «بينا» أو «بينما»، كقوله:

بينما نحن بالأراك معا   إذ أتى راكب على جمله[٢]

وهل هي ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجئة أو زائدة؟ أقوالٌ، قاله في «المغني»، قلتُ: والمترجح عند الناظم رحمه الله القول الثالث، وهو أنها حرف مفاجئة لعده لها في الحروف المشتركة (لا) يكون من المشترك (أختها «إذا») الفجائية (فـ) هي دائمًا مختصة (بالأسماء) ولذا إذا وقع بعدها الاشتغال وجب رفعه، كـ«خرجت فإذا زيد يضربه عمرو»، وقد أخَّرها الناظم عن المختص بالأسماء وإن كانت منه ليذكرها مع أختها جمعًا للنظائر، والله أعلم.

(١) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب، قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب ابن عباد وغيرهما من أعيان البيان، من تصانيفه: «مقاييس اللغة»، و«المجمل»، و«الصاحبي» في علم العربية، ألفه لخزانة الصاحب ابن عباد، و«جامع التأويل» في تفسير القرآن، و(مقالة «كلَّا» وما جاء منها في كتاب الله)، توفي سنة ٣٩٥هـ.

(٢) البيت لجميل بن معمر كما في ديوانه ومعجم شواهد العربية.

(باب معرفة علامات الإعراب)

٣٢ ـ أربــعــةً يــنــقــســمُ الإعــرابُ الرّفعُ ـ فاعْلَمْهُ ـ والِانْتِصَابُ
٣٣ ـ في اسمٍ وفعلٍ ثُمَّ جرّ في اسمِ والجزمُ في الفعلِ بدون وَهْمِ

(فصل)

٣٤ ـ علامةُ الرَّفعِ...................... ....

(**باب معرفة علامات الإعراب**) وهي حركات وحروف وحذف، فالأوَّلان في الاسم والفعل المضارع، والثالث خاص بالفعل، قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**أربعةً**) حالٌ عاملةٌ (**ينقسم**)؛ أي يتجزأ (**الإعراب**) الذي هو التغيير الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة، وهو ثلاثة أقسام؛ مشترك بين الاسم والفعل وهو (**الرفع**) **سُمي رفعًا لارتفاع الشفتين عند النطق به**، وبدأ به لأنه أقوى العلامات لأنه إعرابُ العُمَدِ في الكلام (**فاعلمه**) في الاسم والفعل نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ الآية [البقرة: ١٤٢]، ومثله في ذلك (**الانتصاب**) وهو إعراب الفَضلات، **وسُميت علامته نصبًا لانتصابها فوق الحرف** نحو: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾ الآية [الحج: ٣٧]، فهذان يقعان (**في اسم وفعل**) كما رأيت، والنصب هو القسم الثاني، (**ثم**) القسم الثالث (**جر**) **سمي بذلك لانجرار الشفتين عند النطق به** (**في اسم**) خاصَّةً، نحو: «بسم اللهِ الرحمنِ الرحيم» **وإنما اختص به لأن عامله الذي هو الحرف أو الإضافة لا يدخل إلا عليه** (**و**) القسم الرابع من أنواع الإعراب الأربعة: (**الجزم**) وهو لغة القطع **وسُمي بذلك لقطع الصوت عند النطق به**، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ الآية [الإخلاص: ٣]، (**في الفعل**) المضارع، ولا جزمَ في الماضي والأمرِ لبنائهما (**بدون وهم**).

تنبيه: هذه الألقاب الأربعة التي ذكر الناظم للإعراب تُقابلها أربعةُ ألقاب للبناء، وقد جَمَعْتُ الثمانية في هذا البيت:

النصبُ والفتحُ فرفعٌ ضمٌّ جرٌّ وكسرٌ فسكونٌ جزمُ

(**فصل**) في الكلام على علامة الرفع (**علامة الرفع**)؛ أي: علاماته؛ لأن

٣٤ - .... في الِاسْمِ المفردِ ضَمٌّ وفي المضارعِ المُجَرَّدِ
٣٥ - مِنَ اللَّواحِقِ وجمعٍ كُسِّرَا ....

المفرد إذا أُضيفَ يَعُمُّ **(في الاسم المفرد)** وهو ما ليس تثنية ولا جمعًا **(ضم)** وهو الأصل وغيره نائب عنه، ويكون في أربعة مواضعَ هذا أحدها **(و)** ثانيها: **(في)** الفعل **(المضارع المجرد من اللواحق)** وهي ألفُ التثنية وواوُ الجمع وياءُ الواحدة المخاطبة كـ«قُومِي» **(و)** ثالثها: **(جَمْعٍ)** بالجر **(كُسِّرَا)**؛ أي: جمع التكسير، وهو الذي تغيرت فيه بِنْيَةُ المفرد، كـ«رجل ورجال» و«كتاب وكتب».

تتمة: التغيير في جمع التكسير يكون على ستة أوجه جمعها بعض علمائنا بقوله ممثلًا:

صِنْوَانٌ التُخَمُ والأُسْدُ الرِّجَالْ رُسْلٌ وغِلمانٌ لتغييرٍ مِثَالْ[(١)]

وذيَّلتُهُ مُوَضِّحًا مراده بقولي:

لزيدٍ اَو نقصٍ وتغييرٍ وذَا معْ زيدٍ اَو[(٢)] نقصٍ هما قد أخِذَا
صنوانٌ ....

إلخ البيت.

ثم جموع التكسير سبعة وعشرون، وللقلة منها أربعة، وهي أفْعِلة كأرغفة وأفْعَال كأحمال وفِعْلَة كصبية وأفْعُل كأكلب، ولبعضهم:

بفعلة وبأفعال وأفعلة وأفعل يعرف الأدنى من العدد
والسالم الجمع أيضًا داخل معها في ذلك العد فاحفظها ولا تزد[(٣)]

(١) القائل: أحمد محمود ابن أحمدو بن عبد الحميد المعروف بـ«مَمُّ»، علَّامة كبير وشاعر مفلق، تتلمذ على أباه يحظيه بن عبد الودود وبرع في العلم واشتهر بالاطلاع الواسع في علم اللغة والنحو وصارت أنظامه فيهما عند الشناقطة هي الغاية، وقد أثرى بأنظامه البديعة وفوائده الكثيرة تراث محظرة شيخه أباه، ولد سنة ١٣١٢هـ ومات سنة ١٣٦٢ هجرية رحمه الله، أفادني بذلك شيخنا حمّاد.
(٢) بالنقل في كِلَا (اَوْ).
(٣) أعياني طلب قائل البيتين، ثمّ وجدتُ أنهما لقائلَيْن مختلفين، أمّا في طرر الألفية =

٣٥ـ .... والجمعَ بـ(ـالألِف) و(التَّا) فاذكُرَا
٣٦ـ و(ألـفٌ) فـيـمـا يُـثَـنَّـى و(كِـلَا) (كِلْتَا)........................

وباقيها جموع كثرة، وقد ذكرها ابن مالك في الألفية **إلا فُعَالَى** كسُكارى فاحفظ هذا فإنه يعينك كثيرًا، والله أعلم. **(و)** الرابع مما يرفع بالضمة: **(الجمع بالألف)** المزيدة بخلاف «قضاة» **(والتا)**ء المزيدة بخلاف «أموات»، قال تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ الآية [البقرة: ٢٨]، مثال المجموع بهما «مؤمنات»، نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ﴾ الآية [الممتحنة: ١٢]، و«طلَحات» جمع طلحة، عَلَمٌ، وهذا الجمع يكون لما فيه التاء مطلقًا كما تقدم أو صفةُ مأنثٍ كـ«حُبْلى»، أو صفةُ ما لا يعقل كـ«جبال راسيات» و«أيام معدودات» أو مصغره[1] كـ«دريهمات» أو ألف التأنيث كـ«صحراء» وألحق به «أُولات» نحو: ﴿وَأُوْلَـٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ الآية [الطلاق: ٤]، و«أذرعات» و«عرفات» ونحوهن **(فاذكرا)** ثم ذكر ما يرفع بالحروف وهو أربعة أيضًا فقال: **(وألف)** الاثنين أو الاثنتين وهي **(فيما يثنى)** والتثنية هي ما دلَّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة في آخره نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ الآية [المائدة: ٢٣]، و«جاء الزيدان والهندان» ويلحق بالمثنى ما سُمّي به منه، كـ«شيخان» علمُ رجلٍ **(و)** من الملحق به **(كِلَا)** في المذكر و**(كِلْتَا)** في المؤنث، وهما مفردان لفظًا، مُثنيان معنًى، مضافان أبدًا إلى دالٍّ على اثنين، نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ الآية [الكهف: ٣٣]، ولا يُضافانِ لمتعاطفٍ، وندر قوله:

= فمنسوبان جميعًا للدماميني، وأما في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي فقال في البيت الثاني: «زاده ابن الرباح الإشبيلي» وهو في ظني تصحيف، إنما هو الدّباج، قال في الخزانة عن البيت: «وقد نظمه أبو الحسن الدباج، من نحاة إشبيلية»، وهذا هو الحقّ، والدباج هذا أخذ العربية عن ابن خروف، وكان حُجَّة، يقرئ «كتاب سيبويه»، أخذ عنه ابن عصفور، ولفظه في حاشية الشهاب:

(وسالم الجمع أيضًا داخل معها وذلك الحكم فاحفظها ولا تزد)

(١) الضمير عائد إلى (ما لا يعقل)؛ أي: مصغر ما لا يعقل.

٣٦ - ....كذا (اثنانِ) (اثْنَتَانِ) فاعقِلَا

٣٧ - و(الـواوُ) فـي جمـعٍ مذكـرٍ سَلِـمْ ....

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإلمام الملمات(١)

ويلزم تعريف ما يضافان إليه، وتجوز مراعاة لفظهما ومعناهما، وشرط إعرابهما إعرابَ التثنية أن يضافا إلى الضمير كـ«جاء الزيدان كلاهما»، ونحو: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ الآية [الإسراء: ٢٣]، وإذا أضيفا إلى ظاهرٍ أُعربا بالحركات المقدرة، واجتمعت الإضافتان في قوله:

كلاهما حين جَدَّ الجري بينهما قد أقلعَا وكِلا أَنْفيهما رابي(٢)

(كذا) من الملحق بالتثنية **(اثنان)** للمذكر و**(اثنتان)** للمؤنث إذ لا مفرد لهما، سواء أُفْرِدَا أو ركبا مع العشرة، أضيفا مطلقًا أم لا، قال تعالى: ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ الآية [الأعراف: ١٦٠]، **(فاعقلا)** ذلك؛ أي: اعرفه.

(والواو) وهي تكون في الأسماء الخمسة كما سيأتي و**(في جمع مذكر)** علمٍ كـ«زيد» أو صفة كـ«فاضل» **(سلِمَ)** مُفرده من التغيير في جَمْعِهِ، نحو:

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر»، و«شرح التصريح»، وقد أجاز ابن الأنباري إضافة «كلا» إلى المفرد بشرط تكررها، نحو: «كلايَ وكلاكَ فحسنان»، من «شرح التصريح».

(٢) هذا البيت من أبيات ثمانية للفرزدق، ليست هي في ديوانه، رواها أبو الحسن علي بن محمد المدائني في كتاب (النساء الناشزات) وسبب إنشادها ما كان من أمر تزويج جرير ابن الخطفي بنته عضيدةَ ابنَ أخي امرأته، ثمّ خَلْعِهَا منه، وفيه ـ كما ذكر الشيخ ـ جواز مراعاة المعنى واللفظ في «كلا» و«كلتا» وجواز إضافتهما إلى ضمير وإلى ظاهر، وفيه كذلك جواز الجمع بين الوجهين في الكلام الواحد، قال ابن جني في تخريج قوله: «قد أقلعا»: «هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى (كُلّ) و(مَنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [النمل: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وفي موضع آخر: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالإفراد وعلى المعنى أُخرى بالجمع، فكذلك (كِلَا) لفظه مفرد ومعناه التثنية، فلك أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتُفْرِدهُ، وتارة على المعنى فتثنيه». انتهى كلامه.

٣٧ ـ .... **و(أَرَضِيـنَ) و(سِنِيـنَ) فـاغـتـنِمْ**

٣٨ ـ **(عِضِينَ) معْ (عِزِينَ) (عالَمِينَا)** ....

﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ الآية [الفرقان: ٨]، ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ الآية [العنكبوت: ٤٣]، و«جاء الزيدون» وهو المسمى (جمع المذكر السالم) و(الجمع) و(المجموع على حد المثنى)، ثم هو في الصفة كثيرٌ، ولم يُسمعْ في العَلَمِ في الشعر إلا في قوله:

أنـا ابـن سـعـد أكـرم الـسـعـديـنـا إن تـمـيـمًـا لـم يـكـن عـنـيـنـا(١)

وألحقت العرب به أربعة جموع ذكرها الناظم معطوفة فقال: **(وأرَضِين)** بفتح الراء، جمعُ: أرْضٍ بسكونها، فتقول: «هذه أرَضُون» وهي أشذُّ هذه الملحقات، و**(سِنِين)** جمع «سَنَة» قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١١٢]، وكذا بابها وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث **(فاغتنم)** ما ذكره لك، ثم ذكر من ملحق باب «سنين» **(عِضِين)** جمع «عِضَة» كـ«عِدَة»، وهي الجماعة والفرقة، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ الآية [الحجر: ٩١]؛ أيْ: مرَّةً قالوا: كهانةٌ، ومرَّةً قالوا: سِحْرٌ، ومرَّةً قالوا: كذبٌ، **(معْ)** بالإسكان **(عِزِين)** جمع «عِزَة» وهي العُصْبَةُ من الناس، قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ الآية [المعارج: ٣٧]، ومنه «إرَةٌ وإرِين» و«قِلَةٌ وقِلِين» و«إضَةٌ وإضِين»، ولعلَّ الناظمَ آثر الثلاثة بالذِّكر لورودها في الذِّكر، ثم رجع لملحقات الجمع فقال: **(عالَمين)** بفتح اللام، اسم جمع «عَالَم» قال:

تَـنَـصَّـفُـهُ الـبـريـة وهـو سـام ويُـلْـفَ الـعَـالَـمُـون لـه عـيـالا(٢)

وقال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ الآية [الفاتحة: ٢]، وأما

---

(١) البيت لرؤبة كما في «شواهد سيبويه» و«المفصل»، وتكلم عليه ابن الحاجب في أماليه موجهًا لخفض (أكرمِ) بما هو مفيدٌ، وحكى عن يونس نصبه على الفخر، فراجعه.

(٢) البيت لجرير بن الخطفي، وهو برواية: (ويضحي العالمون... إلخ) كما في «عمدة الحفاظ» وتفسير القرطبي، وفي «همع الهوامع»: و«تُلْفَى».

٣٨ - .... (أُولِي) و(عشرينَ) و(وَابِلِينَا)
٣٩ - (أَهْلِينَ) (عِلِّيِّينَ) ثُمَّ (ذُو) إِذَا كان بمعنَى «صاحبٍ»................

«العالِمون» بكسر اللام فهي جمع سلامة لا ملحق، ومنه ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [العنكبوت: ٤٣] وقُرِئ بهما في السبع ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ الآية [الروم: ٢٢]، ومن الملحق (أُولي) اسم جمع «ذي» بمعنى «صاحب»، وفي التنزيل: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢] (وعشرين) هو اسم جمع «عشرة» نحو: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ﴾ الآية [الأنفال: ٦٥]، ومثله بابه إلى التسعين، وفي الذِّكْرِ: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ الآية [صٓ: ٢٣]، (ووابلينا) جمع: «وابل» وهو المطر الشديد الضخمُ القَطْرِ، قال:

تلاعب الريح بالعصرين قسطله والوابلون وتهتان التجاويد[(١)]

والألف في «عالمينا» و«وابلينا» للإطلاق، و(أهلين) جمع: «أهل»، وليس عَلَمًا ولا صفةً، قال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ الآية [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ الآية [الفتح: ١٢]، ولا يُضاف إلا إلى العاقل الشريف، قال الناظم في احمراره:

وغالبا «آل» كـ«أهل» لم يضف إلا إلى العاقل من ذوي الشرف

(عِلِّيِّين) جمع: «عِلِيٍّ»؛ المكان المرتفع، وهو اسم لأعْلَى الجنة في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾﴾ الآية [المطففين: ١٨]، أو اسم لكتاب السعداء، وقيل غير ذلك كما في القاموس، (ثم) مما يعرب بالحروفِ الأسماءُ الخمسةُ، وكان حقها أن تُقَدَّمَ ولكن أخَّرها الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ لضرورة النظم، فمنها (ذو) وهي اسم يلازم الإضافة ولا يضاف إلَّا إلى اسم جنسٍ مفرد، وسُمِعَ إضافتها إلى غيره كما في (أنا الله ذو بَكَّة)[(٢)] وهذا شاذ (إذا كان بمعنى «صاحب»)

(١) القائل: أبو صخر الهذلي، عبد الله بن سلم المرمضي، شاعرٌ إسلاميٌّ فحلٌ، كان مواليًا لبني مروان متعصبًا لهم، توفي سنة ٨٠هـ.
(٢) أثر رواه البيهقي في كتاب القدر، وفي سيرة ابن هشام: (قال ابن إسحاق: وحدثت =

٣٩ ـ .... وقُلْ كَذَا
٤٠ ـ (فَمٍ) بلا ميمٍ (أَبٍ) (أَخٍ) (حَمِ) مَتَى تُضَفْ لغير («يَا» التَّكَلُّمِ)

نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٠]، ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾ الآية [القلم: ١٤]، ﴿وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ الآية [النساء: ٣٦]، لا إن كان موصولًا كما في قوله:

فإنك دون المال ذو جئت تبتغي ستلقاك بيض للنفوس قوابض[1]

(وقل كذا) مما يعرب بالحروف **(فم)** إن كان **(بلا ميم)** كـ«هذا فُوكَ» و«رأيت فاكَ» و«نظرت إلى فيكَ»، ومنه قول أعرابية[2] تستعين بأبيها على قربة: (ياأبت أدرِكْ فَاهَا، غلبني فوها، لا طاقة لي بفيها) فإن كانت فيه الميم فهو معرب بالحركات على الأصل، وانسب هذا الإعراب لِـ**(أب)** نحو: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ الآية [يوسف: ٩٤]، ﴿إِنَّ أَبَانَا﴾ الآية [يوسف: ٨]، ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ الآية [يوسف: ٨١]، **(أخ)** نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾ الآية [يوسف: ٨]، ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ الآية [يوسف: ٦٩]، ﴿فَتَحَسَّسُوا۟ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ الآية [يوسف: ٨٧]، **(حم)** وهو قريب الزوج، ومنه حديث البخاري[3]: (أفرأيت الحمَ) الحديث، فتقول للمرأة: «جاء حموكِ، ورأيتُ حماكِ، ومررتُ بحَميكِ» وقيل: إنه يطلق على قريب الزوجة أيضًا، والمعروف لغةً أن الحمَ قريبُ الزوجِ، والخَتَنَ قريبُ الزوجة، والصهرَ يجمعهما، وسادس هذه الأسماء: «هَنٌ» ولم يذكره الناظم للخلاف فيه، ولأن الأحسن فيه أن يستعمل منقوصًا كـ«غدٍ» **(متى تضف)** هذه الأسماء وتكون إضافتها **(لغير يا)**ء **(التكلم)** وإلا

= أن قريشًا وجدوا في الركن كتابًا بالسريانية، فلم يدروا ما هو حتى قرأه لهم رجل من يهود، فإذا هو «أنا الله ذو بكة، خلقتها يوم خلقت السمٰوات والأرض، وصورت الشمس والقمر، وحففتها بسبعة أملاك حنفاء، لا تزول حتى يزول أخشباها، مبارك لأهلها في الماء واللبن»).

(١) البيت لقوال الطائي كما في حاشية محيي الدين على شرح ابن عقيل.

(٢) ذكر ذلك الأصمعي وغيره.

(٣) الحديث في الصحيحين والترمذي وابن حبّان، كلهم بلفظ: «أفرأيت الحموَ».

٤١ - والنون في كـ(يَفعلانِ) (يَفعلونْ) و(تفعلانِ) (تفعلينَ) (تفعلونْ)

(فصل في الكلام على علامات النصب)

٤٢ - علامةُ النَّصْبِ في الِاسْمِ المُفْرَدِ فتْحٌ وفي المضارعِ المُجَرَّدِ
٤٣ - من اللواحِقِ وجمعٍ كُسِّرَا ....

أُعْرِبَتْ بالحركات المقدرة نحو: ﴿لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ﴾ الآية [المائدة: ٢٥]، ثم ذكر إعراب الفعل في الأفعال الخمسة فقال: **(و)** الثالث من الأحرف النائبة عن الضمة: **(النون)** وأخَّرَهَا لأن الإعراب في الفعل فرعٌ، وهي علامة الإعراب **(في)** الأفعال الخمسة **(كيفعلان)** في الاثنين الغائبَيْنِ نحو: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ الآية [النساء: ١٦]، و**(يفعلون)** في الغائبِينَ نحو: ﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ الآية [البقرة: ٣]، وفي الخطاب، وأخَّره لاشتراك ثلاثة فيه، وهي: **(تفعلان)** كـ«تقومان» و**(تفعلِين)** كـ«تقومين يا هند»، قال تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ الآية [مريم: ٢٦]، و**(تفعلون)** كـ«**تُسَبحون وتحمدون وتُكبرون خلف كل صلاة**» الحديث[1].

تنبيه: هذه النون تفتح بعد الواو والياء وتكسر بعد الألف تشبيهًا لها بالجمع في الأول وبالتثنية في الثاني، وجعْلُها علامةَ الإعرابِ هو الصحيحُ، وخالف الأخفش[2] فزعم أن الإعرابَ مقدَّرٌ على ما قبلها، والله أعلم.

(فصل في الكلام على علامات النصب)

(علامة النصب) النكرة إذا أضيفت لمعرفة عَمَّتْ؛ أي: علاماته، وهي خمسة: **(في الاسم المفرد)** الذي تقدم أنه يرفع بالضمة **(فتح)** كـ«عَبْدَتُ الله» **(و)** هو كذلك **(في)** الفعل **(المضارع المجرد من اللواحق)** نحو: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾ الآية [الحج: ٣٧]، واللواحقُ ألفُ التثنيةِ وواوُ الجمعِ وياءُ المخاطبةِ **(و)** الثالث مما ينصب بالفتحة: **(جمع كسرا)** نحو: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ الآية [الجن: ١٨]،

---

(١) الحديث في البخاري وابن حبّان.
(٢) تقدم أنه الأوسط، سعيد بن مسعدة.

٤٣ ـ .... والكسر في الجمعِ بـ(تَا) و(اليَا) اذْكُرَا
٤٤ ـ في الجمع والملحق والمثنى وما به أُلْحِقَ حيث عَنَّا
٤٥ ـ و(ألفٌ) في الخمس الاَسْمَا فاسْتَمِعْ وحذفُ (نونٍ) في الذي بها رُفِعْ

(و) العلامة الثانية للنصب: (**الكسر**) وهو (**في الجمع بـ«تَا»**)؛ أي: المجموع بالتاء والألف الزائدتين نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الآية [العنكبوت: ٤٤]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ الآية [الصافات: ١٥٣]، وندر قوله:

فلما جلاها بالأُيَام تحيَّزَت ثباتًا عليها ذلها واكتئابها[1]

حيث نصب «ثباتًا» بالفتحة، والكوفيون يجيزونه قياسًا (و) العلامة الثالثة للنصب: (**اليا**) بالقصر للوزن (**اذكرا**) في أربعة أشياء؛ (**في الجمع**) وهو جمع المذكر السالم نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ الآية [الأحزاب: ٣٥]، وحيث أطلق الجمع كما هنا فهو جمع السلامة (**والملحق**)؛ أي: الملحق به الذي تقدم الكلام عليه (و) اذكر الياءَ أيضا علامةً للنصب في (**المثنى**) نحو: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ الآية [الأعراف: ٢٠]، (و) كذا (**ما ألحق به**) نحو: ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ الآية [النحل: ٥١]، (**حيث**) ظرفُ مكانٍ مبنيٌّ على الضمِّ، وقد يُثلَّثُ آخره، وقد تُقلَبُ ياؤُهُ واوًا (**عنَّا**)؛ أي: عَرَضَ، يعني أن الملحق بالتثنية يَنَالُ حكمها في كونه يُنْصَبُ بالياء نيابة عن الفتحة، (و) مما ينوب عن الفتحة (**ألف**) وتكون نيابتها (**في الخمس الاسما**) من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: الأسماء الخمسة، نحو: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾ الآية [القلم: ١٤]، ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ الآية [الرعد: ١٤]، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ الآية [يوسف: ١٦]، ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ الآية [الشعراء: ٣٦]، (**فاستمع**) لما قال واحفظ أمثلته، (و) آخر النيابة في هذا الفصل (**حذف النون**) فيكون علامةً للنصب (**في الذي بها رفع**) وهو

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، يصف النحل والعاسل، والأُيَامُ الدّخان، والرواية المشهورة بكسر «ثباتٍ»، وهذا الاستعمال نادر كما قال الشيخ، وليس الوارد من ذلك واحدًا مردود اللام خلافًا لأبي علي.

(فصل في ذكر علامات الخفض)

٤٦ ـ علامةُ الخفضِ في الِاسمِ المُنْصَرِفْ كسرٌ وفي الجمع بتاءٍ وألفْ

٤٧ ـ والفتحُ في ممنوعِ صَرْفٍ.......... ....

الأفعال الخمسة نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ١٨٤]، ﴿أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ الآية [الكهف: ٨٢]، وهو من نيابة الحرف عن الحركة.

(**علامة الخفض**)؛ أي: علاماته، ثلاثةٌ، أولها: (**في الاسم المنصرف**) خاصةً، وهو المُنَوَّنُ (**كسرٌ**) نحو: «بسم الله الرحمٰن الرحيم» (**و**) تكون الكسرة أيضًا علامة للخفض (**في الجمع بتاء وألف**) كـ«مررتُ بالمسلماتِ» ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآية [النور: ٣١]، (**و**) العلامة الثانية للخفض: (**الفتح**) وهو من نيابة حركة عن حركة، ويكون الفتح (**في ممنوع صرف**) كـ«مررتُ بِأحمدَ» و﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ الآية [النساء: ٨٦]، والممنوع من الصرف هو ما كانت فيه ألفُ التأنيثِ مطلقًا كـ«حُبْلَى» و«حمراءُ»، أو صيغة منتهى الجموع كـ«مساجد» و«دنانير»، وغير ما كان فيه الألف والجمع لا بد فيه من اجتماع علتين كالعَلَمِيَّةِ والتأنيث في «زينبُ» مثلًا، وقد جمع علل منع الصرف بالتمثيل شيخُنا محمد سالم بن عدود المباركي الشنقيطي(١) رَحِمَهُ اللَّهُ في بيتين وهما:

زلفى مساجدُ وسكرانُ أُخَرْ أحمدُ أحمرُ وعِمرانُ عُمَرْ

طلحةُ بعلبكُ إبراهيمُ في ذي امتناعُ الصرف لا يريم

(١) شيخ شيخنا الشارح، العلامة محمد سالم بن محمد عالي بن عبد الودود الهاشمي، شهر بـ«عَدُّود»، فقيه ومحدث ولغوي وشاعر موريتاني، ابتُعث في أوائل الستينيات ضمن بعثة من القضاة الشرعيين للتدريب في تونس، وتخرج بشهادة «اليسانس» في الحقوق، استفاد من رحلته هذه لقاءات وإجازات من العلامة محمد الطاهر بن عاشور والشيخ محمد الشاذلي النيفر، كما أجازه علماء آخرون كالشيخ نعيم بن أحمد النعيمي والشيخ عبد القادر الأرناؤوط والشيخ محمد عبد اللطيف صالح الفرفور، وهو خال العالم الإسلامي المعروف محمد الحسن الددو، له مؤلفات منها نظم على مختصر خليل قام هو نفسه بشرحه والتعليق عليه، توفي سنة ١٤٣٠هـ.

٤٧ ـ .... ثم (يَا) في الخمسِ والجمع وفيما ثُنِّيَا

(فصل في ذكر علامات الجزم)

٤٨ ـ علامةُ الجزمِ سكونٌ وَهْوَ فِي مضارعٍ آخرُه صَحَّ يَفِي

٤٩ ـ والحذفُ في المعتَلِّ ....

ثم الممنوع من الصرف يزول عنه منع الصرف إذا أضيف، نحو: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ۝٤﴾ الآية [التين: ٤]، أو قُرن بـ«ألـ» نحو: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ الآية [البقرة: ١٨٧]، (ثم) العلامة الثالثة للخفض: (يا) وتكون في ثلاثة مواضع (في الخمس)؛ أي: في الأسماء الخمسة نحو: ﴿إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ ۝٣٠﴾ الآية [المرسلات: ٣٠]، ﴿ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾ الآية [يوسف: ٨١]، ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ﴾ الآية [يوسف: ٧٦]، و«مررتُ بِحَمِيها» و«نظرتُ إلى فِيهِ» (و) تكون الياء في (الجمع)؛ أي: جمع المذكر السالم نحو: ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ۝١٢٨﴾ الآية [التوبة: ١٢٨]، وكذا ما أُلحق به (و) كذلك (فيما ثنيا)؛ أي: التثنية نحو: ﴿كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ﴾ الآية [التحريم: ١٠]، وكذا ما ألحق بها.

(علامة الجزم) التي يَخْتَصُّ بها في كلام العرب علامتان إحداهما: (سكون) ويكون في المضارع الصحيح الآخر، كما قال: (وهو) مبتدأ (في مضارع) خاصة (آخره صح) نحو: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن﴾ الآية [الإخلاص: ٣، ٤]، (يفي) خبر المبتدأ (و) العلامة الثانية: (الحذف) وهذا من نيابة حذف عن حركة، ويكون الحذف في شيئين أحدهما: (في المعتل) فيُجزم بحذف آخره سواء كان اعتلاله بالألف كـ«يخشَى» أو بالواو كـ«يدعُو» أو بالياء كـ«يرمي» قال تعالى: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ ۝١٧﴾ الآية [العلق: ١٧]، ﴿وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾ الآية [التوبة: ١٨]، وقال الشاعر:

لا تَرْجُ أو تَخْشَ غيرَ اللَّهِ إنَّ أذًى واقيكَهُ اللَّه لا ينفك مأمونا[1]

---

(١) استشهد به شيخنا على جزم المعتلّ، حيث حذف حرف العلّة من (ترج) و(تخش)، =

٤٩ ـ .... **والمضارعِ مُرْتَفِعٍ بالنُّونِ فاحفظْ ما وُعِي**

(و) الموضع الثاني للجزم بالحذف في: (**المضارع**) الموصوف بقوله: (**مرتفع بالنون**) وهي الأفعال الخمسة المتقدمة نحو: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ الآية [التوبة: ٧٨]، و﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الآية [التحريم: ٤]، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾ الآية [القصص: ٧]، وقد اجتمع رفعها ونصبها وجزمها في قوله تعالى: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨]، (**فاحفظ ما وُعِي**)؛ أي: جُمِعَ أو حُفِظَ، فـ«وَعَى» تُفسَّرُ بهما كما في القاموس، وهذا تعقيبٌ حسنٌ لأن باب الإعراب حِفْظُهُ مهمٌّ للطالب، لأن ما بعده من الأبواب مترتب عليه ومتعلق به، والله أعلم.



= وفي البيت شاهد آخر للنحاة وهو قوله: «واقيكَهُ الله» حيث جاء فيه الضمير متصلًا والفصل أرجح إذا كان العامل اسم فاعل كما في البيت، قال العيني في «المقاصد الشافية»: «استشهد به ابن مالك، ولم يعزه إلى أحد، ولا وقفت على اسم قائله». انتهى.

(باب الفاعل)

٥٠ - الفاعل المسندُ فعلٌ تمَّ لَهْ   أصليُّ صيغةٍ أو الشَّبِيهُ لَهْ

٥١ - وَحُكْمُهُ رَفْعٌ.................................   ....

(**باب الفاعل**) وهو لغةً: مَنْ أَوْجَدَ فِعْلًا، واصطلاحًا عرَّفَهُ بقوله: (**الفاعل**) حقيقته هو الاسم (**المسندُ فعلٌ**) قبله، بخلاف المبتدأ (**تمَّ**) بخلاف (كان) وأخواتها (**له**) متعلق بقوله: (المسندُ) (**أصلي صيغة**) نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ الآية [المائدة: ١١٠]، بخلاف النائب عن الفاعل (**أو**) رفعه (**الشبيه له**)؛ أي الفعل، والشبيه بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونحوها، فهذه كلها تَرفَعُ الفاعلَ إذا عمِلَتْ كما يَرْفَعُهُ الفعلُ.

ثم لما فرغ من حدِّ الفاعل ذكر أحكامه فقال: (**وحكمه**)؛ أي أحكامه، **سبعة**:

أوَّلها: (**رفعٌ**) نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ الآية [آل عمران: ٥٥]، وقد يجر بـ«مِنْ» زائدة نحو: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ الآية [المائدة: ١٩]، وباللّام نحو: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۝٣٦﴾ الآية [المؤمنون: ٣٦]، وبالباء كقوله:

أَلَمْ يأتِيكَ والأنباءُ تُنْمِي   بمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زيادِ(١)

ويتعيَّن جرُّه بالباء بعد «كفى» نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ الآية [الرعد: ٤٣]، وندر قوله:

هريرةَ وَدِّعْ إن تجهزت غاديا   كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا(٢)

---

(١) البيت لقيس بن زهير العبسي في «الخزانة»، و«الدرر»، و«شرح أبيات سيبويه»، استشهد به شيخنا على أن الفاعل قد يُجرّ بالباء الزائدة، وهو كذلك شاهد للنحاة على جواز إجراء المعتل المجزوم مجرى الصحيح، كما جاء هنا «يأتي» مجزومًا بـ«لم» غير أن ياءه ثبتت ولم تحذف بدخول الجازم عليه.

(٢) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس، وقد تمثل النبي ﷺ من شعره كما روى ذلك المرزباني وابن سعد في طبقاته أنه ﷺ قال: «**كفى بالإسلامِ والشيبِ للمرء ناهيًا**»، =

٥١ ـ .... وتأخيرٌ..... ....

(و) ثانيها: (تأخير) عن الفعل فلا يتقدم عليه بحال، خلافًا للكوفيين، وندر قوله:

صددتَ فأطولتَ الصدودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طول الصدود يدومُ[(١)]

= فقال له أبو بكر: «إنما قال الشاعر: (كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيًا) فأعادها النبي ﷺ كالأول، فقال أبو بكر: «أشهد إنك لرسول الله، ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]»، وكان سحيم قدم بعد ذلك على عمر بن الخطاب فأنشده هذه القصيدة فقال له عمر: «لو قدمت الإسلام لأجزتك»، والرواية في: «أمالي المرزوقي» و«الخزانة» و«شرح الأشموني» وكافة المصادر سوى (المجالسة وجواهر العلم) للدينوري وتفسير القرطبي (عميرة ودّع..)، والشاهد فيه قوله: «كفى الشيبُ» حيث أسقط الباء من فاعل «كفى»، قال النحاة: وهو نادر، قال شيخنا معقباً: في هذا الحكم نظر، وما المانع من أن يحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]؟

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، قال سيبويه معلقًا عليه: «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير مواضعه لأنه مستقيم ليس فيه تناقض، وإنما الكلام (وقلما يدومُ وصالٌ)»، وكذلك خرجه القزاز القيرواني في (ما يجوز للشاعر في الضرورة)، وإنما تقدم «وصال» على «يدوم» من أجل الوزن والقافية، وفي (الخزانة) عند ذكر هذا الشاهد بحث جيد، قال: (فقال سيبويه: ضرورة، فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحًا، والشاعر أولاها فعلًا مقدرًا، فإن (وصالٌ) مرتفع بـ(يدومُ) محذوفًا مفسرًا بالمذكور، وقيل وجهها أنه قدم الفاعل، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، كقوله: «فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها»، وزعم المبرد أن (ما) زائدة، و(وصال) فاعل لـ(قلّ)، وزعم بعضهم أن (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة، وأورد على ابن السيد بأن نص سيبويه ظاهر بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه، وليس هذا مراده، بل المعنى أن الشاعر اضطر إلى تقديم الاسم بعد (قلما) وإضمار الفعل؛ لأن (قلما) من أدوات الفعل، فهي بمنزلة حرف النفي..) ثم قال: (وقول ابن هشام: «و(وصال) فاعل لا مبتدأ» غير جيد، فإن مراد المبرّد أن (وصال) فاعل (قل)، لا أنه فاعل (يدوم)، وأيده أبو عليّ، فقال: «ولو قال قائل إن (ما) في البيت صلة، و(وصال) فاعل (قل) ومرتفع به، و(يدوم) صفة لـ(وصال)، فلا يكون التأويل على ما ذكره سيبويه؛ لأن الفعل يبقى بلا فاعل، ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل، =

٥١ ـ .... وإنْ أُنِّثَ فالفعلُ به (التَّا) تَقْتَرِنْ
٥٢ ـ والأصلُ فيه الاتصالُ وحُظِرْ أن يُحذَفَ الفاعلُ بل قَدْ يَسْتَتِرْ

أنشده سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ في باب (ما يختص بالشعر من الضرائر).

(و) **ثالثها**: أنه **(إن أنث)** هُوَ ـ أي الفاعلُ ـ تأنيثًا حقيقيًّا كـ«قامتْ هند» أو أسند إلى ضمير مؤنث مطلقًا **(فالفعل)** في هاتين الحالتين **(به «التّا» تقترن)** وجوبًا وفي غيرها[1] الاقتران جائز لا واجب.

(و) **رابعها**: **(الأصل)** الغالب **(فيه الاتصال)** بالفعل نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾ الآية [آل عمران: ١٦٤]، وقد يُفصل نحو: ﴿حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ﴾ الآية [البقرة: ١٣٣].

(و) **خامسها**: **(حُظر)**؛ أي مُنع **(أن يحذف الفاعل)** بلا قرينة تدل عليه وإلا جاز حذفه نحو: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ٣٢﴾ الآية [ص: ٣٢]، **(بل)** كما يكون ظاهرًا **(قد يستتر)** كـ«زيدٌ قامَ» وقد يُقدَّر بمصدر نحو: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ﴾ الآية [الحديد: ١٦]، وجُعِل منه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ﴾ الآية [إبراهيم: ٤٥]؛ **لأن الفاعل لا يكون جملة** ومثلُ الآية قوله:

لإن كان لا يرضيك حتى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخَالُكَ راضيا[2]

= وأيضًا فإن الفعل على تأويله يصير داخلًا على فعل، وهذا أيضًا غير موجود»). انتهى بشيء من التصرف.

(١) الضمير عائد إلى التّأنيث الذي في قول ابن بونا: (إن أنّث)، ولا ينصرف ذهنك إلى قوله: (في هاتين الحالتين) إذ ذاك من عند الشارح.

(٢) البيت لسوار بن المضرب كما في شرح «التصريح» و«المقاصد»، وبلا نسبة في «الخزانة» و«الخصائص» و«شرح المفصل» و«الأشموني» و«أوضح المسالك»، لكن هو في جميعها بلفظ: (فإن كان لا يرضيك..)، وكان الشاعر قد هرب من الحجاج حين أراد أن يرسله لقتال الخوارج، وقَطَرِيّ هو ابن الفجاءة التميمي، من رؤوس الخوارج في عهد دولة بني أمية، له عند أبي تمّام في الحماسة شعرٌ، وهذا البيت كذلك مما يستشهد به الكسائي والكوفيون على غير قضيتنا، بل على جواز حذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة، وصنيعُ الشيخ حمادٍ هذا يدلُّ على جودة تصرّفه =

٥٣ ـ وفعلَه احْذِفْ إنْ بَدَا وجُرِّدَا   إن لمثنَّى أو لجمعٍ أُسْنِدَا

(و) **سادسها**: (**فعلَهُ**) مفعول مقدم لقوله: (**احذِفْ**) وجوبًا إن وَلِيَ أداةً تختص بالفعل نحو: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ الآية [النساء: ١٢٨]، وجوازًا إن تقدمه استفهام نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ الآية [الزخرف: ٨٧]، (**إن بدا**)؛ أي: ظهر في الكلام كما في المثالين.

(و) **سابعها**: وهو الأخير: (**جُرِّدَا**) وجوبًا من علامتي التثنية والجمع (**إن لمثنى**) نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ الآية [المائدة: ٢٣]، (**أو لجمع أسندا**) نحو: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ الآية [الفرقان: ٨]، ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ الآية [الممتحنة: ١٢]، ويدخل فيه اسم الجمع نحو: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٌ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ الآية [يوسف: ٣٠]، وكذلك اسم الجنس، فتبيَّن مما ذكره الناظم أن أحكام الفاعل سبعة وهي: وجوب الرفع، وتأنيث الفعل للفاعل المؤنث، ووجوب الذِّكْر، وأصالة اتصاله، ووجوب تأخيره عن الفعل، وجواز حذف عامله، ووجوب تجريده من علامات التثنية والجمع إن كان مسندًا لهما، وقد عُلمت مما تقدم، والله أعلم.



= في الشواهد، فهو لا يلتزم بالتقليد في التمثيل بل يجتهد فيه وينوّع، والشاهد لما نحن بصدده مجيءُ الفاعل مقدرًا بالمصدر؛ أي: (لا يرضيك ردّي)، وفي البيت شاهد ثالث للنحاة وهو ارتفاع جواب الشرط في قوله: «لا إخالُك» لمجيء فعل الشرط ماضيًا، وارتفاعه في هذه الحال جائز، قال ابن مالك:

«وبَعْدَ مَاضٍ رفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ» ....

(باب النائب عن الفاعل وأحكامه)

٥٤ ـ ينوبُ عن فاعلٍ المفعولُ بِهْ   مصدرٌ المجرورُ ظرفٌ.............

(ينوب عن فاعلٍ) حُذِفَ لغرضٍ لفظي كإصلاح القافية نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ الآية [الضحى: ٣]، أو معنوي كالخوف منه أو عليه[١] أو للعلم به نحو: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ الآية [العلق: ٢]، أو لغير ذلك (المفعولُ به) نحو: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ۝١٧﴾ الآية [عبس: ١٧]، (مصدرٌ) نحو: ﴿نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ الآية [الحاقة: ١٣]، ومن شرط المصدر أن يكون متصرفًا بخلاف «سُبْحَانَ» و«مَعَاذ»، وأن يكون مختصًّا، فلا يقال: «ضُرِبَ ضَرْبٌ»، وقد يُقصد إبهامُ المصدر النائب نحو: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ الآية [البقرة: ١٧٨]؛ أيْ: أيُّ نوعٍ من أنواع العفو، وجَعْلُ «عُفِيَ» بمعنى «تُرِكَ» ضعيفٌ؛ لأنَّ هذه لا تَتَعَدَّى، وإنما تلك «أَعْفَى»، قاله البيضاوي[٢]. (المجرورُ)؛ أي: الجار والمجرور نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ الآية [الأعراف: ١٤٩]، (ظرفٌ) متصرفٌ مختصٌّ كـ«جُلِسَ عِنْدَكَ» و«سِيرَ يومَ الجمعةِ» بخلاف «سَحَرَ» ونحوه لعدم تصرفه، وبخلاف «جُلِسَ وقتٌ» لعدم إفادته، واعلم أن **غير المتصرف من الظروف ما لزم النصب على الظرفية أو الجر بـ«مِنْ» خاصة**، وقد جمع الناظم رحمه الله في احمراره ما يجر بـ«مِنْ» بقوله:

كـ(قبلُ) (بعدُ) (فوقُ) (تحت) و(لدى)   (عندَ) و(معْ) (لدُنْ) و(حولَ) وُجِدَا

تنبيه: إنما مُنِعَ إسنادُ الفعل إلى مُبْهَمٍ من مصدر أو زمان أو مكان

---

(١) نحو: (قُتِل فلانٌ) من غير ذكر القاتل للخوف من سطوته، أو عليه من العقوبة.

(٢) ناصر الدين، أبو سعيد وأبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، قاضٍ وإمام مبرِّز، تولى قضاء شيراز، وكان صالحًا متعبدًا، أثنى العلماء عليه وعلى مؤلفاته، وأبرزها: «المنهاج الوجيز» في أصول الفقه، وتفسيره «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، لخصه من تفسيري الزمخشري والرازي وأضاف إليهما ملاحظات، توفي سنة ٦٩١هـ.

٥٤ ـ ....فانتبهْ

٥٥ ـ وضُمَّ مَبْدَا الفِعلِ والكَسْرُ يجبْ فيما يلي آخرَ ماضٍ كـ«ضُرِبْ»

لإفهامه(١) الأوَّلَيْنِ وَضْعًا والثالث استلزامًا، أفاده الخضري.

(فانتبه) لهذه الأربعة التي ذكرها فإن النيابة منحصرة فيها، ثم ذكر أحكام المنوب فيه ـ وهو إمَّا ماضٍ أو مضارعٌ فلا نيابة في الأمر ـ بقوله: (وضُمَّ) وجوبًا (مَبْدَا)؛ أي: الحرف الأول من (الفعل) إذا كان صحيح العين، وإلا بأن كان معتل العين كُسِرَ أوَّلُهُ، نحو: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ الآية [هود: ٤٤]، و«اختِيرَ زيدٌ»، إلا إذا خِيفَ لَبْسٌ، وفيه أيضًا الإشمامُ والضمُّ(٢)، ثُمَّ ضَمُّ أوَّلِ الفعل لازمٌ في الماضي والمضارع، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ﴾ الآية [المائدة: ٢٧]، (والكسرُ) لفظًا أو تقديرًا (يجبْ) عند أكثر العرب (فيما يلي)؛ أي: الحرف الذي قبل (آخرَ) فعلٍ (ماضٍ كـ«ضُرِبْ») و«رِدَّ» نحو: ﴿وَلَوْ رِدُّوا(٣) لَعَادُواْ﴾ الآية [الأنعام: ٢٨]، ومن العرب من يفتحه في مُعْتَلِّ اللام كـ«رُمَى» و«غُزَى» قال:

إن الطبيبَ بِطِبِّهِ ودوائه لا يستطيع دفاع نَحْبٍ قَدْ قُضَى(٤)

---

(١) أي: لإفهام الفعلِ المصدرَ والزمانَ المبهمين وضعًا، ولإفهامه مُبهَمَ المكانِ استلزامًا، والخضري سبقت ترجمته.

(٢) قال ابن هشام في شرح الألفية: (وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كـ«قال» و«باع» أو عين (افتعل) أو (انفعل) كـ«اختار وانقاد» فلك كسر ما قبلها بإخلاص، أو إشمام الضم، فتقلب ياء فيهما، ولك إخلاص الضم، فتقلب واوًا) انتهى، ومنه قول رؤبة: (ليت شبابًا «بُوعَ» فاشتريتُ)؛ أي: «بِيعَ».

(٣) قال ابن هشام: (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف، نحو: (شدَّ) و(مدَّ)، والحق قول بعض الكوفيين إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبة وبعض تميم، وقرأ علقمة: «رِدَّتْ إِلَيْنا» «وَلَوْ رِدُّوا» بالكسر، وجوَّز ابن مالك الإشمام أيضًا، وقال المهاباذي: «من أشم في (قيل) و(بيع) أشم هنا» انتهى من (أوضح المسالك).

(٤) البيت لمحمد بن أسلم الطوسي كما في ترجمته في: «سير أعلام النبلاء»، وهو كذلك في «حياة الحيوان الكبرى»، وأكثرهم يرويه بلفظ: «لا يستطيع دفاع مقدور أتى» ولا شاهد فيه حينئذ.

٥٦ ـ وافتحْهُ من مُضَارعٍ وأَوْجِبَا فيما سِوَى النائبِ أن يَنْتَصِبَا

(وافتحه)؛ أي: ما قبل الآخر وجوبًا أيضا **(من مضارع)** لفظًا أو تقديرًا كـ«يُضرَبُ» و﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِۚ﴾ الآية [فصلت: ٤٧]، ثم قال: **(وأوجِبَا)** في الفعل الذي ينصب مفعولين إذا رَفَعْتَ أحَدَهُمَا على النيابة **(فيما سوى النائب)** من المفاعيل **(أن ينتصبا)**؛ أي انتصابه؛ لأن **النائب فرع الفاعل، والفاعل لا يتعدد، فكذلك ما ناب عنه**، كـ«أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَمًا»، وقال تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَۚ﴾ الآية [النساء: ٨٤]، والأصل «لا يُكلِّفُكَ اللهُ إلا نفسَك»، والله أعلم وأحكم.



(باب المبتدأ والخبر)

٥٧ - المبتدا اسمٌ جا من العواملِ ... مُجرَّدًا معْ خبرٍ أو فاعلِ

(باب المبتدأ والخبر)؛ أي: هذا ذكر حدهما وأحكامهما (المبتدا) بترك الهمزة للضرورة، وهو في اللغة: الاستِفتَاحُ، وقد نصَّ سيبويهِ رَحِمَهُ اللهُ على هذا بقوله: (اعلمْ أن الابتداءَ أوَّلُ كلامهم)، واصطلاحًا: (اسم) معرفة أو نكرة مخصصة (جا) بالقصر للوزن (من العواملِ) اللفظية (مجردًا) بخلاف المسبوق بعامل لفظي كـ«قامَ زيدٌ»، وأما العوامل المعنوية فلا يمكن خُلُوُّهُ عنها؛ لأن الرافع له على الصحيح الابتداءُ، وهو عاملٌ معنويٌ (معْ) بالإسكان، حالٌ مِنْ (جَا) (خبرٍ) كـ«اللهُ ربُّنا» و«محمدٌ نبيُّنا» و«الحمدُ لله» (أو) مع (فاعلٍ) كـ«أقائمٌ زيدٌ؟»، «أقائمٌ الزيدَانِ؟» ونحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ الآية [مريم: ٤٦]، وهذا الفاعل يسمى: (فاعلٌ أغْنَى)؛ أي: حصلت به الغُنْيَة وتمَّ به الكلامُ[1]، ولا بد عند البصريين من اعتماده على استفهامٍ - كما تقدم - أو نفيٍ كقوله:

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أنتُمَا ... إذا لم تكونا لي على من أقاطع[2]

وهذا الشاهد يرُدُّون به على مَنْ اشترط في مرفوع الوصف أن يكون

---

(١) وذلك لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، فكأنك في مثاليْ الشيخ تقول: «أيقوم زيدٌ؟» و«أيقوم الزيدان؟»، وقد سألتُ الشيخ: هل اسم الفاعل يعمل عمل الماضي أم المضارع؟ فقال: «هو يصلحُ للحال والاستقبال، والقرينة هي التي تبيّن لك ذلك، فمثلًا: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ...﴾ [المائدة: ٣٨] ليس معناه الذي يسرق في الماضي، و﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي...﴾ [النور: ٢]، المراد من حصل منه سواء في الماضي أو في المستقبل، وآية السرقة نزلت إمّا في القُرَشِيّة التي سرقت وأهمّهم شأنها، وإمّا في الرّجل الذي سرق رداء صفوان، وكذلك يقال في أمر الزانية».

(٢) البيت من شواهد «التصريح» و«الأشموني» و«المغني» و«العيني» و«الهمع» بلا نسبة لقائل معين، والشاهد فيه قوله: «ما واف أنتما» حيث جاء الوصف «واف» مبتدأ معتمدًا على نفي وهو «ما»، فاستغنى بالفاعل «أنتما» عن الخبر، وفي البيت شاهد آخر وهو مجيء الفاعل ضميرًا بارزًا.

٥٨ ـ والخبرُ الذي أتمَّ المعنَى   وليسَ فاعلًا كـ«زَيدٌ مَعْنَا»
٥٩ ـ حكمهما رفعٌ ويُقْسَمُ الخبرْ   لمفردٍ........................

اسمًا ظاهرًا، قلتُ: وهو عجيب من قائله، فإن الآية السابقة الفاعلُ فيها ضميرٌ وإن احتملت التقديمَ والتأخيرَ، إلَّا أنَّ الأصلَ إبقاءُ الكلام على حاله، ومثلها: «**أَمُخْرِجِيَّ هُمْ**» الحديث[1]، ثم لمّا فرغ من حدِّ المبتدأ وتقسيمه إلى مبتدأ ذي خبرٍ ومبتدأ ذي فاعلٍ ذكر الخبر حدًّا وتقسيمًا بقوله: **(والخبر)** هو الكلام **(الذي أتم)**؛ أي أكمل **(المعنى)** بنفسه كـ«اللهُ ربي» أو بمتعلقه نحو: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴿٤٧﴾﴾ الآية [النمل: ٤٧]، فـ«تُفتَنُونَ» صفة «قوم»، و«قوم» هي الخبر، ولما كان حدُّهُ للخبر متناولًا للفاعل ـ لأنه يتم به الكلام مع مرفوعه ـ أخرجه بقوله رَحِمَهُ اللَّهُ **(وليس فاعلًا)** ثم مثل للخبر بقوله: **(كزيد معْنَا)** بالإسكان في الظرف، وهي لغة قليلة، قال:

فَرِيشِي مِنْكُمُ وهَوَايَ معْكُم   وإن كانت زيارتكم لماما[2]

(حكمهما)؛ أي: المبتدأ والخبر، وفي نسخة: (وحكمه)؛ أي: المذكور من المبتدأ والخبر **(رفعٌ)** وقد يجر المبتدأ بالباء الزائدة كـ«بِحَسْبِك دِرْهمٌ» أو «مِنْ» الزائدة نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ الآية [فاطر: ٣]، **(ويُقسَمُ الخبر)** خاصةً إلى أربعة أقسام؛ **أحدها**: **(لمفردٍ)** وقَدَّمَه لأنه أصل على الجملة وعلى شبهها، وهو نوعان؛ مشتقٌ، وهو كالجملة في تَحَمُّلِهِ ضمير المبتدأ كـ«زيدٌ قائمٌ»[3]،

(١) هذه رواية الطبري، أما في صحيح البخاري فهو في كتاب «بدء الوحي» بلفظ: «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ**».
(٢) البيت لجرير في ديوانه وفي «شرح أبيات سيبويه» من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك، وللراعي النميري في ملحق ديوانه وفي «الكتاب»، الشاهد فيه قوله: «هواي معْكم» حيث وردت «مَعَ» مبنية على السكون على لغة ربيعة، والمشهور فتحها على أنها معربة.
(٣) فالتقدير: «زيد قائم هو» لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، فكأنك قلت: «زيد يقومُ» فتحتاج حينئذ أن تقدر ضميرًا لائقًا بالمبتدأ.

٥٩ ـ ....والمبتدَا مع الخبَرْ

٦٠ ـ والفعلِ معْ فاعله وحرفِ جرّْ والظرفِ وانوِ «كائنا» أو «استقرْ»

٦١ ـ مع الأخيرَيْنِ وجازَ حَذْفُ ما من مُبْتَدًا وخبرٍ قد عُلِمَا

والنوع الثاني: جامدٌ[1] ولا يَتَحَمَّلُ الضميرَ على الصحيح (و) **القسم الثاني**: **(المبتدا مع الخبر)** فيكون خبرًا عن المبتدأ كـ«زيدٌ أبُوهُ ذاهبٌ» ونحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ الآية [آل عمران: ١١٩]، (و) **القسم الثالث**: **(الفعل مع فاعله)** كـ«زيدٌ قامَ أبُوهُ»، ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ الآية [غافر: ٢٠]، (و) **القسم الرابع**: شبيهُ الجملة، وهو **(حرف الجر)** مع مجروره، كـ«الحمدُ لله» **(والظرف)** نحو: ﴿ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ الآية [الأحقاف: ٢٣]، ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٤٢]، و«زيدٌ أمامَك» (و) في حال الإخبار بهما **(انِو)**؛ أي قَدِّرْ في الكلام لفظَ **(كائنًا)** فيكون من باب الإخبار بالمفرد **(أو)** انْوِ **(استقر)** فيكون من باب الإخبار بالجملة[2] خلافًا للكوفيين في عدم التقدير مطلقًا، وقوله: **(مع الأخِيرَيْنِ)** متعلق بقوله: (انو)، ثم ختم الباب بمسألة الحذف فقال: **(وجاز)** في الكلام **(حذف ما)**؛ أي الذي **(من مبتدًا)** كـ«أينَ زيدٌ؟» فتقول «عندي»، ونحو: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾[3] الآية [هود: ٦٩]، ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ الآية [فصلت: ٤٦]؛ أيْ: (فإساءته عليها)، ويأتي الحذفُ أيضًا بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝٥٢﴾ الآية [الذاريات: ٥٢]؛ أي: (هوَ ساحرٌ) **(وخبر)** كـ«مَنْ عندك؟» فتقول: «زيد»؛ أي: «عندي»، وكقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف[4]

أيْ: (نحنُ راضون)، و**(قد)** يحذف المبتدأ والخبر معًا إذا **(عُلِمَا)**؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾ الآية [الطلاق: ٤]؛ أي: (فعدتهن كذلك).

---

(١) مثاله: «زيد رجلٌ».

(٢) لأنّ استقرّ فعل، وكلّ فعلٍ لا بدّ له من فاعل، فيكون المقدَّر فعلًا مع فاعله.

(٣) الشاهد في سلام إبراهيم فقط.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في «الكتاب» ولعمرو بن امرئ القيس في «شرح أبيات سيبويه»، والشاهد حذف الخبر من قوله: «نحن بما عندنا» اختصارًا ولدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

(باب في عمل كان وأخواتها)

٦٢ ـ المُبْتَدَا ارْفَعْ وانصبنَّ الخبَرَا   بـ(كَانَ) (ظَلَّ) (بَاتَ)...........

ولما فرغ من ذكر المبتدأ والخبر شرع في نواسخهما، وهي ثلاثة أنواع؛ ما يظهر أثره في المبتدأ دون الخبر، وعكسه، وما يظهر أثره فيهما، فقال: **(باب في عمل كان وأخواتها)** وجميع أفعال هذا الباب ثلاثة عشر فعلًا، ثمانية منها تعمل بلا شرط، وأربعة منها لا بد أن يتقدمها نفي أو شبهه، وهي: (برِح وفَتِئ وانفك وزال)، وواحد لا بد أن تتقدمه «مَا» وهو (دامَ).

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: **(المبتدا)** إذا دخلت عليه (كان) وشرطه أن لا يكونَ يستحقُّ الصدارة **(ارفع)** وجوبًا على أنه اسمها **(وانصبنَّ الخبرا)** على أنه خبرٌ لها، وربما رُفعَا معًا قليلًا كقوله:

إذا مت كان الناسُ صنفَانِ شامت   وآخر مثن بالذي كنت أصنع[1]

(بِكَانَ) نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ الآية [النساء: ٩٦]، **وهي في صفات الله تعالى بمعنى «لَمْ يَزَلْ»**، قاله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[2]، **(ظل)** نحو: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾﴾ الآية [الواقعة: ٦٥]، **(بات)** كقوله:

---

(١) البيت للعجير السلولي في «تخليص الشواهد» و«الخزانة» و«الدرر» و«شرح أبيات سيبويه»، والشارح هنا لم يذكر سببًا جليًّا لرفع الخبر سوى أنه لغةٌ قليلة، والحقُّ أنَّ القوم يستشهدون بقوله فيه: «كان الناس صنفان» على صحة تقدير ضمير الشأن في (كان)، وقد أخبر عنه هنا بالجملة الاسمية بعده، قال البطليوسي في «شرح أبيات الجمل»: «ويروى مِت ومُت بكسر الميم وضمها، ويروى صنفان وصنفين ونصفين، فمن رفعَ أضمرَ في (كان) الأمر والشأن، و«الناس صنفان» مبتدأ وخبر في موضع خبر (كان)، ومن نصب جعل «الناس» اسم (كان) و«صنفين» خبرها، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، «شامت وآخر» مرتفعان على خبر مبتدأ مضمر، كأنه فسر الصنفين، فقال: هما شامت وآخر مثن، ويجوز أن يرفع شامت على البدل من الصنفين.

(٢) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس، الصحابي الجليل وحَبْرُ الأُمّة، نشأ في بدء عصر النبوة، فلازم النبيَّ ﷺ وروى عنه، شهد مع عليٍّ =

٦٢ ـ ....(أَضْحَى) واذْكُرَا

٦٣ ـ (فَتِئ) و(انفَكّ) و(زَالَ) ....

فبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد[١]

(أضحى) كقوله:

فأضحى يسح الماء عن كل فيقة يكب على الأذقان دوح الكنهبل[٢]

(واذكرا) من أفعال الباب (فتئ) كـ«ما فَتِئ زيدٌ جالسًا»، ومنه: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ الآية [يوسف: ٨٥]، وحذفُ النَّافِي هذا مقيس[٣] (و) مثلها: (انفك) كـ«ما انفكَّ زيدٌ متعلمًا»، وهي و(فتئ) لملازمة المُخْبَرِ عنه للخبر على ما يقتضيه الحال (و) مثلهما في ملازمة النفي أو شبهه في المعنى: (زال) ماضي (يزالُ)، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ الآية [هود: ١١٨]، وكقوله:

= الجمل وصفين، له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثًا، قال ابن مسعود: «نِعْمَ ترجمان القرآن ابن عباس»، وقال عمرو بن دينار: «ما رأيت مجلسًا كان أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس، الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر»، وكان عمر إذا أعضلت عليه قضية دعا ابن عباس وقال له: «أنت لها ولأمثالها»، توفي سنة ٦٨هـ، والأثر رواه البخاري في صحيحه عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قال رَجُلٌ لابن عباس: «إِنِّي أَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءَ تَخْتَلِفُ عَلَيَّ ـ قال المعتني: فذكر أشياء ثم قال ـ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٧٠]، ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٧﴾﴾ [الفتح: ٧]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء: ٥٨] فَكَأَنَّهُ كَانَ ثُمَّ مَضَى. فقال ابن عباس: «﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ [النساء: ٩٥] سَمَّى نَفْسَهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ؛ أَيْ: لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا إِلَّا أَصَابَ بِهِ الَّذِي أَرَادَ، فَلَا يَخْتَلِفْ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِ اللهِ». انتهى.

(١) البيت لامرئ القيس كما في ديوانه وفي «الخزانة» و«الأشموني»، وهم يستشهدون بهذا البيت على مجيء «بات» فعلًا تامًّا لأنها استغنت بالمرفوع عن المنصوب، وقد تأتي ناقصة، وفي البيت الاستعمالان معًا.

(٢) البيت لامرئ القيس في معلقته.

(٣) قال الشيخ: (الناظم يقول:

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة إذا كان لا قبل مضارع في قسم)

وسيأتي في الشرح.

٦٣ - .... (أصبحَا) (أمسَى) و(صارَ) (ليْسَ) (دامَ).....

ألا يا اسلمي يا دارَ مَيٍّ على البِلَى ولا زالَ مُنْهَلًّا بجرعائك القطرُ(١)

و(زال) هذه لا يُستعمل منها أمرٌ ولا مصدرٌ كأخواتها الأربع، ولا تكون تامة، نَعَمْ تأتي (زال) في كلام العرب تامة كـ«زالت الشمس عن كبد السماء»، ومصدرُها (زوالًا)، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ الآية [فاطر: ٤١]، وتأتي متعدية كـ«زال زيد ضأنَهُ عن معزه»؛ أي: ميَّزَهُ، ومصدرها (زَيْلًا)، ومنها ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾(٢) الآية [يونس: ٢٨]، ومن هذه الأفعال (**أصبحا**) نحو: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا﴾ الآية [آل عمران: ١٠٣]، وكذلك منها (**أمسى**) كقوله:

أمْسَتْ خلاءً وأمسى أهْلُهَا احْتَمَلُوا أخْنَى عليها الذي أخنى على لُبَدِ(٣)

وقد تأتي (أصبح) و(أمسى) تامتين فلا يكون لهما منصوب، ومنه: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ الآية [الروم: ١٧]، (**و**) منها: (**صار**) وهي للتحول كـ«صار الخزفُ طينًا» و«صار زيدٌ عالمًا» وقد تأتي بمعنى «جَمَعَ» ومنه: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٠]، ومنها: (**ليس**) نحو: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ الآية [هود: ٨]، وهي فعلٌ جامدٌ لتضمنه معنى حرف النفي، إذا أُطلق كان لنفي الحال، وعند التقييد بزمنٍ كـ«زيدٌ ليسَ قائمًا أمسِ» يكون بحسبه، ولا يكون تامًّا، ومنها: (**دام**) إذا تقدمت عليها (ما) المصدرية الظرفية، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ الآية [مريم: ٣١]، ﴿مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ الآية [آل عمران: ٧٥]؛ أي: «مدة دوامي حيًّا» و«مدة كونك عليه قائمًا» وبعضهم يجعل تقدم (ما) عليها مُجَوِّزًا لا مُوجِبًا بدليل: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ الآية [هود: ١٠٧]، والحقُّ أنها هنا تامة بمعنى: «بَقِيَتَا» فلا دليل في

---

(١) سبق الاستشهاد به في باب (الحروف)، والبيت لذي الرُّمّة غيلان.

(٢) وكذا قوله تعالى في الفتح: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٢٥﴾﴾.

(٣) البيت للنابغة الذبياني من معلقته، ويروى: «أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا»، وفي هذه الرواية شاهد للنحاة على مجيء خبر «أضحى» فعلًا ماضيًا بدون «قد».

٦٣ ـ ....(بَرِحَا)

٦٤ ـ وَمَا مِنَ الأَفْعَالِ ذِي تصَرَّفَا ....

الآية، وتأتي (دام) بمعنى: سَكَنَ ومنه: (نُهِيَ عن البول في الماء الدائم) الحديث[1]؛ أي: الساكن، ومنها: **(برحا)** نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ الآية [طه: ٩١]، وهي الأخيرة من أخوات (فتئ) التي لا تعمل إلا إذا تقدم عليها نفي أو شبهه، وندر قوله:

وأبـرح مـا أدام اللّـه قـومـي بـحـمـد اللّه منتطقًا مـجيـدا[2]

حيث أتى (برِحَ) مع حذف النافي بدون شرطه الذي نظمه بعضهم بقوله:

ويُحذفُ نافٍ معْ شروطٍ ثلاثةٍ إذا كان (لا) قبلَ المضارعِ في قَسَمْ[3]

وتأتي (برح) تامة بمعنى: «ذَهَبَ» ومنه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾ الآية [الكهف: ٦٠]، وبمعنى: «ظَهَرَ» ومنه قولهم: «برِحَ الخفاءُ»[4]؛ أي: «ظهر» ثم قال: **(وما)**؛ أي: الذي، صلته (تصرَّفَا) و**(من الأفعال)** متعلق بالصلة **(ذي)** الماضية **(تصرَّفَا)** إلى أمر نحو: ﴿كُونُوا۟ حِجَارَةً﴾ الآية [الإسراء: ٥٠]، أو مضارعٍ نحو: ﴿يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ۝١٩﴾ الآية [الجن: ١٩]، أو مصدرٍ كقوله:

ببذلٍ وحلمٍ سادَ في قومه الفتى وكـونـك إيـاه عـلـيـك عـسـيـر[5]

(١) لفظه في البخاري وأبي داود وغيرهما: **«لا يبولنَّ أحدُكم في الماءِ الدَّائم»**.

(٢) البيت لخداش بن زهير في «اللسان» و«المقاصد النحوية» والمعنى: «لا أبرح»، الشاهد كونه أورده بدون نفي أو شبه نفي وهذا شاذ لأنه غير مسبوق بقسم.

(٣) لم أجده، ثمّ أخبرني الشارحُ أنّ بعض الشيوخ رأى في الحواشي عزوه للدّنَوْشَرِي، فبحثتُ عنه فإذا بالبيت في حاشية الخضري على ابن عقيل معزوًّا للدنوشري كما قال.

(٤) المعنى: «زال السر فوضح الأمر»، وقال بعضهم: الخفاء المتطأطئ من الأرض، والبراحُ: المرتفعُ الظاهر؛ أي: صار الخفَاء بَرَاحًا. انتهى من «مجمع الأمثال» للميداني.

(٥) البيت بلا نسبة في: «الدرر» و«شرح التصريح» و«ابن عقيل»، والشاهد قوله: «كونك إياه» حيث استعمل مصدر (كان) الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، ولما كان إعرابه قد يخفى فإني أنقله لك من حاشية محيي الدين على =

٦٤ - .... يـعـمَـلُ مـا تَـعْـمَـلُـهُ وحُـذِفَـا
٦٥ - (كان) مع اسمها وبَعْدَ (إنْ) عُلِمْ ذاك و(لَوْ)..........................

ونحو ذلك: (**يعمل ما تعمله**)؛ أي: مثل عمل الماضي، ثم هي على ثلاثة أقسام؛ منها ما لا يتصرف وهو (ليس) و(دام)، وما يتصرف تصرفًا ناقصًا كـ(فتئ) وأخواتها فإنها لا يُستعمل منها أمرٌ ولا مصدرٌ، وما يَتصرَّفُ تصرفا تامًّا وهو البواقي، ثم قال: (**وحذفا**) جوازًا (**كان**) خاصة (**مع**) حذف (**اسمها و**) هذا الحذف (**بعد «إن»**) الشرطية كقوله:

لا تـغـزُوَنَّ الـدهـرَ آل مـطـرف إنْ ظـالـمًـا أبـدًا وإنْ مـظـلـومـا[1]

(**علم**) بكثرة (**ذاك**) الحذف (**و**) كذا بعد (**لو**) الشرطية؛ كقوله ﷺ: «**التمس ولو خاتمًا من حديد**» الحديث[2]، ومنه قوله:

= ابن عقيل فإنه مفيد، قال ﷺ: («كون» مبتدأ، وهو مصدر (كان) الناقصة، فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهو قوله: «يسير» الآتي، ومن حيث كونه مصدر (كان) الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به، فلهذه الكاف محلان؛ أحدهما جرّ بالاضافة، والثاني رفع على أنها الاسم، وأما خبرها فقوله: «إيا» وقوله: «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ).

(١) البيت بهذا الصدر لِلَيْلَى الأخيلية كما في «أمالي القالي»، وفيه: (لا تقربن) بدل: (لا تغزونّ)، وإنما أطبق النحاة على الاستشهاد بشقّه الثاني وحده، وهو بلفظه عجز بيت للنابغة كذلك، وصدره:

«حـدبـت عـلـيَّ بـطـون ضـبـة كـلـهـا إن ظالمًا.................»

وأفاد بعضهم بأن الرواية الصحيحة لبيت النابغة هي: «إن ظالمًا فيهم وإن مظلومًا»، والبيت رابع خمسة أبيات له يرد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان، وكان يزيد يعيّرُ النابغة، وهو من شواهد سيبويه، ووجه الاستشهاد فيه حذف (كان) مع اسمها في الموضعين مع بقاء خبرها، وحكم حذفها مع اسمها مع بقاء خبرها جائز باتفاق، وهو كثيرٌ شائع بعد (إن) - كما قال الشارح - و(لو) الشرطيتين كما سيأتي.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البخاري والنسائي والبيهقي وغيرهم، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

٦٥ ـ ....ونونَها احْذِفْ إنْ جُزِمْ

لا يأمن الدهر ذُو بَغْيٍ ولو مَلِكًا جنودُه ضاقَ عنها السهلُ والجبلُ(١)

ويَقِلُّ الحذفُ بدون (لوْ) و(إنْ) كقوله:

مِن لَدُ شُولا فإلى إتلائها(٢)

أيْ: (مِنْ لدُ أنْ كَانَ النُّوقُ شولا)، وقد يجب الحذف إذا عُوِّضَتْ منها (ما) كما في قوله:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع(٣)

فإنَّ الأصْلَ: (لئِنْ كنتَ ذا نفر)، وقد يحذف الخبر أيضًا مع (كان) كما في قولهم: «المرء مجزي بعمله إن خيرٌ فخيرٌ» بالرفع، وفي هذا المثال أربعة أوجه معروفة(٤). **(ونونَها)** بالنصب مفعولُ **(احذف)** جوازًا من مضارعها خاصة **(إن جزم)**

(١) البيت للعين المنقري في: «خزانة الأدب» و«الدرر» وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» و«شرح التصريح» و«المغني»، والشاهد حذف (كان) مع اسمها، وإبقاء خبرها بعد (لو) الشرطية.

(٢) هذا الكلام يجري مجرى المثل، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل، قدَّرَهُ سيبويه «من لد أن كانت شولًا» وإنما فعل ذلك لأنه لا يرى إضافتها إلى الجمل، ومعناه: «عملت كذا من وقت أن كانت النياق شوائل ـ أي: ترفع ذنبها للضراب ـ إلى أن ولدت وتبعها أولادها»، وجه الاستشهاد فيه حذف (كان) واسمها مع بقاء خبرها وهو (شولًا) بعد (لد) وهو قليل، وقال ابن عقيل: «شاذ»، وقيل: إن (شولًا) مفعول مطلق لفعل محذوف وليس خبرًا لـ(كان) والتقدير «من لد شالت الناقة شولًا» ولا شاهد فيه حينئذ، وزعم بعضهم أن (شولًا) منصوب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما ينصب لفظ «غدوة» بعد «لدن»، ولكن خص بعضهم هذا الحكم بـ«غدوة» فلا يصح شاهدًا، انظر «شرح التصريح» ومحيي الدين على الأشموني.

(٣) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه، مخاطبًا خفاف بن ندبة، أبا خراشة، وخفاف هذا شاعر مشهور وفارس من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية، وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، والضَّبُعُ السنوات المجدبة، والشاهد فيه: «أما أنت ذا نفر» فحذف (كان) وعوض عنها (ما) الزائدة وأبقى اسمها وهو قوله: «أنت» وخبرها وهو قوله: «ذا نفر».

(٤) الأول: «إن خيرًا فخيرٌ»؛ أي: «إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ»، والثاني: =

٦٦ ـ لِـ(مَا) و(لا)................................ ....

بالسكون خاصة ولم يتصل به ضمير نصب بخلاف: «**إن يكنه**» الحديث[١]، وكان ذلك وصلًا لا وقفًا ولم يتصل به ساكن عند الجمهور بخلاف: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [البينة: ١]، فإذا توفرت هذه الشروط الست جاز الحذف كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾﴾ الآية [مريم: ٢٠]، وقد وقع في التنزيل في ثمانية عشر موضعًا، قاله في التصريح.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ لما ذكر عمل (كان) وأخواتها وخصائص (كان) ذكر ملحقات الباب، وهي على نوعين؛ حروفٌ ملحقة بـ(لَيْسَ) في العمل، وأفعالٌ وهي ملحقة بـ(كان): (**لِـ«مَا»**) النافية الحجازية خاصة نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ الآية [المجادلة: ٢]، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ الآية [يوسف: ٣١]، وليس في القرآن غيرهما (**ولا**) النافية كقوله:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ... ولا وَزَرٌ مما قضى اللَّه واقيا[٢]

ولا بد أن يكون اسمُها نكرةً، وندر قوله:

= «إن خيرٌ فخيرًا» بتقدير: «إن كان في عملهم خيرٌ فيُجزَون خيرًا»، ويجوز نصبهما فيُقَدر الكلام «إن كان عملهم خيرًا فيجزون خيرًا» ويجوز رفعهما فيُقدر «إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ»، قال ابن هشام في «أوضح المسالك»: «والأول: أرجحها، والثاني: أضعفها، والأخيران متوسطان».

(١) الحديث في «الصحيحين» وغيرهما وهو خِطاب لعُمَرَ لما أراد ضرب عنق ابن صيّاد ظنًّا منه أنه الدّجّال، ولفظه: «**إن يَكُنْه فلن تُسلَّطَ عليه، وإنْ لم يَكُنْه فلا خيرَ لك في قَتْلِه**».

(٢) البيت لم يذكروا له قائلًا معينًا، وهو في «أوضح المسالك» و«الجنى الداني» و«شرح التصريح» و«ابن عقيل»، والشاهد فيه «لا شيءُ باقيًا» و«لا وزرٌ واقيًا» حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) في الموضعين، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين وهذا هو القياس، وقد ذهب الأخفش إلى أن (لا) ليس لها عملٌ أصلًا لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وقال الزجاج: إن (لا) تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئًا في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكورًا أبدًا، وبيت الشاهد رد عليهما جميعًا، فالخبر مذكور فيه فكان ذِكره ردًّا على مذهب الزجاج، وهو منصوب، فكان نصبه ردًّا على الأخفش. انتهى من حاشية محيي الدين على شرح ابن عقيل.

٦٦ - .... (إن) ....

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا[١]

وفي هذا الشاهد تخريجات معروفة، قال في الكافية:

و«لا أنا باغيا» آتٍ عن ثقه وفيه بحث بارع من حققه

وعملُ (لا) هذه قليلٌ، حتى منعه الفرَّاءُ وقومٌ، وهو خاص بِلُغَة أهل الحجاز (إن) النافية في لغة أهل العالية؛ كقولهم: (إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية) وقوله:

إن هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المجانين[٢]

وقُرِئَ: ﴿إن الذين تدعون من دون الله عبادًا﴾ الآية[٣]، بتخفيفِ (إنْ) ونَصْبِ (عبادًا)، ومن الملحق (لات)، وقد تقدم الكلام عليها، فهذه الأحرف ملحقة بـ(ليس) في العمل بجامع النفي.

ثم ذكر النوع الثاني وهو الأفعال الملحَقَة بـ(كان) وتعرف بأفعال المقاربة من باب التغليب، وإلّا فإنَّ الذي للمقاربة منها ثلاثةٌ وهي ذوات الكاف[٤]

---

(١) البيت للنابغة الجعدي عبد الله بن قيس في ديوانه وفي «الخزانة» و«شرح التصريح»، وهو من المعمرين، أدرك الجاهلية ووفد على النبي ﷺ وأنشده من شعره فدعا له، الشاهد فيه قوله: «لا أنا باغيًا» حيث أعمل (لا) النافية عمل (ليس) مع أن اسمها معرفة وهو «أنا»، وهذا شاذ، فقيل: مُؤول وقيل: بل القياس عليه سائغ، انظر تخريجه في حاشية محيي الدين على ابن عقيل.

(٢) البيت بلا نسبة في: «الخزانة» و«الدرر» و«شرح التصريح»، والشاهد فيه إعمالُ (إنْ) عمل (ليس)، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر، وفيه رد على الفراء وأكثر البصريين القائلين أن (إنْ) النافية لا تعمل شيئًا لا في المبتدأ ولا في الخبر، وأنت ترى أن لا ناصب له في البيت إلا (إنْ)، وليس بشاذ لوروده في الشعر كثيرًا ولوروده في النثر والآي، وفيه أنّ (إنْ) النافية مثل (ما) في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها (لا) فإن الاسم في البيت ضمير، وفيه أيضًا أن انتقاض النفي بعد الخبر بـ(إلا) لا يقدح في العمل لأنه استثنى بقوله: «إلا على أضعف». قاله محيي الدين في حاشيته على ابن عقيل.

(٣) هذه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله تعالى، ذكره ابن جني في «المحتسب».

(٤) وهي: (كاد) و(أوشك) و(كرب).

٦٦ ـ .... (كادَ) (أوشَكَ).......... ....

وبها بدأ، ومنها ثلاثة أيضًا للرجاء، وأتْبَعَهَا بها، وباقيها أفعال شروعٍ، ولبعضهم:

قرب بذات الكاف يا منتبها (عسى) (حرى) (اخلولق) راجيا بها
وما سواها للشروع ينسبُ فاطلب فإن العلم نِعْمَ الطلبُ(١)

(كاد) وهي لمقاربة الفعل نحو: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ﴾ الآية [القصص: ١٠]، وقال:

هممت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله(٢)

وفي هذا الشاهد دليل على حذف خبرها إذا عُلِمَ، (أوشك) للمقاربة أيضًا، واستعمال المضارع منها أكثر كقوله:

يوشك من فرَّ من منيته في بعض غراته يوافقها(٣)

والأكثر اقتران خبرها بـ(أنْ) كقوله:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا فيمنعوا(٤)

(١) لم أقف على قائلها.
(٢) البيت لضابئ بن الحارث كما في «الكامل» للمبرد.
(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من شواهد «الكتاب» و«التصريح» و«ابن عقيل»، الشاهد فيه كون المضارع في (يوشك) هو الأكثر، وفيه كذلك شاهد آخر وهو قوله: «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من (أن) وهذا قليل، ثمّ هذا الشاهد والذي بعده متقارضان، أمّا الأوّل ففيه الأكثر وهو مجيء (يوشك) مضارعًا، وفيه الأقلّ وهو «يوافقها» بحذف (أن)، وأمّا الثاني ففيه الأقل وهو إثبات الماضي في «أوشك»، والأكثر وهو مجيء (أن) في خبرها.
(٤) هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي بغير نسبة، ولفظه: «ويمنعوا»، وهو من شواهدهم على أمرين؛ الأول ورود «أوشك» بصيغة الماضي، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي الزاعمين أنه لم يستعمل من مادته إلا «يوشك» المضارع، والأمر الثاني قوله: «أن يملوا» حيث أتي بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ(أن)، وهو الكثير.

٦٦ ـ ....(كَرِبْ) (عسى)..........................

ومن غير الأكثر الشاهد المتقدم، **(كرب)** بكسر الراء وفتحها قال:

كَرَبَ القلبُ من جَوَاهُ يذوب حين قال الوشاة هندٌ غضوب[١]

وكونها للمقاربة هو الصحيح، وزعم ابن الحاجب[٢] أنها للشروع، ورَدُّوهُ بقوله:

سقاها ذوو الأحلام سَجْلًا على الظَّمَا وقد كَرَبَتْ أعناقها أنْ تُقَطَّعَا[٣]

لأن (أنْ) لا تأتي بعد أفعال الشروع، وبه رُدَّ على سيبويه أيضًا في قوله أنَّ خبر كرب لا يُقرن بـ(أنْ)، **(عسى)** وهي فعل ترجٍّ، وهي من الله واجبة[٤]

(١) البيت لرجل من طيئ، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم، والجَوَى شدّة الوجد، والشاهد قوله: «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلًا مضارعًا مجردًا من (أنْ)، وهذا هو الغالب، والبيت في «الدرر» و«شرح التصريح» و«المقاصد».

(٢) عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب الكردي، فقيه مالكي، من كبار علماء العربية، ولد في إسنا، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، كان أبوه حاجبًا فعرف به، له من التصانيف: «الكافية» في النحو، و«الشافية» في الصرف، و«مختصر الفقه» ويسمى كذلك «جامع الأمهات» في فروع المالكية استخرجه من ستين كتابًا، وهو الذي شَرَحَهُ خليل بن إسحاق في «التوضيح»، وله «الأمالي النحوية»، و«منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل» في أصول الفقه، ثم اختصره، و«الإيضاح» شرح المفصل، و«الأمالي» في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز وعلى المقدمة وعلى المفصل وعلى مسائل وقعت له في القاهرة وعلى أبيات من شعر المتنبي، توفي سنة ٦٤٦هـ.

(٣) البيت لأبي زيد الأسلمي كما في: «الدرر» و«شرح التصريح» من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن المغيرة والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، وكان قد مدحه فلم يعطه ولم يكتف بحرمانه بل أمر بضربه، والشاهد فيه قوله: «أن تقطعا» حيث جاء خبر «كرب» فعلًا مضارعًا مقترنًا بـ(أن)، والأكثر عدم الاقتران.

(٤) رُوي عن ابن عبّاس «كل (عَسَى) في القرآن فهي واجبة» كما في «السنن الكبرى» للبيهقي، وهو كذلك مرويّ عن الشافعي ومحمد بن إسحاق وأبي عبيدة، وعليه أطبق =

٦٦ ـ .... (حرى) عملُ (كان) قد وجبْ
٦٧ ـ وهكذا (اخلَوْلَقَ) أيضًا و(جَعَلْ) ....

نحو: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ۝٧٩﴾ [الإسراء: ٧٩] والأكثر في خبرها أن يقترن بـ(أنْ)، **ولم يأت في القرآن إلا كذلك، وعكسها (كاد) المتقدمة فلم يأت خبرها في القرآن إلا مجردًا من (أنْ)**[(١)] **(حرى)** كـ«حرى زيدٌ أن يقوم» ولا يكون خبرها إلا مقترنًا بـ(أنْ)، قوله: **(عمل كان)** مبتدأ و**(قد وجب)** خبره، و(لما) و(لا) إلخ أول البيت متعلق بالخبر؛ أي: عملُ (كان) واجبٌ لهذه المذكورات، وقد عرفْتَ أحكامَها وشروطَها في العمل، **(وهكذا)** من هذه الأفعال **(اخْلَوْلَقَ أيضًا)** وهي للرجاء كـ«اخلولقت السماءُ أن تمطر» ويجب اقتران خبرها بـ(أنْ)، **(و)** هكذا أيضًا من الملحق بـ(كان) **(جعل)** إذا كانت بمعنى: (شَرَعَ)، كقوله:

وقد جعلتُ إذا ما قمت يثقلني ... ثوبي فأنْهَضُ نهض الشارب السَّكِرِ[(٢)]

= المفسرون، قال عمر بن علي الدمشقي الحنبلي: «اتفق المفسرون على أن كلمة (عسى) من الله واجب لأنه لفظ يفيد الإطماع، ومن أطمع إنسانًا في شيء ثم حرمه كان عارًا، والله تعالى أكرم من أن يُطمع واحدًا في شيء ثم لا يعطيَه» انتهى من (اللباب في علوم الكتاب). قال الشيخ: «وبعضهم يستثني ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ الآية [التحريم: ٥]».

(١) جمع الفائدتين الحسن بن زين رحمه الله، فقال:

كدتُ أموتُ و(عسى) أن تاتي ... صفيّتي وليتني أُفاتي
(عَلّي) يزولُ عن جفونيَ القَذا ... لم يأت في التنزيل إلا هكذا

قرأتها للشيخ فقال: (كذلك أيضًا قوله رحمه الله:

من منعت زوجه منه المبيت ... كاد يماتُ ويميتُ ويموتُ

فإن «مات» فيها اللغات الثلاث).

(٢) البيت لعمرو بن أحمر، وهو من شواهد (الخزانة) و(الأشموني)، ومن شواهد: (التصريح) لكن برواية «الثملِ» بدل «السَّكِرِ»، وجه الاستشهاد وقوع خبر «جعل» فعلًا مضارعًا وهو «يثقلني» وقد رفع اسمًا ظاهرًا وهو «ثوبي»، وهذا غير جائز عند النحويين لأنهم يشترطون في أفعال الشروع أن تكون أخبارها مضارعة رافعة لضمير مستتر يعود إلى الاسم، فالذي كان ينبغي قوله: «جعلت أثقل»، وذهب العيني إلى أن «جعلت» فعل واسمه، و«يثقلني» خبره، وقوله: «ثوبي» بدل من اسم «جعلت» بدلَ اشتمال وليس فاعل «يثقلني». انظر: «شرح الشواهد» للعيني.

٦٧ - .... ونـحـوه مـمَّـا عـلـى الـشـروعِ دَلْ
٦٨ - ولـم يـقـع غـيـرُ مـضـارعٍ خـبـرْ لـ(كـاد) أو مـا بـعـدُ إلا مـا نَـدَرْ

(ونحوه) كـ(طَفِقَ) نحو: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ الآية [طه: ١٢١]، و(أخذ) و(علق) **(مما على الشروع)** في الفعل **(دلَّ)** وهي أكثر أفعال الباب، فقد أوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين، راجع: «همع الهوامع» للإمام السيوطي(١)، ثم ذكر حكمًا عامًّا في جميع أفعال المقاربة فقال: **(ولم يقع)** بالاستقراء في أكثرها **(غيرُ مضارع)** من الجمل لصلاحيته للحال والاستقبال **(خبر)** حالٌ، وقفَ عليهِ وقفَ ربيعة، قال في الكافية:

كـذا لـدى ربـيـعَـةَ الـمُـنـوَّن في النصب أو في غيره يُسَكَّنُ

ولك جعل (خبر) فاعلَ (يقعْ)، و(غيرَ) بالنصبِ هي الحال **(لـ«كاد» أو ما بعدُ)** بالبناء على الضم؛ أي: لما بعدها من أفعال الباب، وإنما وجب كون خبرها فعلًا مضارعًا لأنها كلَّها تَطْلُبُ الاستقبالَ إمَّا باستحثاثٍ، وذلك فيما امتنعت بعده (أنْ) منها كأفعال الشروع، أو تطلبه بتراخٍ وذلك فيما وجبت فيه (أنْ) أو كَثُرَتْ **(إلا ما ندر)** في كلامهم كقولهم: (عسى الغوير أبؤسا)(٢) فأتوا به مفردًا، وكقوله:

---

(١) عَبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، العلم، ولد في القاهرة ونشأ فيها، رحل إلى الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب ثم عاد إلى مصر فاستقر بها، تولى مناصب عدة، ولما بلغ الأربعين اعتزل في منزله وعكف على التصنيف، ذُكر له من المؤلفات نحو ٦٠٠ مؤلف، منها: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير في أحاديث النذير البشير»، و«الإتقان في علوم القرآن»، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، و«تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك»، و«طبقات الحفاظ»، و«طبقات المفسرين»، وكتابا «الأشباه والنظائر» أحدهما في فروع الشافعية والآخر في النحو، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» و«همع الهوامع»، توفي سنة ٩١١هـ.

(٢) هذا مثل قالته العرب، وذكره الميداني في «مجمع الأمثال»، وأصله أن قومًا كانوا في غار فانهار عليهم فماتوا جميعًا، ثم تمثلت به الزباء ملكة الجزيرة حين رجع إليها قصير ومعه الرجال، والغوير تصغير الغار، وهو اسم ماء لبني كليب، والأبؤس جمع =

. . . .

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا ... وكمْ مثلها فَارَقْتُها وهي تصْفَرُ[1]

تنبيه: كما لا يقع خبر هذه الأفعال إلا مضارعًا كذلك لا يكون فاعلُ الخبرِ إلا ضميرًا عائدًا على الاسم، وندر رفعه السَّبَبِيَّ[2] في قوله: (وقد جَعَلْتُ إذا ما قمتُ) إلى آخر البيت المتقدم، ومنه: ﴿من بعد ما كادَ تَزيغُ﴾

= بؤس أو بأس ومعناه: العذاب والشدة، ومعنى المثل: لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، فصار مثلًا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها، ووجه الاستشهاد به مجيء خبر «عسى» مفردًا، وهو شاذ لا يقاس عليه، وهو تخريج سيبويه وأبي علي، ومذهبُ ابنِ الأعرابي أن «أبؤسا» منصوب بفعل محذوف تقديره «عسى الغوير يصير أبؤسا»، وقدره الكوفيون «عسى الغوير أن يكون أبؤسا»، وذهب آخرون إلى أن «أبؤسا» مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: «يأتي بأبؤس»، والصواب: أن يقدر على هذا الوجه «يأتي أبؤسا» لأن «أتى» يتعدى بنفسه، وقال ابن هشام: إنه مفعول مطلق لعامله المحذوف، والتقدير «عسى الغوير يبأس أبؤسا»، انظر: (شرح التصريح).

(١) القائل: تأبطَ شرًّا، ثابت بن جابر بن سفيان، والبيت من شواهد «التصريح» و«الهمع» و«الدرر» و«شرح المفصل»، ومن اختيار أبي تمام في حماسته، و«فهمٌ» قبيلتُهُ، و«تصْفَرُ» معناه: تتأسف على إفلاتي منها، ووجه الاستشهاد بالبيت عملُ (كاد) عملَ (كان) ومجيءُ خبرها اسمًا مفردًا، وحكم مجيء خبر (كاد) اسمًا مفردًا شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه؛ لأن الأصل في خبرها أن يكون جملة فعليةً فعلُهَا مضارع، وبعض النحاة يزعم أن الرواية الصحيحة: «وما كنت آئبًا» ولا شاهد فيه حينئذ.

(٢) المراد بالسببي؛ الظاهرُ المتصلُ بضمير اسم (عسى) أو غيرها، ومنه البيت الذي ذكره الشارح آنفًا، قال السيوطي في «همع الهوامع»: «يتعين في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير إلى الاسم فلا يجوز رفعه الظاهرَ لا أجنبيًّا ولا سببيًّا فلا يقال: «طفق زيد يتحدثُ أخوه» ولا «أنشأ عمرو ينشدُ ابنُه» لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تلبَّسَ بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره، ويستثنى (عسى) فإن خبرها يرفع السببيَّ كقوله:

وماذا عسى الحَجّاجُ يبلغُ جُهْدُهُ ... .

على رواية رفعه «جهده»، وورد نادرًا رفع خبر غير (عسى) السببيّ، كقوله:

وأسْقِيه حتى كاد مما أبثُّهُ ... تُكَلِّمني أحْجَارُهُ ومَلاعِبُهْ

وقوله:

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يثقلني ... ثوبي. . . . .». انتهى

. . . .

الآية [التوبة: ١١٧] في قراءة الجمهور بالتاء، وزعم أبو حيان[١] في البحر أنَّ (كادَ) هنا زائدة[٢]، ولا يخفى ضَعْفُ قولِه، وبعضهم استثنى (عَسَى) فيجوز رفعها للسببي والله أعلم.



(١) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، أثير الدين الأندلسي الغرناطي، النّفزي، نحويّ عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، ولد بغرناطة، وأخذ العلوم وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، سمع الحديث بالأندلس وإفريقية ومصر والحجاز من نحو خمسين وأربعمائة شيخ، وهو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك ورغّبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها، من تصانيفه: «البحر المحيط» في التفسير، و«التذييل والتكميل في شرح التسهيل»، و«إرتشاف الضَّرَب»، توفي سنة ٧٤٥هـ.

(٢) ذكر ذلك بعد كلامه على مذاهبهم فيها فقال: «ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، ومعناها مراد، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت، يراد معناها ولا عمل لها، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود: ﴿من بعد ما زاغت﴾ بإسقاط (كاد)، وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] مع تأثيرها للعامل، وعملها هي، فأحرى أن يدعى زيادتها وهي ليست عاملة ولا معمولة». انتهى من «البحر المحيط».

(باب إنَّ وأخواتها)

٦٩ ـ المبتدا بـ(إنَّ) والخمسِ نُصِبْ ورُفِعَ الخبرُ و(اللامُ) صَحِبْ

٧٠ ـ خَبَرَ (إنَّ) إنْ تأخَّرَ كذَا معموله الواسط..................

هذا باب في الكلام على (إنَّ) وأخواتها، وهي **عَمِلَت عمل (كان) معكوسًا لمشابهتها للفعل**، وقدّمَ منصوبها على مرفوعها تنبيهًا على فرعيتها في العمل **(المبتدا)** إذا صلح دخول (كان) عليه **(بإنَّ)** بالكسر وهي أمُّ الباب وتدل على تأكيد النسبة بين الجزئين إثباتًا أو نفيًا نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ الآية [البقرة: ٢٤٣]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ الآية [يونس: ٤٤]، **(والخمس)** المتقدم سردها في باب الحروف وهي (أَنْ) بالفتح و(لكن) و(كأن) و(ليت) و(لعل) وتقدم تعريفها وهذا باب إعمالها **(نصب)** وجوبًا بها اتفاقًا **(ورفع الخبر)** بها على الصحيح، وقيل: باقٍ على رفعه قبلها، وسُمِعَ نصبهما في شواهد منها قوله:

إن العجوز خبة جروزا تأكل في مقعدها قفيزا[(١)]

وعُزي للكوفيين جواز القياس عليها، والجمهور على أن الخبر محذوف فيما سُمِعَ من ذلك **(واللام)** المؤكدة وتسمى (لام الابتداء) **(صحب)** جوازًا بكثرة **(خبرَ)** بالنصب **(إنَّ)** أم الباب خاصة، وندر قوله:

يلومنني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد[(٢)]

حيث أدخلها في خبر (لكن) **(إن تأخر)** عن اسمها ولم يكن منفيًّا ولا ماضيًا خاليًا من (قد) نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا﴾ الآية [آل عمران: ٣٣]، وإلا لم تدخل عليه **(كذا)** تصحب جوازًا **(معموله)**؛ أي: الخبر إن لم يكن مستثنًى ولا مفعولًا معه **(الواسط)** كـ«إنَّ زيدًا لعمرًا ضاربٌ»، ولا بد في هذه

---

(١) الرجز لا يعرف قائله، وهو في «نوادر أبي زيد» و«شرح الجمل لابن عصفور».

(٢) البيت بلا نسبة في «الأشباه والنظائر» و«تخليص الشواهد» و«الخزانة»، الشاهد قوله: «العميد» حيث دخلت لام الابتداء على خبر «لكن»، وهذا جائز عند الكوفيين.

٧٠ - .... واسمها إذا

٧١ - أُخِّرَ عن خَبَرِهَا واتصلتْ زائدةً بهنّ (مَا) فأهملتْ

الحال أن يكون الخبر صالحًا لها، بخلاف «إنَّ زيدًا عمرًا ضربَ»، وأشعر قوله: (الواسط) بامتناعه مع المعمول المتأخر عن الخبر وهو كذلك، وكذا تدخل هذه اللام على ضمير الفعل نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ الآية [الصافات: ١٦٥]، ﴿أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ الآية [يوسف: ٩٠]، (و) تصحب أيضًا (اسمها)؛ أي: (إنَّ) نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ الآية [النور: ٤٤]، ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴿١٢﴾﴾ الآية [الليل: ١٢]، و«إنَّ عندك لزيدًا» **(إذا أُخِّرَ)** في الكلام **(عن خبرها)** ولا يكون ذلك إلا في الظرف والمجرور كما تقدم في الأمثلة. واعلم أن هذه اللامَ لا تجب إلا في موضع واحد وهو إذا خُفِّفَتْ (إنَّ) هذه وأهملت نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ الآية [الأعراف: ١٠٢]، ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴿٥٦﴾﴾ الآية [الصافات: ٥٦]. ثم ذكر حكمًا عامًّا في هذه الأحرف فقال: **(واتصلت زائدةً)** حالٌ من فاعلِ (اتصلت) وفيه **تقديم الحال علي صاحبها المرفوع وهو جائز** (بهن)؛ أي: بأحرف الباب (ما) الكافة **(فأُهْمِلَتْ)**؛ أي: مُنِعَتْ العمل نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ الآية [النساء: ١٧١]، وقال:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي[1]

ونحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ الآية [الأنبياء: ١٠٨]، والجمهور على أن (ليت) خاصة لا يبطل عملها مع (ما)، ومذهب ابن مالك وجماعة أنه يجوز بقاء العمل مع وجود (ما) الزائدة، وقيدُ الزيادة فيها يخرج الموصولة كـ«إنما عندَك حسنٌ» ونحو: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ﴾ الآية [الأنفال: ٤١]، والله أعلم.

---

(١) البيت لامرئ القيس، من قصيدته التي مطلعها: «ألا عِمْ صباحًا أيها الطللُ البَالي»

(فصل)

٧٢ ـ انصب بـ(لَا) مبتدأً مُنَكَّرَا نافيةً للجنسِ وارفعْ خبرَا
٧٣ ـ وإن يكن شيءٌ على الخبرِ دلْ فاحذفْ كـ«لا إلهَ إلَّا اللَّهُ» جلْ

(فصل) في (لَا) النافية للجنس، وتسمى (لَا التبرئة) والعاملة عمل (إنَّ) **(انصب)** وجوبًا **(بـ«لا»)** العاملة عمل (إنَّ) **(مبتدأ)** إذا كان مضافًا كـ«لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ» أو شبيهًا بالمضاف كـ«لا خيرًا من زيدٍ عندنا» وما سوى هذا يسمى مفردًا ويجب فتحه معها بدون تنوين، ويسمى مركّبًا نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ الآية [يونس: ٣٧]، و«لا رجلَ في الدار» وفي كلا الحالين لا بد في اسمها أن يكون (مُنَكَّرًا)؛ لأنه على تقدير (مِنْ) الاستغراقية وهي مختصة بالنكرات، ثم قال: **(نافية للجنس)** بخلاف التي تقدمت في باب (كان) **فإنها نافية للوِحدة فقط**، فإذا قلتَ: «لَا رجلَ في الدار» بالفتح امتنع أن يكون فيها نوع من هذا الجنس، بخلافِ «لَا رجلٌ» بالرفع فإنما ينفي أن يكون فيه واحد فقط، ولذا يصح أن تقول بعده: «بلْ رجلان» أو «رجال» **(وارفع خبرا)** بها على الصحيح إن رُكبَ معها، واتفاقًا إن نُصِبَ بها، والأول هو المفرد والثاني هو المضاف والشبيه به.

(وإن يَكُنْ شَيْءٌ) ما **(على الخَبَرِ)** في هذا الفصل **(دَلْ، فاحذِفْ)** وجوبًا عند بني تميم وطَيِّءٍ، وبكثرة عند الحجازيين، نحو: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ الآية [الشعراء: ٥٠]؛ أي: علينا، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ الآية [سبأ: ٥١]؛ أي: لهم، و(كـ)قول الموَحِّد **(«لا إلَهَ إلا اللهُ» جل)**؛ أي: «معبودٌ بحق» أو «لنا»، ولفظ الجلالة بعدَ (إلَّا) مرفوعٌ على البدلية من ضمير الخبر، قاله الخضري[1]، وفُهِمَ من قوله: (دلَّ) أن **حذفه** إذا لم يُعْلَمْ ممتنِعٌ لوقوع اللبس

(١) سبقت ترجمته، وفي هذا الإعراب بحثٌ، وقد رأيتُ بعضهم يعرب «الله» بدلًا من الخبر، لا من ضمير الخبر كما قال الخضري، مع اتفاق الجميع على كون أصل الكلام «إلٰه معبودٌ بحق» أو «إلٰه حقٌّ» أو «إلٰه لنا»، فقولهم: «اللهُ» بدل من الخبر =

. . . .

= معناه: أن «اللهُ» بدل من «معبودٌ» أو «حقٌّ»، فيكون المعنى لو قدرنا حذف المبدل منه «إلٰهٌ اللهُ»، وأنت خبير بأنّ المبدل منه إذا حُذف فإن المعنى يبقى بتمامه ـ باستثناء بدل الاشتمال والبعض ـ كما تقول: «جاء زيدٌ أخوك» فلو حذفت «زيدٌ» فإنه لا يضرُّ، ولا عيب في الذي قالوه من جهة المعنى، لكن من جهة التركيب هو غريبٌ لمجيءِ البدلِ ظاهرًا والمبدلِ منه مقدّرا مع أن النحاة إنما يستسيغون البدل من الضمير المحذوف كقوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وقولك: «جاء الذي ضربتُ، أخاك»، ثمّ إن الجملة الأصلية قبل دخول (لا) عليها مختلّة الأركان، فالمعنى حسب تقديرهم: «إلٰهٌ حقٌّ» أو «إلٰهٌ معبود بحقٍّ» وهذا في اصطلاح القوم ليس بكلام، بل مبتدأ وهو نكرة وُصفت، فهو يطلب خبرًا، وقال الزمخشري في إعراب (لا إلٰه إلا الله) ما ملخصه: «اعلم أن متقدمي الشيوخ ذهبوا إلى أن قولنا: «لا إلٰه إلا الله» كلام غير مستقل بنفسه بل بتقدير خبر؛ أي: «في الوجود»، أو «موجود»، أو «لنا»، تقدير قولنا: «لا رجلَ في الدار إلا زيدٌ»، فجعلوا الكلام جملتين، وليس كذلك ولا يحتاج إلى تقدير؛ لأن الكلام لا يخلو من وجهين؛ **أحدهما**: أصل الكلام، **الثاني**: تفريع يزيد الكلام تحقيقًا وفائدة زائدة، نحو: «ما جاءني رجل» يفيد نفيًا واحدًا غير معين فيجوّز السامع مجيء اثنين، فلذلك يصح أن يقول: «ما جاءني رجل بل رجلان»، فإذا قيل: «ما جاءني من رجل» فيعلم السامع أنه لم يجئه أحد من جنس الرجال، فلم يصحّ «ما جاءني من رجل بل رجلان»، وكذا ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] لو لم يأت بـ(ما) جوّزنا أن اللين واللعن كانا للسببين المذكورين ولغيرهما، وحين دخلت «ما» قطعنا بأن اللين لم يكن إلا للرحمة، وأن اللعن لم يكن إلّا لأجل نقض الميثاق، والاستثناء من تفريعات الكلام يزيده تأكيدًا، فأصل الكلام «جاءني زيد»، وهذا لا يقتضي قطع السامع بأن غير زيد لم يجئ، فإذا أريد جمع المعنيين مجيء زيد ونفي مجيء غيره قيل: «ما جاءني إلا زيد»، وكذا في مسألتنا «اللهُ إلٰهٌ» يوازن «زيدٌ منطلقٌ»، فلما فرّع عليه وقيل: «لا إلٰه إلا الله» أفاد الفائدتين: إثبات الإلٰهية لله تعالى، ونفيها عمّا سواه، فإذن «لا إلٰه» في موضع الخبر، و«إلا الله» في موضع المبتدأ، يوضح هذا أن (لا) تطلب النكرة أبدًا، لا تقول: «لا زيد منطلق»، والمبتدأ يجب أن يكون معرفة والخبر نكرة». انتهى ملخص كلامه.

قال ابن هشام: «وهذا الإعراب ارتضاه جماعة منهم ابن الحاجب، ورُدّ بمخالفته الإجماع من وجهين؛ **أحدهما**: أن (لا) إنما يبنى معها المبتدأ لا الخبر، **الثاني**: =

. . . .

في تقديره، كـ«**لا أحد أغْيرُ من الله**» الحديث[(١)] وكقوله:

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ... ولا كريم من الولدان مصبوح[(٢)]

تنبيه: قال الزمخشري في (لا إلٰه إلا الله): إنه كلام تام لا حذف فيه، وأن الأصل (اللهُ إلٰهٌ) ثم قُدِّمَ الخبر، وضعفه الدماميني[(٣)] بأنه يلزم عليه بناء

= جواز النصب بعد إلّا». انتهى تعليق ابن هشام.
قلتُ: ولولا هذا التعكير الأخير لكان ينبغي أن يصار إلى قول الزمخشريّ من كون الكلام تامًّا لا حذف فيه؛ لأنّك إذا قلتَ: «لا رجلَ إلا زيدٌ» تعني: شجاعٌ أو كامل الرجولة، فإن أصل الجملة الاسمية «رجلٌ شجاعٌ» وفيها من الخلل ما ذكرتُ لك، فإذا قدّرتَ أنَّ المعنى «زيدٌ الشُّجاعُ» اتضح المقصود ولم يُحتج لتقدير وسَلِمَ الكلام من التعقيد اللفظي والمعنويّ، ثمّ هاك خلاصة أوجه إعراب «الله» في كلمة التوحيد عند المحقّقين، وهي ثلاثة؛ **الأول**: أن يقال مرفوع بالضمة الظاهرة لأنه بدل من محل (لا مع اسمها)، **والثاني**: أنه مرفوع بالضمة لأنه بدل من الضمير المستتر في الخبرالمحذوف، وتقدير الكلام: «لا إلٰه معبود هو إلا الله»، **والثالث**: أن يُقالَ مستثنًى منصوبٌ بالفتحة الظاهرة.

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) البيت لرجل جاهلي من بني النبيت بن مالك، وهو في «المفصل» و«شرح ابن عقيل»، الشاهد فيه ذِكرُ خبر (لا) وهو قوله: «مصبوح» لكونه ليس يعلم إذا حذف، ولو حذفه فقال: «ولا كريم من الولدان» لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود؛ لأن الذي يحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام، وليس هو المراد، هكذا خرجه ابن مالك وابن عقيل تبعًا لسيبويه، وأجاز الأعلم وأبو علي والزمخشري أن يكون الخبر محذوفًا، وعليه يكون قوله: «مصبوح» نعتًا لِاسْم (لا) باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل (لا) واسمها معًا؛ لأنهما فيَ التقدير مبتدأ عند سيبويه. انتهى من تعليق محيي الدّين على ابن عقيل.

(٣) محمّد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المخزومي، السَّكندري، المالكي المعروف بالدماميني وبابن الدماميني، سبط ناصر الدين بن المنيِّر، عالم بالشريعة وفنون الأدب، ولد في الإسكندرية واستوطن القاهرة ولازم ابن خلدون وتصدر لإقراء العربية بالأزهر، ثم تحول إلى دمشق ومنها حجَّ، ثم عاد إلى مصر فولي فيها قضاء المالكية، ورحل إلى اليمن فدرس بجامع زبيد، ثم انتقل إلى الهند فمات بها سنة ٨٢٧هـ، له: «تحفة الغريب شرح المغني اللبيب»، و«مصابيح الجامع» شرح لـ«صحيح البخاري»، و«شرح تسهيل الفوائد».

٧٤ ـ وإن يَلي (لا) خبرٌ أو صَحِبَتْ معرفةٌ (لَا) أُهمِلتْ وكُرِّرَتْ

الخبر مع (لا) ولا يُبنى معها، وأيضًا فيه تقديم الخبر وهو لا يتقدم مع (لا)، انظر: حاشية يس[1] على التصريح.

(**وإن يلي**) في الكلام (**لا**) مفعولٌ، (**خبرٌ**) فاعلُ (يَلي) نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ الآية [الصافات: ٤٧]، (**أو صحبت معرفة**) فاعل (صحبت) و(**لا**) مفعولها كـ«لا زيد في الدار ولا عمرو» (**أهملت**) وجوبًا، وأما قولهم: (لا قريش بعد اليوم) و(قضية ولا أبا حسن لها) فشاذ أو مؤول بالنكرة؛ أي: «مثل قريش» أو «مثل أبي الحسن لها»، (**وكررت**) وجوبًا ولا يكون تكرارها إلا مع العاطف كما في الأمثلة المتقدمة، وإنما وجب تكرارها ليكون عوضًا لها من العموم، هذا مذهب الجمهور[2] ولم يوجب المبرد[3] وابن كيسان[4] إهمالها ولا تكرارها، والله أعلم.



(١) يس بن زين الدين العليمي الحمصي، ولد بحمص وارتحل إلى مصر فتلقى عن الشهاب الغنيمي والدنوشري وغيرهما، ألف في علوم متنوعة، من مصنفاته النحوية: حاشية «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى وبل الصدى» للفاكهي، وحاشية على «شرح التصريح بمضمون التوضيح» للشيخ خالد الأزهري، توفي بالقاهرة سنة ١٠٦١هـ.

(٢) إنما أوجب الجمهور تكرارها في المعرفة جبرًا لما فاتها من نفي الجنس، وأما في الانفصال فتنبيهًا على كونها لنفي الجنس في النكرات، انظر حاشية الصبان.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب وكان عارفًا بمذهب البصريين والكوفيين لكنه كان إلى البصريين أميل، وكيسان لقب لأبيه كذلك، له مصنفات كثيرة، منها: «المهذب»، و«شرح الطوال»، قال عنه أبو بكر بن مجاهد: «كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين، يعني: المبرد وثعلبًا»، توفي سنة ٢٩٩هـ.

(باب ظن وأخواتها)

٧٥ ـ انصبْ بـ(ظنَّ) (خالَ) (ألْفَى)......... ....

(**باب ظن وأخواتها**) أي هذا باب يشرح فيه عمل هذه الأفعال، وهي قسمان: أفعال قلوب وأفعال تصيير، وقدم الناظم رَحِمَهُ اللهُ عملها كما فعل في باب (كان) فقال: (**انصب**) وجوبًا ولا يكون عمل هذه الأفعال إلا بعد استيفائها للفاعل ما لم يمنع مانع من تقدمه، كما في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾ الآية [البقرة: ٢٧٣]، فإنه لو قدم الفاعل لانفصل الضمير، والقاعدة: أنه لا فصل مع إمكان الوصل[١] (بـ«ظن») وهي للظن بكثرة نحو: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ﴾ الآية [الفتح: ١٢]، وللعلم نحو: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا اللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٤٩]، (**خال**) وهي للظن خاصة قال:

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد[٢]

ويقال في مضارعها: «إِخالُ» بكسر الهمزة، وتُفتَح في لُغَيَّةٍ، قاله في القاموس، وهذا الذي قال: إنه لُغَيَّةٌ هو القياس كما في التصريح[٣]. (**ألفى**)

---

(١) لأن السبب الذي من أجله وضعت الضمائر هو الاختصار، والمتصل أشدّ اختصارًا في تكوينه، وقد يتعين الانفصال، وذلك في مواضع عشرة، انظر: حاشية محيي الدين على ابن عقيل.

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» و«الدرر» و«شرح التسهيل» و«الأشموني» و«الهمع»، و«إخالك»: أظنك، وهو بكسر الهمزة، مع أن القياس في همزة المضارعة فتحها، ولكن جمهور العرب كسروها في هذا الفعل إلّا بني أسد فإنهم يفتحونها على القياس، الشاهد فيه استعمال مضارع (خال) في نصب مفعولين، كاف الخطاب، و«ذا».

(٣) قد عرفت من خلال كلامنا على الشاهد السابق أن جمهور العرب كسروها ما عدا بني أسد فإنهم فتحوها، وقول المجد: «لغيّة» لا يطعن في صحّتها، فنسبة أسد إلى الفصاحة معلومة لا سيما وقد وافقوا القياس، وقد قال ابن خلدون في مقدمته: «ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها، لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف، وهذيل، وخزاعة، وبني كنانة، وغطفان، =

٧٥ ـ .... و(دَرَى) (زعَمَ) ....

وهي للعلم خاصة قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾﴾ الآية [الصافات: ٦٩]، **(ودرى)** وهي للعلم أيضًا قال:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدَ يا عُرْوَ فاغتبط فإن اغتباطًا بالوفاء حميد[(١)]

وقيل: إنها للعلم الذي تقدمه شك، وقيل: للعلم بضرب من الحيلة، والأكثر فيها التعدي بالباء كـ«دَرَيْتُ بزيد» أو الهمزة نحو: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ الآية [يونس: ١٦]، ومن غير الأكثر البيت المتقدم، وأنكر أبو حَيَّان[(٢)] كونها من هذه الأفعال وحمل البيت على تضمينها معنى (علمت)، **(زعم)** وهي للظن كثيرًا، قال:

فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكم فإني شريتُ الحلمَ بعدكِ بالجهلِ[(٣)]

= وبني أسد، وبني تميم، وأما من بعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن، المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عن أهل الصناعة العربية».

(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» و«الدرر» و«شرح التصريح» و«ابن عقيل»، الشاهد فيه مجيء فعل «درى» قلبيًّا يفيد اليقين، ونصب مفعولين اثنين، **الأول**: التاء المتحولة نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول، **والثاني**: «الوفيَّ»، ونَصْبُ فعل (درى) لمفعولين قليل، والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء نحو: «دريتُ بِكذا»، كما سيأتي في الشرح.

(٢) مضى التعريف به، وقد أسلفنا أن أبا حيان تتعدد آراؤه في المسألة الواحدة، وهذه منها، فإنه ذهب في كتاب «غاية الإحسان» إلى أن (درى) من أخوات (ظن)، فقال: «وهي (زعم) و(حجا) و(جعل) و(علم) و(وجد) و(ألفى) و(درى) و(ظن) و(حسب) و(خال) و(رأى) و(صير) و(رد) و(ترك) و(اتخذ) و(سمع) المعلقة بعين»، ثم ذهب في كتابه «التذييل» إلى أنها ليست من أفعال الباب فقال: «ولم يذكر أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى اثنين، ولعل قوله: (دُريتَ الوفيَّ العهدَ) من باب التضمين، ضُمِّنَ ذلك معنى (علمت) والتضمين لا ينقاس، ولا ينبغي أن يجعل أصلًا حتى يكثر ذلك، ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل»، فانتبه.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، الشاهد فيه استعمال المضارع من «زعم» بمعنى فعل =

٧٥ ـ ....(عَدَّ) مُبْتَدًا وخَبَرَا
٧٦ ـ (حَجَا).......................... ....

ومنه ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ﴾ الآية [التغابن: ٧]، والأكثر استعمال (زعم) فيما يشك فيه، وقد تأتي للعلم كقول أبي طالب[١]:

ودعوتني وزعمتَ أنك ناصحٌ ... ولقد صدقتَ وكنتَ ثَمَّ أمينا

(عَدَّ) بمعنى: (ظن)، قال:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ... ولكنما المولى شريكك في العدم[٢]

فإن كانت بمعنى: (حسَب) بالفتح تعدى إلى واحد، كـ«عددت القوم»، قوله: (**مبتدًا وخبرًا**) مفعول لقوله: (انصب) أول البيت، (**حَجَا**) بمعنى: (ظن) قال:

= الرجحان، ونصب به مفعولين، **أحدهما**: ياء المتكلم، **والثاني**: جملة «كان» ومعموليها، قال في «الدّر المصون»: (والزعم ـ بفتح الزاي وضمها وكسرها ـ مصدر زعم، وهو قول يقترن به اعتقاد ظني، قال ابن دريد: «أكثر ما يقع على الباطل»، وقال ﷺ: «**بئس مطية الرجل زعموا**») قلت: رواه أبو داود وأحمد، والأكثر في (زعم) أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) المؤكدة، مخففة من الثقيلة ومشددة، وهو ليس لازمًا بل قد تتعدى إلى المفعولين بغير توسط (أن) بينهما، ومنه شاهدنا، وزعم الأزهري أن (زعم) لا تتعدى إلى مفعوليها بغير توسط (أن) واعتبر ما خالف ذلك ضرورة شعرية لا يقاس عليها، وهو مردود لكون القول بالضرورة خلاف الأصل.

(١) أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب الهاشمي القرشي الكناني، عم النبي ﷺ، كفله بعد وفاة جده عبد المطلب، وكان يحبه حبًّا لا يحبه ولده، ولما أظهر رسول الله ﷺ الدعوة إلى الإسلام حماه من قريش، توفي قبل الهجرة بثلاث سنين. والبيت ذكره البغوي في تفسير سورة الأنعام عند ذكر قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُۖ﴾ [٢٦].

(٢) القائل: هو النعمان بن بشير، الصحابي الأنصاري الخزرجي كما في «تخليص الشواهد» و«الدرر» و«شرح التصريح» وهو بلا نسبة في «خزانة الأدب» و«شرح ابن عقيل» و«الهمع».

٧٦ - ....(عَلِمْتُ) و(تَعَلَّمْ) و(تَرَى) (وَجد).............................

قد كنت أحجو أبا عمرٍو أخا ثِقَةٍ   حتى ألمَّت بنا يوما ملماتٌ[(١)]

وقد ترد (حجا) لغير الظن لازمة ومتعدية (عَلِمْتُ) وهي لليقين كـ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ الآية [محمد: ١٩]، وللظن نحو: ﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ﴾ الآية [الممتحنة: ١٠].

تنبيه: تقع (أن) المشددة والمخففة بعد أفعال هذا الباب فتسد مسد الجزئين نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾ الآية [التغابن: ٧]، ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٤٩]، قال الناظم في الاحمرار:

وموضع الجزئين في ذا الباب حل   (أنَّ) و(أنْ) مع الذي بعد استقل

(و) منها (**تعلم**) بمعنى: «اعلمْ» قال:

تعلم شفاءَ النفس قهرَ عدوها   وبالغ بلطف في التحيل والمكر[(٢)]

ولا يستعمل منها الماضي خلافًا لابن السكيت[(٣)] (و)منها (**ترى**) وتكون يقينية وظنية واجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ۝٧﴾ الآية [المعارج: ٦، ٧]، فالأولى للظن والثانية للعلم (**وجد**) وهي لليقين خاصة نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ﴾ الآية [المزمل: ٢٠]، وتأتي - غير ناسخة - لعدَّةِ مَعَانٍ، ويتحد ماضيها ومضارعها في كون الأول بالفتح والثاني بالكسر على قاعدة فعل واوية الفاء في جميع معانيها، والفرق بين معانيها إنما هو باختلاف مصادرها، وقد قلتُ:

(وَجَدَ) في الماضي وفي المضارعِ   مُتَّحِدٌ لا في المصَادِرِ فَعِي
مَوْجِدَةً وُجُودًا او وِجْدَانَا   وَجْدًا وَوِجْدًا جِدَةً أتانا

(١) البيت لتميم بن مقبل في «تخليص الشواهد» و«شرح التصريح».
(٢) البيت لزياد بن سيار في «خزانة الأدب» و«الدرر» و«شرح التصريح»، الشاهد مجيء «تعلم» بمعنى «اعلم» فنصب مفعولين هما «شفاء»، و«قهر».
(٣) تقدمت ترجمته، حُكِيَ عنه «تعلمتُ أن فلانًا خارجٌ»، انظر: حاشية الصبان.

٧٦ - ....(حسبتُ) (هبْ).........

لِغَضَبٍ مَّطْلُوبٍ اَو لِمَا يَضِلْ   والحُبِّ والمالِ الغِنَى كُلٌّ يَدُلْ
وكونُ مكتوبٍ لهُ الوِجَادَهْ   مُوَلَّدٌ و(الفتحُ) قد أفادهْ[(١)]

ومصدر الناسخة (الوجدان) عند الأخفش[(٢)] و(الوجود) عند السيرافي[(٣)]، كما في حاشية يس[(٤)] على التصريح، (حسبت) قال:

حسبتُ التُّقى والجود خيرَ تجارة   رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلا[(٥)]

وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ الآية [البقرة: ٢٧٣]، والغالب مجيئها للظن دون العلم (هب) بمعنى: (ظن) قال:

فقلت أجرني أبا خالد   وإلا فهبني امرأ هالكا[(٦)]

---

(١) قال الشيخ: المعاني المذكورة في البيت الثالث تُنَزَّل على المصادر المذكورة في البيت الثاني، فوجد عليه موجدة إذا كان للغضب، ووجد مطلوبه وجودًا... إلخ، والعزو في آخر الأبيات لـ«فتح الباري»، كتاب العلم من شرحه لـ«صحيح البخاريّ».

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، نحوي عالم بالأدب، أصله من سيراف من بلاد فارس، تفقه في عمان وسكن بغداد فتولى نيابة القضاء وتوفي فيها، وكان معتزليًّا، له: «الإقناع» في النحو أكمله بعده ابنه يوسف ـ وهو كأبيه أديب لغويّ ـ و«أخبار النحويين البصريين»، و«صنعة الشعر»، و«البلاغة»، و«شرح المقصورة الدريدية»، و«شرح كتاب سيبويه».

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، و«حسبتُ» فيه تفيد اليقين كما هو ظاهر، والغالب مجيئها للظن دون العلم كما سيأتي للشارح.

(٦) القائل: عبد الله بن همام السلولي كما في «التخليص» و«الخزانة» و«الدرر»، شاعر أموي حسن الشعر، وليس يخفى عليك الشاهد ولا وجه الاستشهاد، واعلم أنّ «هب» هذه فعل جامد لا يتصرف، ولا يأتي منه مضارع ولا ماضٍ بل هو ملازم للأمر، والغالب فيه أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما هنا، وقد يدخل على «أنّ» المؤكدة ومعموليها، ولمْ يرتضه ابن سيده والجوهري والجرمي بل عدّوا دخوله عليها لحنًا، وهو مردود لوروده عن العرب كما في حديث عمر في مسألة المشتركة حين قال له صحابيٌّ: «هب أن أبانا كان حمارًا، أليست أمّنا واحدة؟» لكنه قليل.

٧٦ - .... وَ(ردَّ) (صيّرَا)

٧٧ - (جَعَلَ) معْ (تَرَكَ)..

وعدّها بعضهم مما يفيد في الخبر رجحانًا فقط (ورد) نحو: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ الآية [البقرة: ١٠٩]، وكقوله:

فرَدَّ شعورَهن السودَ بيضًا ورَدَّ وجوهَهن البيضَ سودَا[(١)]

(صَيَّرَا) كقوله:

ولَعِبَتْ طيرٌ بهم أبابيلْ فصُيِّرُوا مِثْلَ كَعصفٍ مأكولْ[(٢)]

ثم قال: (جعل) وهي للظن خاصة نحو: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ الآية [الزخرف: ١٩]، وتكون للتصيير نحو: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ۝٢٣﴾ الآية [الفرقان: ٢٣]، ولها معان أخرى جمعها بعض الشيوخ بقوله:

للظن والإيجاب والإيجاد وللشروع واشتها السفاد

(جعل) والتسمية التصيير سبع معانيها لدى التفسير[(٣)]

(معْ) بالإسكان (ترك) نحو: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ الآية [الكهف: ٩٩]، وقال:

وربيتُه حتى إذا ما تركتُه أخا القوم واستغنى عن المسْحِ شارِبُه[(٤)]

---

(١) اختلف في قائل هذا البيت اختلافًا كثيرًا، فنسب لعبد الله بن الزبير كما في ملحق ديوانه و«تخليص الشواهد» و«المقاصد النحوية» و«شرح الحماسة» للمرزوقي، وقيل: هو لأيمن بن خريم كما في ديوانه، وقيل: لفضالة بن شريك كما في «عيون الأخبار» و«معجم الشعراء»، ونُسب كذلك للكميت بن معروف كما في «ذيل الأمالي».

(٢) الرجز لرؤبة في كما في «الخزانة» و«شرح التصريح»، وجه الاستشهاد نصب مفعولين بـ(صُيِّرُوا) **الأول**: واو الجماعة النائبة عن الفاعل، والثاني قوله: «مِثْلَ»، قال القرطبي: وأدخل الكاف في «كعصف» للتشبيه مع «مثل» نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

(٣) لم أُمَيِّز قائلها.

(٤) البيت لفرعان بن الأعرف في «الدرر» و«شرح الحماسة» للمرزوقي وللتبريزي، =

٧٧ ـ .... ثم (اتخذا) (وهب) مع (أصار) ثم (تخِذا)

وهي للتصيير خاصة (ثم اتخذا) نحو: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ الآية [النساء: ١٢٥]، ومعناه: صيّره، (وهب) كقولهم: «وَهَبَنِي اللهُ فداك»؛ أي: صيرني (معْ) بالإسكان (أصار) بالهمزة، كقوله:

حتى أصارته الليالي لقًى ... يَعَافُهُ مَنْ كان منه قريبْ[(١)]

(ثم تخذا) بالتخفيف كقوله:

تخِذْتُ غَرَازِ إثرَهُم دَلِيلَا ... وَفَرُّوا في الحجازِ ليُعْجِزُوني[(٢)]

= وفرعانُ هذا شاعر لصّ، ذكره المرزباني فقال: «مخضرمٌ له مع عمر بن الخطاب حديث في عقوق ولده منازل». اهـ. وَكَانَ مَنَازِلُ ابْنُه قد عقه وتغمد حَقَّه، فأنْشأ هذه الأبيات يذمه، الشاهد فيه نَصْبُ «ترك» لمفعولين؛ الهاء التي هي ضمير الغائب و«أخا القوم»، لكن قال الخطيب التبريزي: (نصبَ «أخا القوم» على الحال من الهاء في «تركته»، وجاز كونه حالًا وإن كان معرفة في اللفظ لأنه لا يعني قومًا بأعيانهم، وإنما يريدُ تركتُه قويًّا لاحِقًا بالرجال). انتهى، يعني: أن الذي سوّغ وقوعه حالًا مع كونه معرفة كونه جاء مضافًا إلى محلى بـ«أل» والحال لا يكون إلا نكرة، ولا يكون البيت حينئذ شاهدًا لما نحن بصدده، ولكن المعروفُ الأوّلُ، وهو الذي عليه جمهور المعربين.

(١) من المقامة الفارقية للحريري، و«لقًى» معناهُ طريحًا، من شرح المقامات للشريشي.

(٢) البيت لأبي جندب الهذلي في «شرح أشعار الهذليين» و«شرح التصريح»، وهو بهذا اللفظ في جلّ كتب الشواهد، و«غَرَازِ» كقَطَام وسَحاب، موضع كما في القاموس، ورُويَ (غران)، قال أبو سعيد الحسن بن الحَسين السُّكَّريّ شارح ديوان الهذليينَ: «غران وادٍ»، وقال ياقوت: «غران: واد ضخم بالحجاز بين ساية ومكة»، وفي البيت دليلٌ على ثبوت (تَخِذَ) ثلاثيًّا مِن بابِ عَلِمَ، ومِن أدلته قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] في قِرَاءَة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب، وفي الأشموني «وقول الجوهري في (اتخذ) إنه افتعل من الأخذ وهمٌ، وإنما التاء أصل وهو من (تَخِذَ) كـ(اتَّبَعَ) من (تَبِعَ)، قال أبو علي: «(قال بعض العرب: تخذ بمعنى: اتخذ»، وقال أبو عمرو «تخذت: اتخذت»، ولغة هذيل «تخذت»، ونازع الزجاج في وجود مادة: (تَخِذَ) وزعم أن أصله (اتخذ) وحذف، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم: تَخِذَ يتْخَذُ تَخْذًا، وذهب بعض المتأخرين إلى أن (اتخذ) مما أبدلت فاؤه تاءً على اللغة الفصحى؛ لأن فيه لغة وهي (وَخَذَ) بالواو، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن؛ لأنهم نصوا على أن (اتَّمَنَ) لغةٌ رديئة». انتهى.

٧٨ ـ (وهب) (تعَلَّم) صيغةَ الأمر لَزِمْ وما لها لما تصَرَّفَ الْتُزِمْ
٧٩ ـ وأَلْغِ إن تَوَسَّطَ العامِلُ أوْ أُخِّرَ والإعمَال جائزًا رَأوْا

وكل هذه الأفعال المذكورة في البيت للتصيير إلا (جعل) وعدّ بعضهم منها (نبذ)، وجعل منه: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٠١]، ويزيد بعض نسخ النظم هنا بيتًا وهو:

(وهب) (تعَلَّم) صيغة الأمر لزم وما لها لما تصرف التزم

والمعنى: أن (وهب) و(تعلم) يلزمان (صيغة الأمر) وباقي أفعال الباب يتصرف تصرفًا تامًّا وأن ما تصرف منها حكمه حكم الماضي في العمل والشروط، هذا معنى قوله: (وما لها)؛ أي: ما ثبت لهذه الأفعال (لما تصرف) منها (التزم).

ولما فرغ من ذكر أفعال الباب وعملها شرع يتكلم على حكمين خاصين بهذا الباب وهما: الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلًّا ولا يكون إلا جائزًا، والتعليق وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا ولا يكون إلا واجبًا، وما يتبعهما من الحذف، فقال: (وألغ) الفعلَ المتصرفَ جوازًا، وهذا الإلغاء الجائز في ثلاثة مواضع أحدها: (إن توسط العامل) بين الجزئين كـ«زيدٌ ظننتُ قائمًا» وكقوله:

أَبِالأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُنِي؟ وفي الأراجيز ـ خِلْتُ ـ اللُّؤمُ والخورُ[1]

(أو أخر) عنهما كـ«زيدٌ قائمٌ خلت» ومنه قوله:

هما سيدانا يزعمان وإنما يسودانا إن يَسَّرَتْ غنماهما[2]

(و) بما أن الإلغاء لا يكون واجبًا بعكس التعليق فـ(الإعمال) للعامل (جائزًا) حال مقدم عامله (رأوا) برجحان في الأول، وقيل: بتساو وبمرجوحية

---

(١) البيت لمنازل بن زمعة التميمي المنقري، وهو من شواهد «الكتاب» وغيره، قيل: صواب الرواية «اللؤم والفشل»، الشاهد إلغاء «خال» لتوسطها بين المفعولين، فرفعا على المبتدأ والخبر.

(٢) البيت لأبي أسيدة الدبيري، وهو من شواهد «التصريح» و«أوضح المسالك»، وروايته كذا في «اللسان» و«مقاييس اللغة» لابن فارس، ورُوي (أيْسَرَتْ)، والشاهد فيه إلغاء عمل «يزعم» القلبيّ في معموليه لتأخره عنهما، فرفعا على المبتدأ والخبر.

٨٠ - وأوجِبِ التعليقَ قبلَ مَا لَهْ صدرٌ كـ«لا أدري مَنَ افنى مَالَهْ»

في الثاني لضعفه بالتأخير، وثالث المواضع: الإلغاء مع تقدم العامل كـ«ظننت زيدٌ قائمٌ» بالإهمال، وهو ممنوع عند البصريين، وما أوهمه يُؤَوَّلُ كقوله:

أرجُو وآمُلُ أن تَدْنُوْ مَوَدَّتُهَا ... وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ(١)

أي: «أخاله»، فيكون ضمير شأن (هو) اسمها، وفي هذا البيت تقدير النصب في (أنْ تدنوَ)، وزاد بعضهم رابعًا وهو: إذا تقدم متعلق الفعل عليه كـ«في الدار ظننت زيدًا قائمًا» والإعمال في هذا أرجح من الإهمال.

ثم ذكر التعليق بقوله: **(وأوجب التعليق)** وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا وأشعر قوله: (أوجب) أنه لا يكون إلا واجبًا **(قبل ما)**؛ أي المبتدأ الذي **(له صدر)** (له) خبرٌ مقدمٌ و(صدرٌ) مبتدأٌ مؤخرٌ وجوبًا كما في نظائره، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ الآية [النساء: ١٢]، **(كلا أدري)**؛ أي: «أعلم»، وهي معلقة باسم الاستفهام في قوله **(من أفنى)**؛ أي: أعْدَمَ **(ما له)** وكذا لام الابتداءِ نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ الآية [البقرة: ١٠٢]، و(أيّ) نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ الآية [الكهف: ١٢]، والهمزةِ نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ

---

(١) البيت لكعب بن زهير في ديوانه، قال ابن هشام في أوضح المسالك: «وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:
- **أحدها**: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل «للدينا» ثم حذفت وبقي التعليق.
- **الثاني**: أن يكون من الإلغاء؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضًا، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا قد سبق بـ«ما» النافية، ونظيره «متى ظننت زيدًا قائمًا» فيجوز فيه الإلغاء.
- **الثالث**: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل «إخاله» كما حذف في قولهم: «إن بك زيدٌ مأخوذٌ» انتهى، يعني: أنّ الأصل «إنه» وهو اختيار شيخنا في تخريج البيت.

٨١ - وما بدَا - فاعلمْ - من الجزئينِ يجوزُ حذفُه بدون مَيْنِ

مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ الآية [الأنبياء: ١٠٩]، و(ما) النافية نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ الآية [الأنبياء: ٦٥]، و(لا) و(إن) النافيتين، وكذلك القسم على الأصح كقوله:

ولقد علمتُ لتأتينَّ مَنِيَّتِي إنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا(١)

ثم ذكر الحذف فقال: **(وما)**؛ أي: الذي **(بدا)**؛ أي: ظهر وتبين لقوة الدليل عليه **(من الجزئين)**؛ أي: المبتدأ أو الخبر **(يجوز)** عند الجمهور **(حذفه)** للعلم به **(بدون مين)**؛ أي: كذب، فمثال حذف المبتدأ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٠]، في قراءة (يحسبن) بالياء؛ أي: (بخلهم هو خيرًا لهم)، ومثال حذف الخبر قوله:

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلت المحب المكرم(٢)

أي: لا تظني غيره واقعًا، واعلم أن مسألة الحذف لها أربعة أحوال:

الأول: حذفهما معًا **اختصارًا**؛ أي لدليل، نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ الآية [القصص: ٦٢]؛ أي: تزعمونهم شركائي، وهو جائز إجماعًا ومنه قوله:

بأي كتاب أم بأية سُنَّة ترى حبهم عارًا عليَّ وتحسب(٣)

(١) البيت من معلقة لبيد، وجه الاستشهاد فيه مجيء فعل «علم» القلبي معلقًا عن العمل لوقوعه قبل (لام) جواب القسم، ولذا علق عن العمل في لفظ الجملة فقط، ولولا وجود لام القسم لنصب المفعولين، والتقدير: «ولقد علمتُ منيتي آتيةً» بنصب المفعولين.

(٢) قائله: عنترة بن شداد العبسي من معلقته، الشاهد فيه حذف المفعول الثاني اختصارًا ولقيام الدليل عليه، والتقدير: «فلا تظني غيره واقعًا»، وهو جائز عند جمهور النحاة خلافًا لابن ملكون.

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح فيها الآل الكرام، وهو من شواهد «ابن عقيل» و«المقرب» و«الخزانة» و«التصريح»، الشاهد فيه حذف مفعولي (تحسب)، لدلالة سابق الكلام عليهما، والتقدير: «تحسب حبَهم عارًا عليَّ».

(فصل فيما نصب ثلاثة مفاعيل من أفعال هذا الباب)

٨٢ ـ ثلاثةً بِـ(أعْلَمَ) انصِبْ و(أرى) (حدَّثَ) (نبَّأَ)........................

أي: وتحسبه عارًا، والثاني: جائز عند الأكثر وهو حذفها اقتصارًا؛ أي: لغير دليل، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾ الآية [البقرة: ٢١٦]، ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ الآية [الفتح: ١٢]، ومذهب الأخفش واختاره ابن مالك المنع من الحذف، **الثالث**: حذف أحدهما فقط لغير دليل وهو ممنوع بإجماع، **الرابع**: عكس الثالث وهو الحذف لدليل في أحدهما فقط، وهذا الذي عناه الناظم فيما يظهر، وقد تقدم أن مذهب الجمهور جوازه، والله أعلم.

(فصل فيما نصب ثلاثة مفاعيل من أفعال هذا الباب)

وهي سبعة أفعال ذكر الناظم منها ستة فقال: **(ثلاثةً)** بالتنوين، مفعول (انصبْ)؛ أي: ثلاثة مفاعيل؛ أولها: الذي كان فاعلًا في الأصل (**بِـ**)(عَلِمَ) إذا دخلت عليها همزة التعدية فصارت (**أعلم**) كـ«أعْلَمْتُ زيدًا عمْرًا قائمًا» (**انصب**) كما في المثال فإن أصله «علمَ زيدٌ عمرًا قائمًا»، وأحكام الباب من تعليق وغيره إنما تجري على المفعول الثاني والثالث، إذ الأول أصله فاعل كما تقدم (**و**) كذلك انصبها بـ(رأى) إذا دخلت الهمزة فصارت (**أرى**) نحو: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٤٣]، هذا في (رأى) الحُلْمِيَّة، وكذا البَصَرية نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ الآية [البقرة: ١٦٧]، ولما ذكر (أعلم) و(أرى) لأن العمل لهما بالأصالة ذكر ما ضُمِّنَ معناهما، والأكثر فيه أن يكون مبنيًّا للمجهول فقال: (**حدَّث**) بتشديد الدال؛ كقوله:

أومنعتم ما تسألون فمن ... حُدِّثْتُمُوه له علينا الولاء[1]

(**نبَّأ**) بتشديد الباء نحو: ﴿ينبأكم أنكم إذا كنتم ترابا﴾ الآية، وكقوله:

---

(١) البيت من معلقة الحارث بن حلزة اليشكري، الشاهد فيه إعمال (حدث) في ثلاثة مفاعيل؛ نائب الفاعل وهو ضمير المخاطبين، والهاء في «حدثتموه»، وجملة «له علينا الولاء».

٨٢ ـ .... و(أَنْبَا) (خبّرا)

نُبِّئْتُ زُرعةَ ـ والسفاهةُ كاسمها ـ يُهدِي إليَّ غرائبَ الأشعارِ[(١)]

(وأَنْبَا) بتخفيف الهمزة للوزن؛ أي: (أنبأ)؛ كقوله:

وأُنبِئتُ قيسًا ولم أبْلُهُ كما زعموا خيرَ أهل اليمن[(٢)]

(خَبَّرَا) بتشديد الموحدة؛ كقوله:

وخُبِّرْتُ سوداءَ الغميمِ مريضةً فأقبلتُ من أهلي بمصر أعودها[(٣)]

والفعل السابع: (أخبر) بزيادة الهمزة كقوله:

وما عليك إذا أُخْبِرتني دنفا وغابَ بَعلُك يومًا أن تعوديني[(٤)]

---

(١) البيت للنابغة الذبياني من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى النابغة ذلك لما فيه من الغدر، فتركه زرعة، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده، فقال أبياتًا يهجوه فيها، وهذا البيت أولها، الشاهد فيه إعمال «نبأ» في مفاعيل ثلاثة: أولها: النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني: «زرعة»، والثالث: جملة «يهدي» مع فاعله ومفعوله.

(٢) القائل: الأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب، وقوله: «لم أبْلُه»؛ أي: لم أختبره، ويروى في مكانه «ولم آته»، ويروى أن قيسًا حين سمع هذا البيت قال: «أو شك؟» ثم أمر بحبسه، وجه الاستشهاد فيه تعدي «أنبأ» إلى ثلاثة مفاعيل؛ نائب الفاعل «التاء»، و«قيسًا»، و«خير أهل اليمن».

(٣) هذا البيت للعوام بن عقبة ـ أو عتبة ـ بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان وكَلِفَ بها، فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته وكر نحوها راجعًا وهو يقول أبياتًا أولها بيت الشاهد، ووجه الاستشهاد تعدي فعل «خبر» إلى ثلاثة مفاعيل، هي نائب الفاعل «التاء»، و«سوداء» و«مريضة».

(٤) البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختارات أبي تمام في الحماسة، ولكن روايته ثَمّ «.. إذا خبرتني دنفا.. رهن المنية يوما أن تعودينا»، الشاهد فيه تعدي «أخبر» إلى ثلاثة مفاعيل: نائب الفاعل «التاء»، والياء في «أخبرتني» و«دنفا»، وأنت تلاحظ أن الأفعال المذكورة في شواهد الشارح كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة، واطْرُدْ هذا الأمر في ما لم =

. . . .

تنبيه: اختار ابن مالك في شرح التسهيل في (حدث) وأخواتها كون الثاني منصوبًا بنزع الخافض، والثالث على الحال، واحتج بما سُمع من (نبئت زيدًا) وبسلامته من التضمين في هذه الأفعال، ذكره في التصريح وسكت عليه، قلتُ: وهو عجيب منهما فإن الاقتصار على الأول وحذفه جائز عند الأكثر، ومن الحذف قوله تعالى: ﴿نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝٣﴾ الآية [التحريم: ٣]، ومنه السماع المذكور فلا حجة لابن مالك فيه، والحمل على نزع الخافض ضعيف لأن هذا ليس من مواضع قياسه، وما عداها شاذ كما هو معلوم، فكيف يصح الحمل عليه هنا هربًا من التضمين مع أن التضمين قيل بانقياسه؟ ومع هذا فالمعروف عن ابن مالك ـ على نقل صاحب التصريح عنه ـ أنه يجيز حذف أفعال الباب لغير دليل، وهو مذهب الرَّضِيِّ[١] على ما نقله يس، والله أعلم.



= يُذكر من الشواهد، وقد قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة». استفدته من حاشية محيي الدين على ابن عقيل.

(١) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ ـ من أعمال طبرستان ـ اشتهر بشرحيه على كتابي ابن الحاجب، شرح الكافية في النحو، وشرح الشافية في الصرف، توفي سنة ٦٨٦هـ، أما غيره من الأعلام المذكورين في هذا الباب فقد مضت تراجمهم.

(باب في ذكر المفاعيل)

٨٣ - فعلٌ على اسم واقع به نصبْ ذا الاسم مفعولًا به إن لم ينبْ
٨٤ - وإن يقع فعلٌ على شيئَيْنِ فانصبْ بذاك الفعلِ مفعولَيْنِ
٨٥ - وحذفُ مفعولينِ أو مفعولِ ....

ولما فرغ الناظم من ذكر الناسخ الناصب أَتْبَعَهُ بذكر النواصب وبأقربها إليه وهي المفاعيل، فقال: **(باب في ذكر المفاعيل)** وهي خمسة على الصحيح، أولها: المفعول به، وقد أدخل الناظم فيه المنصوب على الإغراء والتحذير لشمول حده لهما.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(فعلٌ)** مبتدأ **(على اسم)** متعلق بـ**(واقع به)** وهو صفة (فعل)، و**(نصب)** خبرُ المبتدأ وفاعل (نصب) ضمير المبتدأ **(ذا الاسم)** مفعول (نصب)، **(مفعولًا به)** حال من المفعول؛ يعني أن حقيقة المفعول به أنه هو الذي وقع عليه فعلٌ ناصبٌ له لفظًا كـ«رأيت زيدًا» أو محلًّا كـ«مررت به»، ومحل هذا **(إن لم ينب)** هذا المفعول عن الفاعل وإلا فقد تقدمت أحكامه في بابه، فقوله: (فعلٌ) مِثْلُهُ الصِّفَةُ التي تعمل عمَلَهُ، وقوله: (واقع)؛ أي: متعديًا، يُخْرِجُ الفعل اللازم فإنه لا ينصب المفعول به، (نَصَب)؛ أي: نصبه الفعل عند الجمهور، لا بالفاعل ولا به وبالفعل ولا بمعنى المفعولية خلافًا لزاعمي ذلك، قال: **(وإن يقع فعل)** من الأفعال المتعدية **(على شيئين)**؛ أي: على مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر **(فانصب)** وجوبًا **(بذاك الفعل)** المذكور **(مفعولين)** والأصل تقديم الفاعل منهما في المعنى كـ«كسوتُ زيدًا جُبَّةً» ونحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾ الآية [الكوثر: ١]، وقد يتأخر الفاعل في المعنى لعارض من حصر أو غيره، مثال الأول: «ما ناولت الكتاب إلا زيدًا»، ثم قال: **(وحذف مفعولين)** كـ(أعطيت ووهبت)[١] **(أو مفعول)**

(١) إذ الأصل: (أعطيتُ زيدًا مالًا، ووهبتُ خالدًا معروفًا).

٨٥ ـ .... جـازَ بـلا دلـيـلٍ أو دلـيـلِ

٨٦ ـ والعاملَ احذفَنْهُ إنْ عُلِمَ بَلْ يجب في المثل أو شبه المثل

واحد نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ[(١)] ۝٣﴾ الآية [الضحى: ٣]، واجتمع حذف المفعولين والمفعول في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ[(٢)] وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦﴾ الآية [الليل: ٦] **(جاز)** في الكلام **(بلا دليل)** يدل عليه كما في المثال الأول **(أو دليل)** كما في المثال الثاني[(٣)]، وإنما جاز الحذف مطلقًا لأن المفعول فضلة، ثم هذا البيت ساقط من بعض نسخ النظم، وبعد ذكر حذف المفعول ذكر حذف عامله بقوله: **(والعامل)** بالنصب على الاشتغال، ويجوز الرفع **(احذفَنْهُ)** بنون التوكيد الخفيفة، وحذفه جائز **(إن علم)** بدليلٍ حاليٍّ كـ«القرطاسَ!» لمن سدد سهمه؛ أي: أصب، أو دليلٍ مقاليٍّ كـ«زيدًا» لمن قال: «مَنْ أكرمتَ؟» ويحذف لغير ذلك كالتناسب[(٤)] في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ الآية، **(بل يجب)** الحذف **(في المثل)** وهو كلام شُبِّهَ مَضرَبُهُ بمَوْرِدِهِ كقولهم: «الكلابَ على البقر»؛ أي: «أرْسِلْ»، و«ورائَك أوسعُ لك»؛ أي: «تأخَّرْ» أو «الْزَمْ وراءك»، وإنما وجب الحذف لأن الأمثال لا تُغَيّر[(٥)] **(أو شبه المثل)** وهو

---

(١) الأصل: (قلاكَ).

(٢) لأن (أعطى) يتعدى إلى مفعولين، و(اتقى) إلى مفعول واحد.

(٣) أما المثال الأوّل وهو: (أعطيت ووهبت) فلا دليل فيه على معنى المحذوف، أعني: المُعطَى والعطيّة كليهما، وكذا الموهوب والهبة كليهما، وأمّا المثال الثاني فإنّ ظهور المفعول في «ودّعكَ» دلّ على تقديره كذلك في «قلى».

(٤) أي: تناسب فواصل السورة؛ لأن رؤوسَ الآي أتتْ كلُّها بالياء (الضحى، سجى، قلى، الأولى، ترضى..)، فأوجب اتفاق الفواصل حذف الكاف.

(٥) قال الشيخ موضّحًا: المعنى أن المثل يُروى كما هو ولو كان ملحونًا، ثم يلتمس له وجهٌ في التخريج، قال السيوطي في المزهر: (قاعدة: الأمثال لا تُغيَّر بل تجري كما جاءت، قال ابنُ دريد في الجمهرة وابن خالويه: كانت نساءُ الأعراب يُؤَخّذْن الرجال بخَرَزة يَقُلْن: «يا قَبَلَة اقْبِليه ويا كَرَارِ كُرّيه أُعِيذُه بالينْجَلب» هكذا جاء الكلام وإن كان =

٨٧ - كذاك في الإغراءِ والتحذيرِ معْ   عطفٍ وتكرارٍ لخوفٍ أوْ طَمَعْ

كل كلام اشتهر بكثرة الاستعمال فجرى مجرى المثل في كونه لا يتغير، ومنه: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٧١]؛ أي: (واتُوا خيرًا)، وكذا يجب الحذف في باب الاشتغال الآتي وفيما أشار إليه بقوله: (**كذاك**) يجب الحذف (**في**) باب (**الإغراء**) لغةً التسليطُ على الشيء، واصطلاحًا أمْرُ المخاطَبِ بلزوم أمر يُحمدَ بِهِ (**و**) كذا يجب الحذف في (**التحذير**) وهو لغة التخويف من الشيء، واصطلاحًا تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه، وإنما يجب الحذف فيهما (**معْ**) بالإسكان (**عطف**) بالواو خاصة كـ«أخوكَ والإحسانَ إليه»، ونحو: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴿١٣﴾﴾ الآية [الشمس: ١٣]، بتقدير (الْزَمْ) في الأول و(احذروا) في الثاني (**وتكرار**) كقوله:

أخاك أخاك إن من لا أخا له   كساع إلى الهيجا بغير سلاح[(١)]

وهذا في الإغراء، و«الأسَدَ الأسَدَ» في التحذير، وإنما وجب الحذف مع العطف والتكرار لأنهما بدلٌ من الفعل، والقاعدة: أنه لا يجمع بين البَدَلِ والمُبْدَلِ منه، (**لخوف**) في التحذير (**أو طمع**) في الإغراء، أما إذا عدم العطف والتكرار فيجوز الحذف والذكر، كقولك: «الأسدَ!» وإن شئت أظهرت فتقول: «اِحْذَر الأسدَ»، ومن الإظهار قوله:

خل الطريق لمن يبغي المنار به   وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر[(٢)]

= ملحونًا؛ لأن العَرَب تجري الأمثال على ما جاءت ولا تستعملُ فيها الإعراب). انتهى، والقَبَلة وكرار والينجلب ضرب من الخرز يُؤَخَّذُ بها، وقد أشكل عليّ نسبتهم اللّحن للعرب مع أنهم مصدرُ اللغة، والنحو إنما هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلامهم، فأجابني الشيخ بأن المعنى أن قائلهم ربما أتى بتركيب مخالف للغة الشائعة ومائل عن السَّنَنِ العربي المعروف في مثله من الكلام حال كونه لم تختص به قبيلة من القبائل. انتهى كلامه.

(١) الشاهد لمسكين الدارمي في ديوانه وفي «الخزانة» و«شرح أبيات سيبويه» وقيل أنها لقيس بن عاصم، والشاهد فيه وجوب الإضمار إذا كرر المغرى به، فـ«أخاك» يلزم نصبه بتقدير «الزم أخاك»، و«أخاك» الثاني توكيد.

(٢) البيت لجرير في ديوانه، الشاهد فيه قوله: «خل الطريق» حيث أظهر العامل «خل»، ولو أضمره وقال: «الطريق» لكان أحسن.

٨٨ ـ ومع (إيَّا) نحو «إيَّاك مِنَ اَنْ تطمعَ في مودَّةٍ مِنْ ذِي الإِحَنْ»

ومثاله في الإغراء: «أخاك!» وإن شئت أظهرت فقلت: «اِلْزَمْ أخاك»، ولما كان التحذير قد يكون بـ(إيَّا) ويجب معه حَذْفُ العامل ـ عُطف أم لَا ـ نَبَّهَ على ذلك بقوله: (و) يجب الحذف (مع إيَّا) معطوفًا كـ«إيَّاكَ والشرَّ» أو مكررًا كقوله:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب[1]

ويكون بدونهما (نحو إياك)؛ أي: «احذرْ» (من أن تطمع) (أنْ) في تأويل المصدر؛ أيْ: «مِنَ الطَّمَعِ» (في مودة)؛ أيْ: حُبٍّ (من ذي)؛ أي: صاحِبِ (الإِحَن) بكسرٍ فَفَتْحٍ، جمعُ «إحْنَة»، وهي حِقْدُ الصَّدْرِ، فـ(إيَّاك) في المثال منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره «احذَرْ»، ومعنى المثال: احذر من الطمع في حُبِّ من هو صاحب حِقدٍ فإنه لا خيرَ فيه، وهذا حقٌّ لأن العلماء شرطوا في الصاحب سلامة صدره، ذكره ابن جُزَي[2] في آخر القوانين الفقهية، والله أعلم.



(١) البيت للفضل بن عبد الرحمٰن في «إنباه الرواة» و«خزانة الأدب»، الشاهد فيه قوله: «إياك إياك» حيث كرر الضمير المنفصل جاعلًا من الثاني توكيدًا لفظيًّا للأول.

(٢) محمد بن أحمد، ابن جزي الكلبي الغرناطيّ، أبو القاسم، فقيه عالم بالأصول واللغة، من كتبه: «القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية»، و«تقريب الوصول إلى علم الأصول»، و«الفوائد العامة في لحن العامة»، و«التسهيل لعلوم التنزيل»، و«البارع في قراءة نافع»، توفي سنة ٧٤١هـ.

(باب المفعول فيه)

٨٩ - اسم زمان أو مكان فيه قد وقع فعلٌ فانصبْنْهُ إن فَقَدْ

٩٠ - لفظةَ (في) ظرفا وما فيه وقعْ عامله وحذفُه قد اتَّسَعْ

٩١ - مع قرينة وربما وجبْ ....

(باب) في الثاني من المفاعيل وهو: **(المفعول فيه)** ويسمى أيضًا بالظرف، وأتبعه الناظم للمفعول به لأن الفعل واقع فيه كما أنه في المفعول به واقع عليه ولأن الفعل وما في حكمه يصل إليه بنفسه لا بحرف ملفوظ به وإن كان مقدرًا، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **(اسم زمان)** كـ(يوم) و(ساعة) و(سَحَر) **(أو مكان)** كـ(أمام) و(خلْف) ونحوهما، لا ما كان منه مختصًّا كـ(الدار) و(البيت) فلا تقول: «جلستُ البيتَ» إلا سماعًا كقولهم: (ذهبتُ الشَّامَ)، وضابط المختص أنه ما له صورة وحدود محصورة **(فيه)**؛ أي: الظرف المذكور **(قد وقع)** أو لم يقع فيه **(فعل)** ونحوه، كـ«جئتك اليومَ» و«لم ألقه اليومَ» ونحو: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ الآية [الجاثية: ٢٨]، بخلاف ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٨١]، فليس من هذا الباب وإنما (يومًا) فيها مفعول به لأنه لم يقدّر إيقاعُ الفعل فيه بل إيقاعه به **(فانصبنْه)** وجوبًا **(إن فُقِد)**؛ أي: عُدِم **(لفظة «في»)** بخلاف «جلستُ في الدار» **(ظرفا)** حالٌ؛ أي: حالَ كونه منصوبًا على الظرفية، والظرف لغةً الوعاءُ، وسمي بذلك لأنه لما وقع فيه الفعل وما في حكمه فكأنه صار وعاءً له **(وما)** مبتدأ؛ أي: الذي **(فيه وقع)** من فعلٍ أو ما في معناه **(عامله)** خبر المبتدأ؛ أي: عامل الظرف هو ما نصبه من فعل ونحوه، والأصل في عامل الظرف أن يكون مذكورًا، **(وحذفه)** جوازًا **(قد اتسع)**؛ أي: جاز إذا كان **(مع قرينة)** تدل عليه، وتكون القرينة مقاليةً كقولك: «فرسخين» أو «اليومَ» لمن قال: «كمْ سِرْتَ؟» أو «متى جئتَ؟» **(وربما وجب)** الحذفُ، ووجوبُ الحذف في ستِّ مسائلَ نظمها العلامة مَمُّ[1] رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

---

(١) سبقت ترجمته.

٩١ ـ .... كمثل «زيدٌ مع مَنْ عند العربْ»

وعامل الظرف لذكره احظرا إن يكُ حالًا صفة أو خبرا
أو صلة أو يك عنه ذو العمل مشتغلًا أو يكن الظرف مثل

كـ«رأيت الهلال بين السحاب» وكـ«مررت بطائر فوق غصن» وكـ«زيد عندك» وكـ«الذي عندك» وكـ«يوم الخميس صُمْتُ فيه» وكقولهم: «حينئذ الآن»؛ أي: «كان ما تقول حينئذ»، و«انظر الآن»[1]، هذه أمثلة ما في النظم باللف والنشر المرتب، ومثَّل الناظم للخبر والصلة منها بقوله: (**كمثل**) قولك: (**زيد**) مبتدأ (**مع**) خبر؛ أي: (استَقَرَّ) أو (مُستقِرٌّ) مع (**من**)؛ أي الذي (**عند**)؛ أي استقر عند (**العرب**) فهذا مثال الصلة كما أن الأول مثال الخبر، و(العُرْب) بالضمّ والإسكان، و(العَرَب) بالتحريك، خلاف (العجَم) كما في القاموس.



---

(١) قال السيرافي: «قولهم حينئذ الآن، كلام جرى للعرب، معناه: أن ذاكرًا ذكَرَ شيئًا فيما مضى يستدعي مثله في الحال، فقال له المخاطب: حينئذ الآن. معناه: كان هذا الذي ذكرت حينئذ في الوقت الذي ذكرت». انتهى.

(باب المفعول من أجله)

٩٢ ـ اسم لحرف علَّةٍ تَضَمَّنَا يُنْصَبُ مفعولًا له مُبَيَّنَا

٩٣ ـ نحو «قبلتُ عُذركم تَقْرِيبَا» و«قد ضربتُ ولدي تأديبَا»

(**باب**) المفعول الثالث، ويسمى: (**المفعول من أجله**) بـ«مِنْ»، و«لِأجله» باللام، وهو ما فُعِل من أجله الفعل، وضابطه أنه هو الذي يقال في جوابِ «لِمَ؟»، ويكون عامله أعمّ منه، كـ«جئتك إكرامًا» وقدم عليه المفعول فيه لأن الفعل لا بد له من الظرف، وعرَّفه الناظم بقوله: (**اسم**) مبتدأ (**لحرف علة**) متعلق بـ(**تضمنا**) وهذه الجملة نعت (اسم) (**ينصب**) خبر المبتدأ؛ يعني: أن المفعول لأجله هو الاسم المتضمن لحرف من حروف التعليل، وهي (اللام) و(من) و(في) و(الباء)، وأن حكمه هو النصب، ويصح جرُّهُ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٧٤]، (**مفعولًا له**) حالٌ؛ أي: حالَ كونه مفعولًا له (**مبينًا**) على صيغة اسم المفعول؛ أي: موضَّحًا، ويصح ضبطها بكسر الياء على صيغة اسم الفاعل، فيكون فيه أنه مظهر للحامل على الفعل، مع أن قوله (لحرف علة) مشعرٌ بذلك أيضًا.

وقد شرطوا في المفعول لأجله كونه مصدرًا قلبيًّا مظهرًا لعلة الفعل اتحد مع عامله وقتًا واتحد معه فاعلًا، وفي هذه الشروط خلافٌ والجمهور على اشتراطها، مثال ما توفرت فيه قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ الآية [البقرة: ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ الآية [الإسراء: ٣١]، فإن فقَدَ شرطًا من شروطه جرّ بحرف التعليل نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ الآية [الأنعام: ١٥١]، ومثَّل الناظم بقوله: (**نحو**) قولك: (**قبلت عذركم**) بالراء، وفي نسخة باللّام، والعَذْلُ: اللَّوْمُ (**تقريبًا**)؛ أي: لأجل التقريب إليكم (**و**) كقولك: (**قد ضربت ولدي تأديبًا**)؛ أي: لأجل التأديب وفي هذا المثال إشكال، وهو أن فيه تعليلَ الشيءِ بنفسه، إذ الضربُ هو

. . . .

التأديب، ولا يصح تقدير «إرادة التأديب» إذ يصير المعنى: «أدبته أو ضربته لإرادة التأديب أو الضرب» وفيه ركاكة لا تخفى، ويجاب بأن المراد بالتأديب أثرُهُ وهو التَّأدُّبُ؛ أي: «ضربتُه لأجل أن يتأدب»، فيكون وجود الضربِ علةً في وجود التأدب، قاله الخضري، قلت: وبِمَا أجاب به يتضح لك أن نصب الناظم له صحيحٌ، لأنه بهذا المعنى قلبيٌّ، فتأمل، والله أعلم.



(باب المفعول معه)

٩٤ ـ اسمٌ تلا (وَاوًا) كـ(معْ) ومتبعه   معمولُ كالفعل فمفعولٌ مَعَهْ
٩٥ ـ إن كان فضلةً وبالفعل نُصِبْ   ....

(**باب المفعول**) الرابع وهو: المفعول (**معه**) وأخَّرَهُ الناظم لكون العامل لا يصل إليه إلا بالحرف ولخلافهم في قياسه، وغيرُهُ من المفاعيل بخلاف ذلك كما تقدم (**اسم**) لا فعلٌ (**تلا**)؛ أيْ: تَبِعَ (**واوًا**) خاصة من حروف العطف لكونها لمطلق الجمع، وشرطها أن تفيد المعية كما قال: (**كـ«مع»**) بخلاف «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» بنصبِ «تشربَ» لأن متبوعها فعلٌ، و«اشترك زيد وعمرو» و«رأيت زيدًا وعمرًا» إذا كنت رأيته قبلَهُ[1]، فليس منه (**ومتبعه**)؛ أي: والحال أن ما عطف عليه (**معمول كالفعل**) من كل اسم فيه معنى الفعل وحروفه كـ«سرت والنيل» و«أنا سائر والنيل» بخلاف «كل رجل وضيعته» و«هذا لك وأباك» ومما ندر من الأخير قوله:

لا تحبسنّك أثوابي وقد جمعت   هذا ردائي مطويًّا وسربالا[2]

خلافًا لأبي علي الفارسي[3]، فجملة شروط الباب ستة؛ كونه اسمًا، وكونه فضلةً، وكونه بعد الواو، وكونها بمعنى (مع)، وكونه بعد جملة، وكونها فعلًا أو شبهه، قوله: (**فمفعول معه**) خبر المبتدأ الذي هو (اسمٌ تلا) (**إن كان**) الاسم الواقع بعد الواو (**فضلة**)؛ أي: يصح إسقاطه مع ما بعده، بخلاف «اشترك زيد وعمرو» فما بعد الواو لا يصح إسقاطه لأن فعله لا يستغني بما قبل الواو عما بعدها (**وبالفعل**) الذي قبله لا بغيره (**نصب**) ثم نَصْبُهُ قد يكون

---

(١) أو بعده، المعنى: أنك لم ترهما معًا في آن واحد.
(٢) البيت من شواهد «التصريح» و«الأشموني» قال العيني: «لم أقف على قائله»، والشاهد فيه مجيء «سربالًا» منصوبًا على أنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل، وإنما تقدمه ما يتضمن معناه، وهو قوله: «مطويًّا»، وأجاز أبو علي أن يكون العامل «هذا».
(٣) بناءً على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل، كالإشارة والتنبيه والظرف، وقد تقدمت ترجمة أبي عليّ.

٩٥ ـ .... نحو «استوى ماءُ الأضاةِ والخَشَبْ»

واجبًا إذا لم يَصِحَّ الفعل مما بعد الواو (**نحو**) قولك: (**استوى**)؛ أي: اعتدل (**ماء الأضاة**) وهي مستنقع الماء (**والخَشَبْ**)؛ أي: الخشبة، وذلك كناية عن كثرته، وفي نسخة (الخُشُب) بضم الخاء والشين جمع خشبة، و«أنا سائرٌ والنيلَ» أو «الطريقَ» وما يجوز فيه الوجهان كقولك: «مررت بزيد وعمرًا» إلا أن العطف أوْلى من النصب، وعكسه وهو ما ترجح فيه النصب على العطف نحو: «قمت وزيدًا» فتحصل أن له ثلاثة أحوال، وقد يجب النصب بمحذوف نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ الآية [الحشر: ٩]، وكقوله:

عَـلَّـفْـتُـهَـا تِـبْـنًـا ومـاءً بـاردا حـتَّـى شَـتَـتْ هـمـالـةً عـيـنـاهـا[1]

ومنه: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ الآية [يونس: ٧١]، ومنهم من يجعله من باب التضمين، والله أعلم.



---

(١) الرجز بلا نسبة في «أوضح المسالك» و«الخصائص» و«شرح التصريح» و«شرح شواهد المغني»، والمعنى: قد أشبعت الدابة تبنًا وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب، واستشهد به على عدم صحة مجيء «ماء» مفعولًا معه كما زعم ابن عقيل لانتفاء المصاحبة، حيث إن الماء لا يصاحب التبن في العلف، أو إن الدابة لا تشرب الماء في أثناء تناولها العلف، فلا يتحد الزمان، وبالتالي فلا ينتصب على المفعولية «المفعول معه» لأن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركًا لما قبله في زمان تسلط العامل عليه، لاشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة، وذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي وغيرهم إلى أن «ماء» معطوف على قوله «تبنا» بعد التأويل في العامل؛ أي: لا يبقى معنى علفتها «أطعمتها» كما هو معناه الوضعي، بل يضمن معنى أعمَّ منه كأن يراد به مثلًا «قدمت لها» أو «أنلتها» أو «أعطيتها» ونحوه. اهـ من حاشية البقاعي على «أوضح المسالك».

(باب المفعول المطلق)

٩٦ ـ مصنوعُ مسندٍ له فحَقَّقَا يدعونَهُ المفعولَ أعني المطلقا

٩٧ ـ ومصدرًا يقع أو كمصدرِ منتصبًا بمُظْهَرٍ أو مُضْمَرِ

(**باب المفعول المطلق**)، هذا هو المفعول الخامس، وسُمِّيَ (مطلقًا) لكون **الفعل يصل إليه بدون حرف ظاهر ولا مقدر**، قال الناظم ﷺ: (**مصنوع**) بالعين المهملة؛ أي: «الذي صُنِعَ مِنْ» (**مسند**) أو «صُنِعَ منه مسندٌ» على الخلاف في الأصالة في الاشتقاق **هل المصدر أصل للفعل ـ كما هو مذهب الجمهور ـ أو عكسه كما قال به أيضًا محققون**، قوله: (**له**) متعلق بقوله: (**حَقَّقَا**)؛ أي: حقق لهذا المصنوع وهو المصدر، قوله: (**يدعونه**)؛ أي: يسمونه، وهو خبر المبتدأ (مصنوع) (**أعني**) بذلك المفعول (**المطلقا**) سمي بذلك لإطلاقه عن الحرف، مثاله: «علَّمَ تعْلِيمًا»، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ الآية [النساء: ١٦٤]، فـ«تعليمًا» و«تكليمًا» مماثلة لفعلها في الاشتقاق، وهذا مقصود الناظم بـ(الصناعة)، ولما كان وقوعه على هذه الحال هو الأصل إما في اللفظ والمعنى كالمثال، أو في المعنى فقط كـ«قمت وقوفًا» وقد يأتي على غيرها، بيَّنَ ذلك بقوله: (**ومصدرًا**) حالُ (**يقعُ**) وهذا هو الأصل فيه (**أو كمصدر**) في الدلالة على معنى المصدر من كُلِّيَّةٍ نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ الآية [النساء: ١٢٩]، أو بَعْضِيَّةٍ نحو: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ٤٤﴾ الآية [الحاقة: ٤٤]، أو آلةٍ كـ«ضربته سوطًا» ونحوها، حالَ كونِ المصدر (**منتصبًا**) وجوبًا (**بمُظهَر**) في الكلام كما تقدم في الأمثلة (**أو مُضمَر**) جوازًا في غير المؤكد، وأما المصدر المؤكد فلا يحذف عامله، مثال نصبه بمضمرٍ ـ أي محذوفٍ جوازًا ـ قولك: «قدومًا مباركًا» لمن قدم عليك، وهذا يسمونه: (الحذف لدليل الحال)، ومثال دليل المقال: «إصابتين» لمن قال: «كمْ أصبت؟».

٩٨ - لِلنَّوعِ والعددِ والمؤكدِ ... يُقْسَمُ والمبدَل من فعلٍ زِدِ

ثم المصدر على ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله: **(للنوع)** وهو ما بيَّن نوعية الحدث، كـ«قمت قيام الأفاضل» **(والعدد)** كـ«ضربته ضربتين» أو «ضربات» فيُبيّن كمّيته **(والمؤكد)** وهو الرافع للمجاز[1] كـ«ضربته ضربًا» ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ الآية [النساء: ١٦٤]، **(يقسم)** المصدر إلى هذه الثلاثة **(والمبدل من الفعل)** وهو الذي يمتنع معه ذكر فعله لأنه بدل منه، كـ«سمعًا وطاعة» و«أهلًا وسهلًا» **(زد)**؛ أي: زده على أنه من أنواع المصدر.

تنبيه: المبدل من الفعل نوعان:

النوع الأول: مصادرُ لا أفعالَ لها كـ(ويح) و(ويل) ونظائرهما، المجموعة في قول الزبيدي[2] في «تاج العروس»:

ويخٌ وويحٌ ثمَّ ويسٌ بعده ... ويه وويل ثم ويب عده

ست تمام ما لهن سابع ... يدرى لهذا من لِقَوْلي سامع

والنوع الثاني: ما لَهُ فعلٌ مستعمَلٌ، وهو إما مستعمل في الطلب كـ«سَقْيًا لزيدٍ ورَعْيًا» و«جَدْعًا له وكَيًّا» وكـ«قيامًا لا قعودًا» ومنه: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ الآية [محمد: ٤]، وقوله:

فصبرًا في مجال الموت صبرا ... فما نيل الخلود بمستطاع[3]

---

(١) بيّنه شيخنا فقال: «أي: أنّه رَفعَ أن يكون التكليمُ وقع من غير الباري والضربُ من غير المتكلّم، أو أن التكليمَ والضربَ كنايةٌ عن غيرهما، فإرادة المجاز محتملة له، والمصدرُ رافع لذلك».

(٢) محمّد بن محمّد الحسيني الزَّبيدي، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، له: «تاج العروس من جواهر القاموس»، و«إتحاف السادة المتقين» شرح به إحياء الغزالي، توفي سنة ١٢٠٥هـ.

(٣) القائل: قَطَرِيُّ بن الفجاءة الخارجي التميمي، رأس الخوارج، وأحد الأبطال المذكورين، خرج في مدة ابن الزبير، له وقائع مشهورة في التغلّب على بعض نواحي فارس، أرسل إليه الحجاج جيشًا عظيمًا فأصيب، وقتله الجند بعد ذلك وأُرسل رأسه إلى الحجاج، وهذا البيت من شواهد «التصريح» و«الأشموني»، ووجه الاستشهاد فيه =

. . . .

وكـ(أَتوانيًا وقد جَدَّ قُرَناؤُك؟) وقوله:

أَعَبدًا حلَّ في شعبى غريبا ألؤما لا أبا لك واغترَابا[1]

وإما واقع في الخبر كقولهم عند تذكر نعمة أو شدة: «حمدًا وشكرًا لا كفرًا» ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ الآية [محمد: ٤]، وحذْفُ العامل ونصْبُ المصدر واجب في نوعيه، فشُدَّ يديك بهذا فإنه يفتح أمامك إشكالات كثيرة للنحاة في هذا الباب، والله أعلم بالصواب.



= مجيء المصدر «صبرًا» مكررًا في البيت، وهو قائم مقام فعل الأمر، وحذف عامله هنا واجب إجماعًا؛ لأن ابن مالك وغيره من النحاة يرون وجوب الحذف إذا كان المصدر واقعًا موقع فعل الأمر بلا قيد، وابن عصفور ومن تبعه يرون أن تكرار المصدر القائم مقام فعل الأمر يوجب حذف المصدر، وقد تحقق هنا الشرطان، فلا خلاف في وجوب حذف العامل. اهـ من حاشية البقاعي على ابن هشام.

(١) البيت لجرير في ديوانه، و«شعبى» بألف مقصورة اسم جبل، وقد وقع «لؤمًا» و«اغترابًا» مصدرًا نائبًا عن فعله بعد الاستفهام التوبيخي، فحذف عامله وجوبًا باتفاق.

(باب الاشتغال)

٩٩ - إن شَغَلَ العاملَ عما يعملُ ... فيه ضميرُه وما يتصلُ
١٠٠ - به فذو الضمير قبلُ عملا ... فيه مقدرٌ كما قدِ انجلى
١٠١ - وارفعْهُ إن شئتَ ....

(**باب الاشتغال**) هذا الباب يصح رفعه فيكون من المرفوعات ونصبه فيكون من المنصوبات، والشغل بالضم وبالفتح وبضمتين وبفتحتين ضد الفراغ، قاله في القاموس، وحقيقة الاشتغال ما ذكره الناظم رَحِمَهُ اللهُ بقوله: (**إن شغل**) فعل ماض (**العامل**) مفعوله (**عما**)؛ أي: عن الذي (**يعمل فيه**) العامل وفهم منه اشتراط صلاحية العامل للعمل في الاسم السابق، وقوله: (**ضميره**) فاعل (شغل)، والمعنى: أن الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل ناصب لضميره، كـ«زيد ضربته»، ونبَّه بقوله: (العامل) إلى أن الناصب للضمير قد يكون فعلًا أو شبهه مما يعمل عمله بشرط اتصاله بالاسم السابق فأركان الاشتغال ثلاثة؛ شاغل وهو الضمير، ومشغول وهو العامل، ومشغول عنه وهو الاسم السابق، فلا بد من هذه الثلاث (**وما يتصل به**) الواو بمعنى (أو)، و(يتصل) بمعنى «يَرتبِطُ»، والضمير في (به) للاسم السابق؛ أي: الضمير إمَّا أن يتصل بالفعل كـ«زيد أكرمته» لكون المعنى للاسم السابق وإما أن يتصل بِمُلابسٍ للاسم السابق لكون المعنى له، كـ«زيد أكرمت أخاه» (**فذو الضمير**)؛ أي صاحب الضمير (**قبلُ**) بالبناء على الضم؛ أي: قبل العامل (**عملا فيه**) إن كان منصوبًا (**مقدر**) وجوبًا من لفظه كـ«زيدا أكرمته»؛ أي: أكرمت زيدًا أو من معناه كـ«خالدًا مررت به» أو «ضربت أخاه» بتقدير «جاوزْتُ» في الأول و«أهنْتُ» في الثاني (**كما قد انجلى**)؛ أي: اتضح، قَصَدَ بذلك أن المقدر إما من لفظ العامل المذكور في الاشتغال وإما من معناه كما مثل: (**وارفعه**)؛ أي: الاسم السابق (**إن شئت**) نبَّه به على أن شرط النصب على الاشتغال صحة جواز الابتداء به كما قال بعضهم:

١٠١ ـ .... بِالِابْتِدَا إذا لـم يـل مـا اختَـصَّ بـفـعـلٍ فـخُـذَا

وشرط منصوب في الاشتغال جواز الابتدا به في الحال(١)

(بالابتدا) والجملة بعده خبر عنه كقراءة الحرميَّيْنِ والبصري ﴿وَالْقَمَرُ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ الآية [يس: ٣٩]، وقرأ غيرهم بالنصب على الاشتغال **(إذا لم يل)**؛ أي: يتبع الاسم السابق **(ما اختص بفعل)**؛ أي: أداة تختص بالفعل، وإلا فهو فاعل بفعل محذوف نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ الآية [التوبة: ٦]، وقوله:

إذا باهليٌّ تحته حنظليةٌ له ولد منها فذاك المذرع(٢)

ويترجح نصبه إذا كانت الأداة غالبة في الفعل نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ الآية [القمر: ٢٤]، أو عطف على منصوب قبله للمناسبة نحو: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ الآية [النحل: ٥]، ويجب رفعه على الابتداء إذا ولي أداةً تختص بالاسم، كـ«خرجتُ فإذا زيد يضربه عمرو» ويترجح الرفع فيما عدا ما تقدم لأنه لا تقديرَ فيه، والنصبُ فيه تقدير **(فخذا)** ما ذكره في هذا الباب فإنه جامع لأهم مقاصده، والله أعلم.



(١) لم أظفر بقائله.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه، وباهلة قبيلة من قيس عيلان ذمّها الشعراء قديمًا، ومن أشنعه:

(إذا قيل للكلب يا باهلي عوى الكلب من لؤم هذا النسب)

وحنظلية نسبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبائل تميم، والمذرع الذي أمه أشرف من أبيه، واعلم أن الذي ذكره شيخنا من إعراب الاسم فاعلًا بفعل محذوف قد خالف فيه كثيرٌ من النحاة وذهبوا إلى كون «باهلي» هنا اسمًا لكان المحذوفة بعد «إذا»؛ لأن «إذا» لا يليها إلا الفعل لفظًا أو تقديرًا، ولم يعرب «باهلي» فاعلًا لفعل محذوف لأنه لم يأت بعده ما يفسره، واعلم كذلك أن الأخفش قد احتجّ بهذا البيت على دخول (إذا) على الجملة الاسمية.

(باب التنازع)

١٠٢ - إن يتنازع عاملان في اسم   فواحد يعمل في ذا الاسم
١٠٣ - ويعمل الآخرُ..........................   ....

(**باب التنازع**)، التنازع في اللغة: التجاذب، ومنه قوله:

تنازعها المها شَبَهًا ودُرُّ الـ   ـنُّحُورِ وشاكهت فيها الظباء[(١)]

واصطلاحًا: أن يتنازع عاملان في اسم بعدهما كلاهما يطلبه من ناحية المعنى، كما قال: (**إن يتنازع عاملان**) فأكثر من الفعل المتصرف أو شبهه (**في اسم**) واحد أو أكثر، وأشعر قوله (في اسم) أن التنازع لا يقع في غير الاسم، ولا بد في الاسم أن يتأخر عما تنازع فيه (**فواحد**) من المتنازعين أو المتنازعات (**يعمل**) منهما أو منها (**في ذا الاسم**) المذكور، مثال تنازع العاملين: قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ۝٩٦﴾ الآية [الكهف: ٩٦]، ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ الآية [الحاقة: ١٩]، ومثال تنازع الثلاث مع اتحاد المتنازع فيه قوله:

كساك ولم تستكسه فاشكرن له   أخ لك يعطيك الجزيل وناصر[(٢)]

ومنه مع تعدد المتنازع فيه: «**تسبحون وتحمدون وتكبرون الله دُبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين**»[(٣)] الحديث (**ويعمل**) العامل (**الآخر**) الذي لم يعمل في

---

(١) من قصيدة زهير بن أبي سلمى التي مطلعها: (عَفا من آل فاطمة الجواء)، ويُروى «البحور» بدل «النحور»، والدّرّ مستخرَجٌ من البحر وزينةٌ في النحر، فإضافته إلى أي منهما حسنة.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، الشاهد فيه تنازع ثلاثة عوامل: «كساك» و«تستكسه» و«اشكرن» على معمول واحد هو «أخ»، فأعمِل الأول وأضمِر في العاملين الأخيرين، وفي هذا رد على ابن عصفور الذي قال: «إذا جمع العرب في كلام واحد ثلاثة عوامل وأخروا عنها معمولًا واحدًا اعملوا الثالث منها، وأهملوا الأول والثاني».

(٣) سبق تخريجه، وهو بهذا اللفظ في «صحيح مسلم»، ووجهه تقدم ثلاثة أفعال عاملة، وتأخر معمولين اثنين عنهما، هما الظرف «دبر» ونائب المصدر «ثلاثًا» وهو مفعول =

١٠٣ - .... في ضميرِهِ ....

الظاهر (في ضميره)؛ أي: ضمير المتنازع فيه، ثم إن كان الضمير منصوبًا والمهمل الأول وجب حذفه، كـ«أكرمتُ وأكرمَني زيدٌ» وأما قوله:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارًا فكن في الغيب أحفظ للود(١)

فضرورة عند الجمهور، وإنما وجب حذفه لأنه فضلة، وإن كان المهمل الثاني كـ«أكرمني وأكرمته زيد» فالأولى ذِكر الضمير المنصوب لسلامته من الإضمار قبل الذكر، ويجوز حذفه، ومنه قوله:

بعكاظ يُعْشِي الناظريـ ـن إذا هُمُ لمحوا شُعَاعه(٢)

التقدير «لَمَحُوهُ»، وهذا فيما لا لَبْسَ فيه، وإلا ـ بأن كان فيه لبس ـ فلا حذْفَ، كـ«استعنت واستعان عليَّ زيدٌ بِهِ» وإن كان الضمير مرفوعًا وجب ذكره سواء أعمل الأول أو الثاني كقوله:

= مطلق مبين للعدد، وقد أُعمل الفعل الأخير لقربه فنصب «دبر» على الظرفية و«ثلاثًا» مفعولًا مطلقًا لنيابته عن المصدر، وأعمل الفعلان الأول والثاني في ضميريهما، وحذفا لأنهما فضلتان؛ لأن التقدير «تسبحون الله فيه إياه»، ولو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني والثالث «فيه إياه»، ولو أعمل الثاني لأضمر ذلك بعد الثالث. انتهى من حاشية «أوضح المسالك».

(١) الشاهد من شواهد «التصريح» و«الأشموني» و«الهمع» و«المغني» بلا نسبة، وجه الاستشهاد فيه تنازع كل من العاملين «ترضيه ويرضيك» الاسم الذي بعدهما وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولًا، والثاني يطلبه فاعلًا، وقد أعمل فيه الثاني فرفعه على الفاعلية، وعمل فيه الأول فنصب ضميره، وعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ولم يحذف مع أنه فضلة للضرورة عند الجمهور كما قال الشارح، ولم يوجب ابن مالك في «التسهيل» حذفه بل جعله أولى.

(٢) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في «الدرر» و«شرح التصريح» و«شرح الحماسة» للمرزوقي، الشاهد فيه تنازع الفعلين «يُعشي» و«لمحوا» معمولًا واحدًا وهو «شعاعه»، فأعمل الفعل الأول فكان «شعاعه» فاعلًا، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف هذا الضمير ضرورة، والتقدير: «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه»، والتقدير شاذ لأن فيه تهيئة العامل للعمل ثم حذفه بلا سبب.

١٠٣ ـ .... كـ«جاءني وجئتُ زيدًا» فادْرِهِ

هوينني وهويت الغانيات إلى أن شبن فانصرفت عنهن آمالي[(١)]

و(كـ)قول الناظم: (جاءني وجئت زيدًا) فالضمير في (هوينني) مُظْهَر وفي (جاءني) مُضْمَر (فادره)؛ أي: اعرفه، وإنما وجب ذكر الضمير المرفوع لأنه عمدة.

تنبيه: يشترط في كل متنازعين أن تكون بينهما نسبةٌ حتى يصحَّ تنازعهما، فلا يقال: «قام قعد زيد»، وقد ضبطوا تلك النسبة في خمسة أمور وهي: اشتراكهما في عامل واحد، أو في عطف، أو شرط، أو في سؤال، أو بدل بعض، وقد قلتُ:

وفي التنازع اشركن في عامل أو شرط أو عطف سؤال سائل
عهدت آتوني تسبحونا وجاء في الآية يستفتونا
وبدل البعض لهذا يعلم وإنهم ظنوا كما ظننتم

فقولي: «عهدت» إشارة إلى قوله:

عهدت مغيثًا مغنيًا من أجرته فلم أتخذ إلا فناءك موئلا[(٢)]

وهو شاهد اشتراكهما في العمل حيث عَمِلَ (عهدتُ) في (مغيثًا مغنيًا) وهما تنازعا في (من أجرته)، و(يستفتونا) أعني قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ الآية [النساء: ١٧٦]، وأما ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ﴾ الآية [النساء: ١٢٧] فلا تنازع فيها، والله أعلم.

---

(١) البيت بلا نسبة في «الأشباه والنظائر» و«المقاصد»، وفيه «شبتُ» بدل «شبن»، الشاهد فيه تنازع عاملين على معمول واحد، العامل الأول «هوينني» يطلبه فاعلًا، والآخر «هويت» يطلبه مفعولًا به، وقد أعمل الثاني في المعمول، وأعمل الأول في ضميره، ولم يحذف هذا الضمير لكونه فاعلًا، وهذا يدلك على أنه يجوز الإضمار قبل الذكر في باب الاشتغال اضطرارًا.

(٢) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» و«شرح التصريح» و«المقاصد» وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد فيه، وإنما حذف ضمير العامل الأول لأن في ذكره إعادة على متأخر لفظًا ورتبة من غير ضرورة.

(الاستثناء)

١٠٤ ـ انصب بـ(إلَّا) ما بـ(إلَّا) استُثنِيَا وبعد نفي أبدلنه فادريَا

(الاستثناء)، وهذا الباب من أهم أبواب منصوبات الأسماء، والاستثناءُ لغةً: الإخراجُ، واصطلاحًا: الإخراجُ بـ(إلَّا) أو بأخواتها لِمَا كان داخلًا في الكلام، قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ: **(انصب)** وجوبًا **(بإلا)** إذا كان الكلام قبلها تامًّا مُوجَبًا **(ما بإلا استثنيا)** نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٤٩]، ومعنى التمام: أن يكون المستثنى منه مذكورا، ومعنى الإيجاب: أن يكون مُثْبَتًا غير منفيٍّ، ولما فات الناظم ذكر الشرطين ـ وهما التمام والإيجاب ـ ذكر مفهومهما بقوله: **(وبعد نفي)** أو شبهه وهو النهي والاستفهام **(أبدلنه)** مما قبله نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ الآية [النساء: ٦٦]، **(فادريا)**، إلَّا أن إبدالَه ليس بواجب بل هو راجحٌ، والنصب عَرَبيٌّ جيِّدٌ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ الآية [هود: ٨١]، في قراءة غير المكيِّ[1] وأبي عمرو[2]، ومفهوم قوله: (وبعد نفي) أن الموجَب لا إبدال فيه إلا ما ندر كقوله:

---

(١) أي: ابن كثير براوييه البزي وقنبل، وابن كثير: هو عبد الله بن كثير الدَّاري (قيل له: الدّاريّ لأنَّه كان عطَّارًا، والعرب تسمّي العطار داريًّا، قيل: نسبةً إلى «دارين» موضع بالبحرين يجلب منه الطيب، وقيل غير ذلك)، المكيّ مولدًا، أبو مَعبد، وأصله فارسي، ولد بمكة سنة ٤٥هـ، وهو أحد القُرَّاء السبعة، وإمام أهل مكَّة في القراءة والضبط، تصدَّر للقراءة والإقراء فيها بعد وفاة مجاهد بن جبر، وكان قاضيَ الجماعة في مكة، واعظًا ورعًا كبير الشأن، وهو من التابعين، قرأ عليه القرآن أئمة منهم: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وسفيان بن عيينة، قال الأصمعيُّ: (قلت لأبي عمرو: «قرأت على ابن كثير؟» قال: «نعم، ختمتُ على ابن كثير بعدما ختمت على مجاهد، وكان ابن كثير أعلم بالعربية من مجاهد»)، توفي سنة ١٢٠هـ، فعلى قراءة الجمهور هو لم يَسْرِ بها، وظاهر قراءة أبي عمرو وابن كثير أنه أسرى بها والتفتت فهلكت.

(٢) أبو عمرو ـ واسمه زبّان على الأشهر ـ بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي ثم المازني البصري، أحد القراء السبعة وشيخ العربية، قال ابن خلكان: «كان أعلم =

١٠٥ ـ وإن يكن ما منه يستثنى حُذِفْ يكن كأن عُدِمَ (إلَّا)................

يا خير من مضى ومن يكون إلا النبي الطاهر الميمون[(١)]

وقُرِئ ﴿فشربوا منه إلا قليلٌ﴾ الآية بالرفع[(٢)] **(وإن يكن)** الكلام ناقصًا بأن كان **(ما)**؛ أي: الذي **(منه)** متعلق بقوله: **(يستثنى)** وهو صلة (ما)، واسم كان وخبرها قوله **(حُذِفْ)**؛ أي: إذا كان المستثنى منه محذوفًا كـ«ما قام إلا زيدٌ» و«ما أكرمت إلا زيدًا» و«ما مررت إلا بزيدٍ» ومنه: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ الآية [العنكبوت: ٤٦]، **(يكن)** الكلام على حسب ما يطلبه العامل، هذا معنى قوله: **(كأن عدم «إلا»)** فَيُعْطَى ما بعدها لما قبلها

= الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر، وهو في النحو في الطبقة الرابعة من علي بن أبي طالب»، سمع من أنس بن مالك وقرأ بمكة والمدينة والكوفة والبصرة، أخذ اللغة والنحو من نصر بن عاصم الليثي، وسمع من يحيى بن يعمر ومجاهد وعطاء بن أبي رباح وابن شهاب وغيرهم، كان من أشراف العرب وقد مدحه الفرزدق، قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد والحسن البصري وعاصم بن أبي النجود وعبد الله بن كثير المكي وغيرهم، وانتصب للإقراء في أيام الحسن البصري، قال الأصمعي: «سألت أبا عمرو عن ألف مسألة، فأجابني فيها بألف حجة»، أخذ عنه الأدب أبو عبيدة والأصمعي وغيرهما كثير، توفي سنة ١٥٤هـ.

(١) القائل: أبو نواس يمدح محمد بن الأمين، وقد لحنه ابن الأثير في «المثل السائر» لأنه رفع بعد الاستثناء من الموجب، واعتذر له ابن أبي الحديدة فقال: «إن أبا نواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين كثيرًا، وهذا من جملة مذاهبهم، وقد قال ـ يعني: أبا نواس ـ:

لمن طلل عافي المحل دفين «عفا عهده إلا خوالد جون»

فابتدأ بقوله: «خوالد جون»، وحذف الخبر، وتقديره فإن ابن الأمين لا يفضله، على أن من الناس من رواه «إلا النبي الطاهر الميمون» فنصب اللفظتين الأوليين على الاستثناء من الموجب ونعته، ورفع «الميمون» على حذف المبتدأ، تقديره «هو الميمون»، ويجوز في الوصف إذا كرر أن يتبع وأن يستأنف». انتهى من «الفلك الدائر».

(٢) هذه قراءة أُبيّ والأعمش، ذكره ابن خالويه، وانظره في: «شواهد التوضيح» وفي «البحر».

١٠٥ ـ .... **فاعتَرِفْ**

١٠٦ ـ وكل ما استثنته (غيرُ) جُرَّا وهي كما استثنته (إلَّا) تُجْرَى

١٠٧ ـ كذا (سِوى) (سُوَى) (سَوَاء)........ ....

وتكون (إلَّا) كأنها مفقودة كما تقدم في الأمثلة، وهذا هو المسمى بالتفريغ، ولا يكون في موجِبٍ من الكلام بل في نفي أو ما يصح تأويله به نحو: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ الآية [التوبة: ٣٢]، **(فاعترف)** بما اعترفوا به.

واعلم أن **التفريغ يقع لجميع المعمولات إلا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين**، فلا يقال: «ما سرت إلا والنيل» ولا «ما ضربت إلا ضربًا» ولا «لا تعث في الأرض إلا مفسدًا»، وأما قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ الآية [الجاثية: ٣٢]، فتقديره «ظنًّا ضعيفًا» فالمصدر نوعي لا مؤكد، أفاده الخضري.

ثم قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وكل ما)**؛ أي: الذي **(استثنته «غير»)** وهي اسم اتفاقًا، والأصل فيها أن يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل، وذلك أن قولك: «زيدٌ غيرُ عمرو» بمعنى مغاير له، والموصوف بها إما نكرة نحو: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ الآية [فاطر: ٣٧]، أو كالنكرة نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ الآية [الفاتحة: ٧]، وقد تُضَمَّنُ معنى (إلَّا) كما هنا **(جُرَّا)** فعلُ أمرٍ؛ أي: احكم بوجوب جَرِّه، وتجعلها هي بحسب العامل كـ«ما قام غيرُ زيد» بالرفع، و«ما رأيت غيرَ زيد» بالنصب، و«ما مررت بغيرِ زيد» بالجر **(وهي)** في عملها وأحكامها **(كما)** الذي **(استثنته «إلا» تُجرى)**؛ أي: (غيرُ) يقصد بها مثل عمل (إلَّا) من وجوب النصب بعدها إذا كان الكلام تامًّا موجَبًا، ورجحان الإبدال إن كان منفيًّا، ووجوب التفريغ إن كان ناقصًا، وقوله: (تُجْرَى) خبر المبتدأ (هي) و(كما) متعلق بـ(تُجرى) **(كذا)** يجب جر الاسم الواقع بعد **(سِوَى)** بكسر الأول وفتح الثاني كـ(رِضَى) تقدم أنها اسم، وهذه إحدى لغاتها والثانية: **(سُوَى)** كـ(هُدَى)، وليس منها ﴿مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾﴾ الآية [طه: ٥٨]، بل هذه بمعنى: «مُسْتَوٍ»، الثالثة من لغاتها: **(سَوَاء)** كـ«سماء»، والرابعة: سِوَاء كـ«بِنَاء»،

١٠٧ ـ ....و(عدا) (حاشا) ....

واختلف في (سوى) هل تخرجُ عن النصب على الاستثناء ـ وهو الصحيح عند المتأخرين وظاهرُ الناظمِ الميلُ إليه ومن شواهده قوله:

ولـم يـبـق سـوى الـعـدوا نِ دنَّـاهُـم كـمـا دانـوا[(١)]

وعلى هذا القول هي كـ(غير) معنًى وعملًا ـ أم لا تخرج عن النصب على الظرفية بدليل وصل الموصول به كـ«جاء الذي سواك» و(غيرٌ) لا يوصل بها، وما ورد من خروجها عن الظرفية مخصوصٌ بالشعر، وعليه فهي كـ(غير) معنًى لا عملًا، وهذا مذهب سيبويهِ والجمهور (و) كذلك **(عدا)** يجوز جر الاسم بعدها ونصبه إذا لم تتقدم عليها (ما) وإلا وجب نصب المستثنى بها اتفاقًا، وتقدم أن سيبويهِ يمنع الجرَّ بها مطلقًا، وهي فعلٌ جامدٌ متعدٍّ بنفسه قبل الاستثناء كـ«عدا زيدٌ طورَهُ»؛ أي: جاوزه، ويتعدى بـ(عَنْ) كقوله:

فعدِّ عمَّا ترى إذا لا ارتجاع له وانم القُتُودَ على عَيْرَانَةٍ أُجُدِ[(٢)]

وإذا نصب المستثنى بعدها فهي فعلٌ فاعلُها ضميرٌ مستترٌ كما في أفعال الباب، وإذا جُرَّ بها فهي حرف جرٍّ كذلك، **(حاشا)** أيضًا يجوز جر الاسم بعدها ونصبه، والمشهور أنها حرف جر فقط، وتقدم أن سيبويه يمنع غير الجر بها، و(حاشا) فعلٌ ماضٍ متصرفٌ مُتَعَدٍّ، من قولك: «حاشيته» إذا استثنَيْتَهُ، ولا تصحبها (ما)، وأما قوله:

فأما الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أكرمهم فعالا[(٣)]

---

(١) البيت للفند الزماني «شهل بن شيبان» في «أمالي القالي» و«حماسة البحتري» و«الخزانة» قالها الشاعر في حرب البسوس، الشاهد فيه قوله: «ولم يبق سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلًا لـ«يبق»، وهو جائز عند الكوفيين مطلقًا، شاذٌّ عند البصريين إلا في الشعر.

(٢) البيت من معلقة النابغة التي مطلعها (يا دار ميّة بالعلياء فالسند).

(٣) البيت للأخطل في «الخزانة» و«الدرر» و«شرح التصريح» وليس هو في ديوانه، والرواية في الأشموني وابن عقيل والخزانة وأغلب المراجع: =

١٠٧ - ....(خلا) ....

فنادر، وفيها ثلاث لغاتٍ؛ وهي (حاشا) و(حشا) و(حاش)، وظاهرُ ابنِ مالكٍ في التسهيل أن الأخيرتين في (حاشا) التنزيهية لا الاستثنائية، واعلم أن (حاشا) ثلاثة أنواع؛ **استثنائيةٌ** وهي المذكورة في هذا الباب، وهي حرف جر، **وتنزيهيةٌ** كـ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾ الآية [يوسف: ٣١]، وهي فعلٌ عند الكوفيين، والصحيحُ اسميتها بدليل قراءة من قرأ الآية بالتنوين[١]، وتكون (حاشا) فعلًا متعديًا متصرفًا مشتقًّا من «الحاشية» وهي الجانب، وحمل عليها ابنُ هشامٍ قول الأخطل[٢] «فأما الناس ما حاشا قريشًا» البيت، ومنها قوله:

ولا أُحَاشِي من الأقوام من أحد[٣] ....

(خلا) وهي كـ(عدا) وزنًا ومعنًى واستعمالًا، وقد تَقَدَّمَ أنها متردِّدة بين الحرفية والفعلية، وضمَّنُوهَا معنى (جاوز) لأن مَنْ خَلَا مِنْ شيءٍ فقد جاوزه، والأرجحُ بَعْدَهَا نصبُ المستثنَى بها، ومن شواهد جرِّه قوله:

خلا اللّـهِ لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا[٤]

= رأيت الناس ما حاشا قريشًا فإنا نحن أفضلهم فعالا
لكن رواية الشيخ ثابتة، قال في الخزانة: «وروي أيضًا: (فأما الناس ما حاشا قريشًا) فالفاء في المصراع الثاني فاء الجواب».

(١) قالا في (الكشاف) و«البحر المحيط»: «قرأ أبو السمال: (حاشًا لله) بالتنوين، كما تقول: (رعْيًا لزيد)».

(٢) غياث بن غوث بن الصلت التغلبي، أبو مالك، شاعر نصراني، نشأ في دمشق واتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، وقد غلب عليه لقب «الأخطل» لسفاهته وسلاطة لسانه، توفي سنة ٨٩هـ.

(٣) هذا عجز بيت من معلقة النابغة الذبياني المذكورة قبل قليل.

(٤) البيت للأعشى في «خزانة الأدب» وليس هو في ديوانه، ولم تنسبه سائر المراجع لقائل بعينه، وفي البيت شواهد ثلاثة للنحاة؛ الأول: وقوع «خلا» حرف جرّ وهو الشاهد في مسألتنا، والثاني: تقديم الاستثناء قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه، وهو جائز عند الكوفيين والكسائي والزجاج، ومنع منه البصريون، والذي يقبله الجميعُ هو فقط تقديم المستثنى على المستثنى منه، والشاهد الثالث: قوله: «لا أرجو سواك»، =

١٠٧ ـ ....استثنى وفيها وُجِدَا
١٠٨ ـ نصبٌ وجرٌّ وهي جَرًّا أحرُفُ ونصبًا اَفعالٌ و(ليس) يعرفُ
١٠٩ ـ فيما بها استُثْنِيَ نصب ....

(وفيها)؛ أي: هذه الثلاث (عدا) و(حاشا) و(خلا) (وُجِدَا)؛ أي: ثبت (نصب وجر) ويجب الأول إذا تقدمت (ما) عليها، وأما الثاني فلا يكون واجبًا (وهي جرًّا أحْرُفُ) اتفاقًا كقوله:

أبحنا حيهم قتلًا وأسرًا عدا الشمطاءِ والطفل الصغير[1]

وقوله:

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببُكْمَةٍ فَدِمِ[2]

وقوله:

خلا اللَّهِ لا أرجو سواك[3] ....

(ونصبًا اَفعالٌ) ماضيةٌ جامدةٌ لوقوعها موقع (إلَّا)، وفاعلها ضمير مستتر وجوبًا يعود على البعض المفهوم من الكلية السابقة، وظاهر النظم التسوية بينها في النصب، وقد تقدم أنه ضعيف بعد (حاشا) (وليس) وهي فعل، ويجب نصب المستثنى بعدها لأنه خبرها، وفي الحديث[4]: «ليسَ السِّنَّ والظُّفرَ» (يعرف)؛ أي: يعلم (فيما بها استثني نصب) واسمها ضمير مستتر وجوبًا عائد

= إذ أنه يفيدُ أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولًا به. أفاده محيي الدين في حاشيته على ابن عقيل.

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» و«شرح التصريح» و«ابن عقيل»، الشاهد استعمال «عدا» حرف جر، ولم يحفظ سيبويه الجر بـ(عدا)، ولا ذكره المبرد.

(٢) البيت للمنقذ ـ وهو الجميح ـ بن الطماح الأسدي كما في (الأصمعيات)، والبكمة الأبكم، والفدم الغبي العيّ، الشاهد فيه مجيء «حاشا» حرف جر، ورواه الضبي «حاشا أبا ثوبان» بالنصب، فتكون فعلًا.

(٣) سبق التعليق عليه عند ذكر الشارح له في شاهد الجرّ بـ(خلا).

(٤) رواه بلفظه البخاري ومسلم وغيرهما، وهاك من نصّ الحديث ما يقيم لك معناه: «**ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكُلْ، ليس السن والظفر**».

١٠٩ - .... لا سوى نصب و(لا يكون) قل هما سوا

على البعض المفهوم من الكلية السابقة، كقولك: «قام القوم ليس زيدًا»[(١)] **(لا سوى)**؛ أي: غير **(نصب)** فلا يجوز في المستثنى بـ(ليس) **(و«لا يكون»)** كـ«قام القوم لا يكون زيدًا» ولا بد أن تكون بلفظ المضارع مِنْ (كانَ) وبَعدَ (لَا) خاصةً من أدواتِ النفي، وفاعلُها فاعلُ (لَيْسَ)، **(قل هما)**؛ أي: (ليس) و(لا يكون) **(سوا)**ء في وجوب نصب ما بعدهما وحتْم استتارِ فاعلهما وكونِهما من أفعال هذا الباب، فهذا وجه التسوية بينهما، والله أعلم.



(١) قال الشيخ: (المراد: أنك إذا قلت: «قام القوم ما عدا زيدًا» أنّ المعنى: جاوز القيامُ بعضهم الذي هو زيد).

(باب الحال)

١١٠ ـ الحال وصف مُظْهِرٌ لكُلِّ ما من هيئةِ المعمول كان مُبْهَمَا

١١١ ـ كـ«جاء زيدٌ راكبا» وقد يُرَى مؤكِّدَ الفعلِ........................

(**باب الحال**)، (**الحال**) لغةً: الهيئة، قال الجوهري: الحال ما أنت عليه من خير أو شر، ويجوز تذكيره وتأنيثه، واصطلاحًا: (**وصف**) صريحٌ كـ«جاء زيدٌ مسرعًا»، أو مأوَّلٌ به كالجملة وشبهها كما سيأتي، وخرج بالوصف نحو: «رجعتُ القهقرى» إذ هو نوع من الرجوع، فهو مصدر نوعيٌّ لا حالٌ (**مُظهِرٌ**)؛ أي: مُبَيِّنٌ (**لكل ما من هيئة**)؛ أيْ: صفَةٍ، وهذا يُغني عن قولهم: (مُفهم «في») قاله ابن عقيل (**المعمول**) فاعلًا كان أو مفعولًا، واجتمع مجيئها منهما في قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ الآية [الأنبياء: ٢]، فجملة «استمعوه» حال من مفعول «يأتيهم»، و«هم يلعبون» حال من فاعل «استمعوه» (**كان مبهما**)؛ أي: غير معيّن قبل مجيء الحال (**كجاء زيد**) فيحتمل أنه جاء راجلًا فإذا قلت: (**راكبا**) اتضحت هيئة مجيئه، ومنهم من يُعَرِّفُ الحال بأنها هي التي تأتي في جواب «كيف؟».

ثم الحال إما مؤسِّسَة، وهي التي تفيد معنًى جديدًا ولا يستفاد معناها بدون ذكرها، وهي التي تَقَدَّم التمثيل لها، وإما مؤكِّدَة للمعنى الذي قبلها، وإليها أشار بقوله: (**وقد يُرى**) الحالُ عند الجمهور (**مؤكِّدَ الفعل**) وتوكيدها الفعل على ثلاثة أقسام؛ **توكيد للفظ والمعنى** نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ الآية [النساء: ٧٩]، وكقوله:

أَصِخْ مُصِيخًا لمن أبدا نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب[(١)]

---

(١) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد (التصريح) و(الأشموني)، وأصِخْ معناه استمع، ووجه الاستشهاد فيه مجيء «مصيخا» حالًا مؤكدة من ضمير «أصخ» لفظًا ومعنى، وأنكر الفراء والمبرد والسهيلي مجيء الحال مؤكدة لعاملها، وقالوا: إنها =

١١١ ـ .... كـ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾

١١٢ ـ وانصبْهُ بالفعلِ وشبهه................ ....

أو للمعنى فقط (كـ)قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾ الآية [النمل: ١٠]، وقوله جلَّ: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا﴾ الآية [النمل: ١٩]، فإن الإدبارَ نوعٌ من التَّوَلِّي، والضحكَ أخصُّ من التبسّم، **وقد تكون مؤكدة لصاحبها**؛ كقوله تعالى: ﴿لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ﴾ الآية [يونس: ٩٩]، فـ«جميعًا» حال من فاعل «ءامن» وهو «مَنْ»، وهذا القسم أهمله النحاة، قاله في المغني.

ثم بعد تعريفه للحال أشار إلى حُكمه بقوله: **(وانصبه)** وجوبًا لأنه فضلة ءاتٍ بعد تمام الكلام، وقد يجر بالباء الزائدة كما في قوله:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم ابن المسيب منتهاها[(١)]

ثم نصبه يكون **(بالفعل وشبهه)** من كل ما يعمل عمله، مثال نصبه بالفعل ﴿يَوۡمَ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ سِرَاعٗا﴾ الآية [المعارج: ٤٣]، ومثال نصبه بشبه الفعل «زيدٌ منطلقٌ مسرعًا»، وكقوله:

عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ إمارة أمِنْتِ وهذا تحملينَ طليقُ[(٢)]

= لا تكون إلا مؤسِّسة؛ أي: دالة على معنى لم يستفد من عاملها، وأوّلوا ما خالف ذلك، ومنه شاهدنا هذا فهم يحملون «أصخ» على معنى «استمع»، و«مصيخًا» على معنى «مستمعًا»، وفيه تكلف، والجمهور على الأوّل كما قال شيخنا.

(١) من قصيدة للقحيف بن سليم العقيلي يمدح حكيم بن المسيب، كما في «النوادر» و«الخزانة»، والشاهد قوله: «بخائبة»، حيث جر الحال بالباء الزائدة، وقال أبو حيان: الباء للحال لا زائدة؛ أي: بحاجة خائبة؛ أي: ملتبسة بحاجة.

(٢) البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه وفي «الخزانة» و«الدرر» و«شرح المفصل»، عَدَسْ: اسم صوت لزجر البغل، وهو مبني على السكون كما هو حال أسماء الأصوات، وعباد: هو ابن زياد بن أبي سفيان والي سجستان لمعاوية، يخاطب الشاعر بغلته أن تقف ولا تخاف فهي آمنة، وهذا البيت لم أر من استشهد به على نصب الحال بشبه الفعل غير شيخنا، على عادته في حسن الاستنباط ونبذ التقليد، والنحاة إنما يذكرونه احتجاجًا على جواز استعمال «ذا» اسمًا موصولًا من دون أن يتقدم عليه استفهام =

١١٢ ـ .... وإنْ عـامِلُـهُ بـدا فـحَـذْفُـهُ زُكِـنْ
١١٣ ـ وقد يجي جملةٌ..................... ....

(وإن عامله) غير المعنوي (بدا)؛ أي: ظهر لدليل حالي أو مقالي (فحذفه) جوازًا أو وجوبًا (زكن)؛ أي: عُلِمَ، مثال الحالي: «راشدًا!» لمن قَدِمَ من سفرٍ؛ أيْ: «قَدِمْتَ رَاشِدًا»، ومثال المقالي: قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ الآية [القيامة: ٤]؛ أي: «نجمعها قادرين»، ومثال الحذف الواجب: «ضربي العبدَ مسيئًا» وكقولهم: «أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى؟» بتقدير «إذا كان» في الأوّل و«أتوجد» في الثاني، ويمتنع حذف عامل الحال إذا كان اسم اشارة ونحوه، نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ الآية [هود: ٧٢]، لأنه معنوي، ولبعضهم:

وعامل الحال إذا ما يضعف   كظرف أو إشارة لا يحذف[1]

هذا حكم عامل الحال، وأما الحال فيجوز حذفها، وقد يمتنع إذا توقف عليها الكلام، كما في: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ الآية [الإسراء: ٣٧]، ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ الآية [النساء: ١٤٢]، وقوله:

إنما الميت منْ يعيشُ كئيبًا   كاسفًا بالُهُ قليلَ الرجاء[2]

(وقد يجي) بالحذف للوزن (جملة) اسمية أو فعلية خبرية غير مصدرة بدليل استقبال، ولا بد فيها من رابط، وهو إما الواو كما في: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾

= بـ«مَا» أو «منْ» على رأي الكوفيين، وذلك في قوله: «وهذا تحملين طليق» ولم يمنعهم ـ أعني الكوفيين ـ اتصال حرف التنبيه به من القول بموصوليته؛ لأنهم يرون أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسمًا موصولًا، وقد أشار إلى قضيتنا الأشموني فقال: (وخرج على أن «هذا طليق» جملة اسمية، و«تحملين» حال؛ أي: «وهذا طليقٌ محمولًا»).

(١) القائل: ممٌّ رحمه الله، وقد سبقت ترجمته.

(٢) البيت لعدي بن الرعلاء في «تاج العروس» و«الخزانة»، الشاهد فيه هذه الأحوال الثلاثة «كئيبًا، كاسفًا باله، قليلَ الرجاء» فإن الكلام لا يستغني عنها؛ لأنها إذا أُسقِطت صار الكلام «إنما الميت من يعيش»، وهو ضد المعنى المراد، ويُروى «الرخاء» و«الغناء» بدل «الرجاء».

١١٣ - ....اَو ظرفٌ وما أشبهَه موضعَهُ فلتُعْلَمَا

الآية [يوسف: ٨]، أو الضمير نحو: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ الآية [البقرة: ٣٦]، أو هما معًا كقوله تعالى: ﴿وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ الآية [البقرة: ٢٤٣]، **(أو ظرف)** كـ«رأيت الهلال بينَ السحائب» **(وما أشبهه)** في كونه بمعنى الجملة الجارِّ والمجرور، كما في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ الآية [القصص: ٧٩]، **(موضعَه)** بالنصب، حالٌ من (يجي)، وفيه إشعار بأن الأصل مجيء الحال مفردًا لا جملة.

تنبيه: **الحال يلزم أن تكون متفقة مع عاملها في الزمن** تحقيقًا أو تقديرًا، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ﴾ الآية [الفتح: ٢٧]، فـ«آمنينَ» موافقٌ لِـ«تدخُلُنَّ» تحقيقًا لأن وقت الدخول هو وقت الأمن، و«محلقين» و«مقصرين» موافق له تقديرًا لأنه بعد الدخول، قوله: **(فلتعلما)**؛ أي: ما ذكره في هذا الباب، والله أعلم بالصواب.



(باب التمييز)

١١٤ ـ تمييزٌ المبينُ جِنْسَ مُشْبِهِ عشرينَ أو مركَّبًا منْ قبلهِ

١١٥ ـ أو جنسَ مقدارٍ........................ ....

(باب التمييز) وهو أخو الحال لاشتراكهما في كثير من الأحكام، والتمييز في اللغة هو التفسير، وقد يسمونه بـ(البيان) أو (التفسير)، فيقولون: «منصوب على البيان أو التفسير»، واصطلاحًا: ما أشار الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ إليه بقوله: **(تمييز)** خبر مقدم **(المبين جنس)** مبتدأ مؤخر **(مشبه عشرين)** مضاف إليه (جنس)، وإضافته بيانية؛ أي: (المبينُ) وهو الموضحُ (جنسَ مُشْبِهِ)؛ أي: مماثلِ **(عشرينَ)** تمييز، فتعريف التمييز أنه المُبَيِّنُ جنس ما قَبْلَهُ مِنْ مُبْهَمٍ عدديٍّ كـ«عشرينَ» ونحوها كـ«ثلاثين» و«أربعين»، والمراد: الأعداد من إحدى عشر إلى تسعة وتسعين؛ لأنها هي التي ينصب تمييزها وجوبًا، قال تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ الآية [البقرة: ٦٠]، ﴿هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ الآية [صۤ: ٢٣]، وتقول: «عندي عشرون درهمًا» وفُهِمَ من قوله: (المبينُ جنسَ) أن التمييز في الذوات نظيرُ الحال في الهيئات.

ثم المفتقر إلى التمييز أربعة أنواع؛ **أولها**: العدد، وهو إما جنسًا مفردًا كـ«عشرين» إلى «تسعة وتسعين» **(أو)** جنسًا **(مركبًا)** كـ«أحد عشر» إلى «تسعة عشر»، قوله: **(من قبله)** الضمير يعود على التمييز؛ أي: لا يكون المميز ـ سواء كان معدودًا أو غيره ـ إلا قبل التمييز، فلا يصح تقديم التمييز اتفاقًا فيما كان عامله جامدًا، وعند الجمهور فيما عامله متصرف، وندر قوله:

أنفسًا تطيب بنيل المنى ... وداع المنون ينادي جهارا[(١)]

(أو جنس مقدار) هذا هو النوع **الثاني** مما يحتاج إلى التمييز، والمقدار

---

(١) البيت لرجل من طيّئ في «شرح التصريح» و«شرح عمدة الحافظ»، الشاهد فيه تقديم التمييز على عامله وهو «تطيب»، مع أنه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور، وقياسي عند الكسائي والمبرد ومن ذهب مذهبهما.

١١٥ ـ .... ومُعْجِبٍ وما له من المعمول كالفعل انتمى

ما يعرف به مقدار الشيء، وهو إما مساحة كـ«شبر أرضًا» أو كَيْليٌّ كـ«قفيز قمحًا» أو وَزْنيٌّ كـ«مَنَوَيْنِ عسلًا»، والنوع **الثالث**: ما أجرت العرب مجرى المقادير لشبهه بها وليس بمقدار، كـ«نِحْيٌ سَمْنًا» ومنه: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ الآية [الزلزلة: ٧]، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ۝١٠٩﴾ الآية [الكهف: ١٠٩]؛ لأن «المثقال» و«مِثْل» شبيهان بالمقدار والنوع، **الرابع**: ما كان فرعًا للتمييز كـ«خاتم حديدًا» و«باب ساجا» ولم ينص الناظم على النوعين الأخيرين لأجل الاختصار ولدخولهما تحت المقدار **(ومعجَبٍ)** بالجر عطف على (مقدارٍ)؛ أي: مما يبينه التمييز جنس (معجب)؛ أي: المتعجَبِ منه المبهم، كـ«ما أشجعه رجلًا!» و«لله دَرُّهُ فارسًا!» و«أكْرِمْ به أبًا!» ونحوها، **(وما)**؛ أي: الذي، صلته (انتمى) ءاخر البيت **(له)** متعلق بالصلة **(من المعمول)** حال من فاعل (انتمى) **(كالفعل)**؛ أي: الفعل وما يشبهه من الصفات، وقوله: **(انتمى)**؛ أي: انتسب، وتقرير المعنى الذي انتمى له تمييز النسبة خاصةً كـ«طاب زيدٌ نفسًا» و«هو أطيبُ أبوةً» ونحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ الآية [مريم: ٤]، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ الآية [القمر: ١٢]، حالَ كونهِ معمولًا له هو الفعلُ وشبهه، ومعنى النسبة في قولهم: «تمييز النسبة»؛ أي: نسبته إلى الفاعل أو المفعول كما في الأمثلة.

تنبيه: ما ذكره الناظم هو مذهب الجمهور وخالفهم ابن عصفور[(١)]

---

(١) أبو الحسن، علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور النحوي، الحضرمي الإشبيلي، ولد في إشبيلية، وأخذ النحو والأدب واللغة عن أشهر علماء الأندلس من أمثال الشلوبين والدبّاج، درّس علوم العربية في إشبيلية وحواضر الأندلس مثل شَريش ومالَقة ولُورَقة ومُرسية، وكان يملي مصنفاته من حفظه دون كتاب، له: «المقرب»، و«الممتع»، و«المفتاح»، و«الهلال»، و«المقنع»، و«شرح الجمل»، و«سرقات الشعراء»، و«شرح الحماسة»، توفي بتونس سنة ٦٦٩هـ ودفن في مقبرة ابن مهنّا قرب جبانة الشيخ ابن نفيس، وعدّه ابنُ المنَيِّرِ خاتم النحويين حيث قال ـ كما في «بغية الوعاة» ـ: =

١١٦ ـ وليس تابعًا ولا المضافَ لهْ ولا به (مِنْ) المبين موصلهْ
١١٧ ـ وحكمه النصب وقد تَجُرُّ (مِنْ) تمييزَ ذي تعجبٍ..................

فذهب إلى أن **تمييز النسبة العاملُ فيه الجملةُ قبلَه**، وأنه انتصب عن تمامها، وهو وجيهٌ لدخول المسند الجامد تحته كـ«زيد أبوه عطوفًا»(١)، وأما مبين الجنس كالعدد في «عشرين درهمًا» فالناصب له هو المفرد بلا خلاف والله أعلم.

ثم نبَّه على بعض محترَزات قولهم: (على معنى من)؛ لأن مما يوضح الحد ذكر بعض محترزاته، فقال: **(وليس)** الاسم المذكور هنا على أنه تمييز **(تابعًا)** لما قبله في إعرابه كما في صفة اسم (لا) المنصوب كـ«لا رجل ظريفًا» فهي بمعنى (مِن) غير أنها تابع، قاله ابن عقيل في (المساعد)، **(ولا المضاف له)** كـ«باب ساج» وكالواقع بعد أفعل التفضيل كـ«زيد أفضل رجل» فهو على معنى (مِنْ) لكنه ليس تمييزًا **(ولا به «مِنْ» المبين)**؛ أي: البيانية، وقوله: (المبين) بالرفع نعت (مِن) وهي مبتدأ خبره قوله: **(موصله)**؛ يعني أنه يشترط في التمييز عدم جره بـ(مِنْ) البيانية وسميت «بيانية» لأنها لبيان الجنس وقيل أنها للتبعيض، ثم جره بها يكون جائزًا كما في «رطل مِنْ زيت» في «رطلٌ زيتًا» ويمتنع في حالين وهما إذا كان معدودًا صريحًا كـ«عشرين درهمًا» وإذا كان محولًا بنوعيه عن الفاعل أو عن المفعول فلا يجر بـ(مِنْ).

ثم لما فرغ من حد التمييز شرع في حكمه وما يتبع ذلك فقال: **(وحكمه النصب)** وجوبًا(٢) **(وقد تجرُّ «مِنْ»)** البيانية **(تمييز)** اسم **(ذي تعجب)** وهو كثير كـ«لله درّه من فارس»، ومنه:

= أَسْنَدَ النَّحْوَ إِلَيْنَا الدُّؤَلِي عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ البَطَلِ
بَدَأَ النَّحْوَ عَلِيٌّ وَكَذَا قُلْ بِحَقٍّ خَتَمَ النَّحْوَ عَلِي

(١) إنما وجهه شيخنا لأنه قد لا يكون في الجملة فعل أو وصف أصلًا، نحو «هذا أخوك إخلاصًا» و«أبوك رحمةً».
(٢) فإن سألتَ لِمَ نُصِب؟ وما الذي عمل فيه النَّصب؟ فالجواب: أنهُ من الفضلات وحقُّها =

١١٧ ـ .... وذا زُكِنْ

١١٨ ـ وواجبٌ تنكيرُه وإن يكنْ مُعَرَّفًا فأَوِّلَنَّهُ يَبِنْ

يا سيدًا ما أنت من سيد موطأ الأكناف رحب الذراع[(١)]

لأن تمييز التعجب وإن كان فاعلًا إلا أنه غير محول، والمنع من الجر بـ(من) إنما هو في الفاعل المحول كما تقدم **(وذا زكن)**؛ أي: علم، وكذا مما يجوز جره بـ(من) فاعل «نِعْمَ»، كـ«نعم زيدٌ من رجل»، ومنه قوله:

تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرءُ من رجل تهامي[(٢)]

(وواجب تنكيره)؛ أي: كونه نكرة محضة، خلافًا للكوفيين وابن الطراوة[(٣)] فإنهم أجازوا تعريفه استنادًا إلى ما سُمع من تعريفه، وقد أجاب الناظم تبعًا للجمهور عن ذلك بقوله: **(وإن يكن معرفًا)** في السماع كقولهم: «غبن رأيه» **(فأولنه)** بتقدير تنكيره فتقول: «غبن رأيًا» **(يبن)**؛ أي: يظهر

= النصبُ، وأمّا الناصب لمبيِّنِ الاسمِ فهو ذلك الاسمُ المبهمُ، واختلف في صحة إعماله مع أنه جامد فقيل: شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كـ«عشرين درهمًا» فإنه شبيه بـ«ضاربين زيدًا»، و«رطل زيتًا»، فإنه شبيه بـ«ضارب عمرًا» في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون». انتهى من «شرح التصريح».

(١) البيت للسفاح بن بكير كما في «خزانة الأدب» و«الدرر»، في رثاء يحيى بن ميسرة أحد أنصار مصعب ابن الزبير، وكان يحيى ظل وفيًّا له إلى أن قتل معه، و«من سيدٍ» تمييز مجرور بـ(من).

(٢) قائله: أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، يرثي هشام بن المغيرة، الشاهد قوله: «من رجل»، وهو فاعل في المعنى ولكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه الجر بـ«من».

(٣) أبو الحسين، سليمان بن محمد السبائي المالقي، المعروف بابن الطراوة، أديب نحوي أندلسي، وهو تلميذ الأعلم الشنتمري، له آراء في النحو تفرّد بها، من مصنَّفاته في النحو كتاب «الترشيح»، و«المقدمات على كتاب سيبويه» قال عنه ابن سمحون: «ما يجوز على الصراط أعلم بالنحو منه»، عُرِف بانحيازه إلى آراء الكوفيين والبغداديّين ضد البصريّين، توفي سنة ٥٢٨هـ.

١١٩ - كمثل «طِبْتَ النفسَ يا قيسُ» و﴿مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ ورُبَمَّا اقترَنْ
١٢٠ - بما تلا مزيلَ الاشتباهِ كـ﴿عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ﴾

بالتأويل أنه نكرة لا معرفة، (كمثل) قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت و(طِبْتَ النفسَ يا قيسُ) عن عمرو(١)

أي: «نفسًا» (و) كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ الآية [البقرة: ١٣٠]؛ أي: سفه «نفسًا»، وقيل: النصب في الأمثلة بحذف حرف الجر، والأصل «غبن في رأيه» ثم حذف حرف الجر فانتصب، وفيه ضعف، والصحيح فيه ما تقدم من تأويله بالتنكير فتكون (أل) في «طبت النفس» زائدة كزيادتها في قوله:

علامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحربُ لم تشب لظاها ولم تستعمل البيض والسمرا(٢)

أي: «ملأت رعبًا»، ثم ذكر أن التمييز قد يكون لمجرد التأكيد، هذا معنى قوله: (وربما) وهذه العبارة تشعر بقلة وقوعه مؤكدًا وهو كذلك، حتى منعه بعضهم (اقترن) التمييز (بما تلا)؛ أي تبع (مزيل)؛ أي رافع (الاشتباه)؛ أي اللَّبس، فيكون اقتران التمييز به دالًّا على أنه لمجرد التأكيد (كـ)قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ الآية [التوبة: ٣٦]، فـ(شهرا) مؤكد لمجيئه بعد لفظ (الشهور)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ الآية [الأعراف: ١٤٢]، وقول الشاعر:

---

(١) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، يخاطب قيس بن مسعود اليشكري، وجه الاستشهاد فيه دخول «أل» على التمييز الذي حقّه التنكير، وهذا الدخول ضرورة عند جمهور البصريين، وأما الكوفيون فيجوز عندهم أن يكون التمييز معرفة، وعلى رأيهم فـ «أل» معرفة وليست زائدة، وبعضهم أعرب (النفس) مفعولًا به، وعليه فلا شاهد في البيت.

(٢) البيت من شواهد «الهمع» و«التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» بلا نسبة لقائل معيّن، والرواية ثَمّ (والحربُ لمْ تَقِدْ..)، الشاهد فيه قوله: «ملئت الرعب»، فإنّ «أل» زائدة، والأصل: «ملئت رعبًا» كما قال تعالى: ﴿لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴿١٨﴾﴾ [الكهف: ١٨].

....

ولقد علمت بأن دين محمد   من خير أديان البرية دينا[(١)]

وتقول: «عندي من الدنانير عشرون دينارًا» فالتحقيق ما ذكره الناظم أن التمييز في هذه الأمثلة مؤكد، وحملها على الحال المؤكدة فيه بُعد، ولهذا قال ابن هشام في شرح «القطر»: «والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل» انتهى، **والضابط أنه متى أتى التمييز بعد ما لا يحتاج إلى بيان ذاته فهو تمييز مؤكد** كما قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ، والله أعلم.



(١) البيت لأبي طالب في «خزانة الأدب» و«شرح التصريح» و«شرح شواهد المغني»، الشاهد فيه قوله: «دينا» حيث جاء تمييزًا مؤكدًا لما سبقه.

(باب النداء)

١٢١ - بالهمز نادِ من دنا ثم بـ(يا) و(أيْ) سواه و(أيا) و(آ) (هيَا)

(باب النداء) وهو بكسر النون والمد في الأفصح، ويجوز ضم النون والقصر، واصطلاحًا الدعاء بأحرف مخصوصة، قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(بالهمز)** المقصور كقوله:

أفاطمُ مهلًا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي(١)

(ناد من دنا)؛ أي: قَرُبَ وإلا فله بقية الحروف كما قال: **(ثم)** ناد **(بـ«يا»)** كـ«يا صالحُ» و«يا شعيبُ»، و(يا) هي أمُّ الباب **(وأيْ)** بفتح وسكون، قال:

ألم تسمعي أيْ دعدُ في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هديل(٢)

(سواه) وهو البعيد وما في حكمه وهو النائم والساهي، **واعلم أنهم أجمعوا على نداء القريب بما للبعيد توكيدًا، وعلى منع العكس،** قاله الناظم في جامعه، **(وأيا)** بفتح الهمزة كقوله:

أيا جبلي نعمان باللّه خليا نسيم الصبا يخلص إلي نسيمها(٣)

(وءا) بالمد حكاها سيبويه **(هيا)** بتخفيف الياء كقوله:

---

(١) البيت لامرئ القيس في معلقته، و«فاطمُ» منادى مرخم مبني على الضم على لغة من لا ينتظر، وهي منادى مبني على ضم مقدر على التاء المحذوفة على لغة من ينتظر، كما هو مذكور في باب الترخيم من كتب النحو، ولم يُذكر حكمه في هذا الكتاب، وإنما الآتي في آخر باب النداء ذكر جواز الترخيم ومعناه فحسب.

(٢) البيت منسوب لكثيّر عزة وهو في «الهمع» و«شرح أبيات المغني»، ويروى (أيْ عبدَ) ترخيمُ «عبدةُ» وهو أرجح لورود هذا الاسم في أشعاره، والبيت شاهد على أن (أيْ) فيه حرف نداء القريب؛ لأن الحبيب وإن كان بعيدًا في جسمه إلا أنّ الشاعر يتخيله قريبًا فيناديه، ولا أدري من تكون دعدُ هذه على الرواية التي هي فيها، أما عبدةُ فلمْ أتحقق من كونه لقبًا لعزّة.

(٣) رواه المرزبان عن المجنون، قيس بن الملوّح، في أبيات يتذكر فيها محبوبته، وفي «تزيين الأسواق في أخبار العشاق» لداود الأنطاكي قصة ظريفة وقعت لأبي الفرج بن الجوزي تمثل فيها بأبيات قيس هذه، راجعها إن أردتَ الإحماض.

١٢٢ ـ و(وَا) لمندوبٍ و(يَا) إن تُبْدِ فِي ءاخره مدًّا ومهما تُضِفِ
١٢٣ ـ منادًى انْصِبْهُ كذاك إن يُرَا مشابه المضاف أو منكَّرَا

فأصاخ يرجو أن يكون حيّا ويقول من فرح هَيَا رَبّا[(١)]

(ووا) وهو حرف (لمندوب) وهو المتوجع منه، كقوله:

فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء[(٢)]

(ويا) للمندوب أيضًا (إن تبد)؛ أي: تظهر (في ءاخره مدًّا) كقوله:

حملت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له وقمت فيه بأمر اللَّه يا عمرا[(٣)]

ولما فرغ من أحرف النداء شرع في أحكامه فقال: (ومهما تضِف منادًى) كـ«يا عبد الله» (انصبه) وجوبًا نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٦]، (كذاك) يجب نصبه (إن يرى) المنادى (مشابه المضاف) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعمل كـ«يا طالعًا جبلًا» أو بعطف كـ«يا ثلاثة وثلاثين» فيمن اسمه ذلك، (أو) يرى المنادى (منكرًا) غير معين؛ كقول الواعظ «يا غافلا والموت يطلبه»، وكقوله:

أيا راكبًا إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا[(٤)]

---

(١) أورده صاحب «اللسان» وهو في «أمالي القالي»، ونسبه البلوي إلى الراعي النميري وليس في ديوانه ويروى «فأصاخ مُسْتَمِعًا لِدَرَّتِها».

(٢) البيت لمجنون ليلى في ديوانه وفي «تزيين الأسواق» و«شرح عمدة الحافظ» وبلا نسبة في «شرح التصريح»، الشاهد فيه ورود المندوب «كبدًا» مبنيًّا على الضم.

(٣) البيت لجرير في ديوانه وفي «الدرر» و«شرح التصريح» في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وجه الاستشهاد فيه استعمال «يا» للندبة لأمن اللبس، فإن صدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه يعني الرثاء والتفجع لا النداء، وكذا مجيء ألف الندبة في آخره يدلك أنه لم يرد النداء.

(٤) البيت من قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي القحطاني، شاعر وفارس جاهلي، وسيد في قومه، أُسر يوم الكلاب الثاني، كلاب تيم واليمن، فخُيِّرَ في طريقة قتله =

١٢٤ ـ واضمم سوى ذاك وقد تحذفُ (يا)   وجرّ ما استغيث باللام............

(واضمم) وجوبًا **(سوى ذاك)** وهو شيئان؛ العلمُ كـ«يا زيدُ» و﴿يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ الآية [هود: ٨١]، والنكرة المقصودة كـ«يا رجلُ»، والحاصل: أن ما يجب نَصْبُهُ ثلاثة؛ المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة، وما يجب ضمُّهُ ضَمَّةَ بناء اثنان؛ العلم والنكرة المقصودة، فهذا حكم المنادى في الإعراب. ثم قال: **(وقد تحذف «يا»)** بكثرة نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ الآية [يوسف: ٢٩]، و﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٦]، **وإنما عملت مع الحذف لأنها أمُّ الباب**.

تنبيه: تختص (يا) بأربعة مواضع لا يأتي فيها غيرها من حروف النداء، جمعها بعضهم بقوله:

في الاستغاثة وفي اسم ربنا   وأيها والحذف (يا) تعيَّنا[(١)]

(وجر) فعل أمر مفعوله **(ما استغيث)** والاستغاثة نداءُ منْ يخلِص من شدة **(باللام)** المفتوحة، وكان قياسها الكسر لأنها لام جرٍّ، لكنها **فُتحت للفرق**

= فاختار أن يقطع أكحله وهو يشرب الخمر، فمات نزفًا، والبيت من شواهد «الخزانة» و«التصريح»، وجه الاستشهاد فيه وقوع «راكبًا» منادى منصوًبا لأنه نكرة غير مقصودة، إذ الشاعر لا يقصد راكبًا معينًا، وفي هذا الشاهد وأمثاله رد على المازني الذي نفى وجود هذا النوع، قال: لأن نداء غير المعين غير ممكن، وعنده أن التنوين في المنادى شاذٌّ أو ضرورة، وللبغدادي كلام مفيدٌ في التعليق على بيت الشاهد، أنقله لك بحروفه من الخزانة: (على أن المنادى هنا عند الكسائي والفراء إما معرفة بالقصد، وإما أصله «يا رجلًا راكبًا»؛ لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردة، بل يوجبان الصفة، والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة وأنشده سيبويه لما قلنا، قال الأعلم: الشاهد فيه نصب «راكب»؛ لأنه منادى منكور، إذ لم يقصد به راكبًا بعينه، إنما التمس راكبًا من الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته، ولو أراد راكبًا بعينه لبناه على الضم ولم يجز له تنوينه ونصبه. انتهى، وأغرب أبو عبيدة حيث قال: أراد «يا راكباه» للندبة، فحذف الهاء كقوله تعالى: «يا أسفًا على يوسف»، مع أن الثقات رووه بالنصب والتنوين، إلا الأصمعي فإنه كان ينشده بلا تنوين. كذا نقله ابن الأنباري في شرح المفضليات).

(١) القائل لم أظفر به.

١٢٤ ـ ....كـ«يا

١٢٥ ـ «لـلَّـه لـلـمـذنـب» والـمـنـادى ءَاخِـرَهُ رَخِّـمْ كـ«يـا عُـبَـادَا»

(**كيا لله**) واكسِرْها على الأصل في المستغاث له؛ كقوله: (**لِلْمُذنب**) فلفظ الجلالة مستغاث به ولامه مفتوحة، و(للمذنب) مستغاث له ولامه مكسورة، وهذا الحكم يلزم إذا تكررت (يا) كقوله:

يـا لَـقـومـي ويـا لَأمـثـال قـومـي لِأُنـاس عـتـوهـم فـي ازديـاد[١]

وتكسر اللام إذا لم تتكرر (يا)؛ كقولك: «يا لَزيد ولعمرو لبكر». ثم قال: (**والمنادى**) مبتدأ (**ءاخره**) مفعول مقدم (**رخم**) خبر المبتدأ؛ يعني: أن المنادى يُرَخَّمُ ءاخره جوازًا إذا كان معرفةً، كقوله:

أفاطمُ مهلًا بعض هذا التدلل[٢] ....

أيْ: (أفاطمةُ) ومعنى الترخيم في اللغة: الترقيقُ، وفي الاصطلاح: حذف ءاخر المنادى تخفيفًا (**كيا عُبَادَا**) في ترخيم عُبَادَةُ، وقد يقع الترخيم في غير النداء إذا صلح المرخم لأن ينادى كقوله:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريفُ بنُ مَالٍ ليلةَ الجوعِ والحَصَرْ[٣]

أراد (ابن مالِكٍ) فرَخَّم، والحَصَرُ بفتح الحاء والصاد المهملتين شدة البرد، والله أعلم.

---

(١) البيت بلا نسبة في «شرح التصريح»، وفيه جر المستغاث به في «لقومي» و«لأمثال» بلام واجبة الفتح، أما الأول فسببه ظاهر، وأما الثاني فسببه أنه تكرر مع إعادة «يا».

(٢) تقدم ذكر البيت ونسبته والكلام على الترخيم وحكمه باختصار.

(٣) قائله: امرؤ القيس وهو من شواهد «الكتاب» و«الأشموني» و«ابن عقيل»، والرواية في كلِّ المصادر (ليلة الجوع والخَصَرْ) بخاء معجمة، و«الخصر» بفتح الخاء والصاد شدةُ البرد، إلا ما كان من العلامة خالدٍ الأزهري في شرح التصريح حيث قال: (والحصر بفتح الحاء والصاد المهملتين: شدة البرد) ومنه رواية شيخنا، الشاهد فيه قوله: «مالٍ» مضافًا إليه مرخمًا في غير النداء للضرورة؛ لأن أصله «مالك»، ونُوِّنَ على لغة من لا ينتظر.

(باب حروف الجر)

١٢٦ ـ (مِن) (في) (إلى) تَجُرُّ الاسمَ مُطْلَقَا و(اللامُ) و(البَا) (عنْ) (علَى) تَحَقَّقَا
١٢٧ ـ وظاهرا (مُذْ) (مُنْذُ) ....

(**باب حروف الجرّ**)، لما أنهى الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام على المنصوبات شرع في المجرورات، وهي نوعان: مجرور بالحرف، وبدأ به لأصالته، ومجرور بالإضافة، وسيأتي، قال: (مِنْ) نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآية [الإسراء: ١]، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ الآية [التوبة: ١٠٨]، وأصل معانيها الابتداء كالآيتين، وتأتي فعلَ أمرٍ مِن (مَانَ يمِينُ) بمعنى: (كذب) (**في**) نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٤]، وغالب معانيها الظرفية (**تجر الاسم مطلقًا**) سواء كان ظاهرًا أو ضميرًا، هذا معنى الإطلاق، (**واللام**) وتكون للملك نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٤]، والاستحقاق نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الآية [الفاتحة: ٢]، ولغيرهما، (**والبا**) نحو: «بسم الله» وهي للاستعانة، وتكون للتعدية نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ الآية [البقرة: ١٧]، (**عن**) وهي حرف للمجاوزة كـ«سِرْتُ عن البلد» و«رَوَيْتُ عن فلان» ولم يذكر البصريون غيره، وتأتي بمعنى: (بَعْدَ) ومنه: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾ الآية [الانشقاق: ١٩]، (**على**) نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ۝٢٢﴾ الآية [المؤمنون: ٢٢]، وأصل معانيها الاستعلاء (**تحققا**)؛ أي: ثبت كونها تجر الاسم سواء كان ظاهرًا أو ضميرًا (**وظاهرًا**)؛ أي: ويجر ظاهرًا لا ضميرًا (**مذ منذ**) وهما لا يجران إلا الزمن، فإن كان ماضيًا كانا بمعنى (مِنْ)؛ كقوله:

لمن الديار بقنة الحجر أَقْوَيْنَ مُذْ حججٍ ومُذْ دهرِ[1]

وبمعنى: (في) في الحاضر كـ«ما رأيته منذ يومنا» وتتعين اسميتهما إذا أتى الفعل بعدهما كقوله:

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه وفي «الخزانة» و«الدرر» و«شرح التصريح» و«شرح المفصل»، الشاهد فيه مجيء «مذ» جارةً للزمن الماضي، وهذا قليل.

١٢٧ - .... (رُبَّ) و(متَى) ....

مـا زال مُـذْ عـقَـدتْ يـداهُ إزارَهُ فَسَمَا فأدرَكَ خمسةَ الأشبارِ(١)

أو ارتفع ما بعدهما كقوله:

وما زلت أبغي الخير مذ أنا يافع وَلِيدًا وكهلًا حين شبت وأمردا(٢)

(رب) كـ«رُبَّ جارية خير من غلام»، وهل هي للتقليل كما في المثال؟ أو حرف للتكثير؟ أو التقليل والتكثير يفهمان من السياق وليست موضوعة لواحد منهما؟ أقوال، ولا تَجر إلا النكرة، وفيها لغاتٌ كثيرةٌ جمع الناظم أكثرها حيث قال في الاحمرار:

يـقـال رُبُ رُبْ رُبَّـتْ بـرُبْ رُبَّـتَ رَبَّـت رَبَـتَّ رُبَ رَبْ

(متى) ومن الجر بها قوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لججٍ خضر لهن نئيج(٣)

والجر بها شاذ أو قليل، والمعروف فيها أنها ظرف غير متمكن سؤال عن زمان نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢١٤]، وقد تكون اسم شرط كقوله:

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه وفي «الخزانة» و«شرح التصريح»، وهذا الشاهد إنما يذكرونه في باب «تعريف العدد» كما فعل الأشموني، وقد نبهتك مرارًا على سرّ صنيع شيخنا هذا.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه وفي «الدرر» و«شرح التصريح»، الشاهد فيه إضافة «مذ» إلى الجملة الاسمية، وبعضهم يرى أن «مذ» دخلت على زمن مضاف إلى الجملة، وتقدير الكلام «مذ زمن كوني يافعًا»، وقيل أن «مذ» مبتدأ وجملة «أنا يافع» في محل جر بإضافة اسم زمان يكون خبرًا للمبتدأ، وتقديره «أول أمد بغائي الخير وقت أنا يافع»، والأوّل أسلم وأحكم.

(٣) القائل أبو ذؤيب الهذلي؛ خويلد بن خالد بن محرك، شاعر فحل مخضرم، أسلم وحسن إسلامه، كان فصيحًا كثير الغريب، له عينية مشهورة، عاش إلى أيام عثمان بن عفان وشارك في فتح إفريقية، وهذا البيت من شواهد «التصريح» و«همع الهوامع» و«الدرر»، الشاهد فيه مجيء «متى» بمعنى «مِنْ» على لغة هذيل، وجره لـ«لجج»، قال في شرح التسهيل: (والأحسن أن يضمن «شربن» معنى «روين»).

١٢٧ ـ .... (حتَّى) (لعلَّ) الكافُ والواو و(تَا)
١٢٨ ـ واختصَّ (لولا) بضميرٍ اتَّصَلْ ....

أنا ابن جَلَا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني(١)

(حتى) نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥﴾ الآية [القدر: ٥]، وهي للانتهاء كـ(إلى)، ولا تجر إلا ءاخرًا كـ«أكلت السمكة حتى رأسِها» أو متصلًا بآخر كالآية المتقدمة، قال في المراقي(٢):

وما لتحقيق العموم فدَعِ   نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ﴾

(لعل) والجر بها لغة عُقَيْل، قال:

لعلَّ اللَّهِ فضلكم علينا   بشيء أن أمكم شريم(٣)

ويجوز فيها حذف اللام الأولى وإثباتها وفتح الأخيرة وكسرها **(الكاف)** نحو: ﴿فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ۝٣٧﴾ الآية [الرحمٰن: ٣٧]، وقد تكون اسمًا وقد تدخل على الضمير كما سيأتي **(والواو)** نحو: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١﴾ [العصر: ١]، ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ [المدثر: ٣٣] وهي تفيد القسم، وأما في غيره فلا تجر، لكن سيأتي أنها تُحذَف (رُبَّ) بعدها.

ولما أنهى الكلام على ما يجر الظاهر والضمير وما يختص بالظاهر ذَكَرَ ما يختص بجر الضمير فقال: **(واختص «لولا»)** الذي هو حرف امتناع لوجود؛ لأنه هو الذي يختص بالاسم، كما تقدم في باب الحروف **(بضمير اتصل)** كقوله:

---

(١) البيت لسحيم بن وثيل في «الاشتقاق» و«خزانة الأدب» و«الدرر»، و«جلا» في الأصل فعل ماض فسمي به كما سمي بـ«يزيد» و«يحيى».

(٢) نظم «مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود» في أصول الفقه، لعبد الله إبراهيم العلوي الشنقيطي.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» و«جواهر الأدب» و«خزانة الأدب»، وفيه استعمال «لعل» حرف جر على لغة عُقيل، ومثل هذا البيت قول كعب الغنوي:

فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة   لعلَّ أبي المغوار منك قريب

١٢٨ ـ .... وجرُّهُ بـ(الكاف) (حتَّى)............

وكم موطنٍ لَوْلَايَ طحت كما هوى ... بأجرامه من قنة النيق منهوي[١]

وكون الضمير بعدها في محل جر هو مذهب سيبويه، وأن جر الضمير خاص بها، ولا تجر إلا المتصل لا المنفصل كما نبَّه عليه الناظم، وذهب سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط إلى أن الضمير بعد (لولا) في محل رفعٍ[٢]، وبمذهبه فيها وما تقدم في (لعل) وقول لبعضهم في (رب) عيًّا[٣] من قال:

سؤالٌ غريبٌ عن ثلاثِ نواسخٍ ... بها المبتدا جَرُّوا إليكم رفعتُهَا
وَرُبَّ فصيحٍ قالها ولعله ... بليغٌ ولولا شِعْرُهُ ما عَرفتها[٤]

هذا وفي كل من المذهبين خروج عن الأصل، وإليهما أشار ابن مالك في «الكافية» حيث قال:

ونحو (يا) «لولايَ» مجرور لدى ... عمرو ورفعه سعيد أيدا

(وجره)؛ أي: الضمير المتصل **(بالكاف)** كقوله:

فلا ترى بعلًا ولا حلائلًا ... كهُ ولا كهن إلا حاظلا[٥]

وهو خاص بالضرورة، والكوفيون والفراء يقيسونه لكثرته، **(حتى)** كقوله:

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم في «خزانة الأدب» و«الدرر»، الشاهد فيه قوله: «لولاي» حيث اتصلت الياء بـ«لولا».

(٢) قد عرفت من كلام الشارح مذهب سيبويه والأخفش في «لولا» إذا وليها ضمير متصل، ومذهب المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد عن العرب، وهو محجوج بما رأيت من الشواهد.

(٣) عيّا بالتشديد، تعيية، أتى بكلام أو أمر لا يهتدى إليه ولا يفهم؛ أي: ألغز.

(٤) لم أهتد إلى قائلها، وأنشدنيها الشيخ ثمّ قال: «كنت في أيام الطّلب قيّدتُ بيتًا لإجابة هذا اللغز بذكر الشواهد التي أشار إليها بقولي:

لعلَّ أبي المغوارِ لولايَ طُحْتَ في ... ألَا رُبَّ يوم لُغْزكُمْ قد أجبتُهَا»

(٥) القائل: رؤبة بن العجاج كما في ديوانه وفي (الخزانة)، الشاهد قوله: «كه» و«كهن» حيث جر الضمير بالكاف في الموضعين للضرورة الشعرية.

١٢٨ ـ ....(رُبَّ) قَلْ

١٢٩ ـ وغير ذا و(علّ) علقْ حَتْمَا واستعمل (الكاف)..................

أتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب[(١)]

(رُبَّ) وهو كثير كقوله:

رُبَّهُ فتيةً دعوت إلى ما يورث المجد دائبًا فأجابوا[(٢)]

ويلزم في الضمير المجرور بها الإفراد كما في الشاهد، وذهب الزمخشري وجماعة إلى أن الضمير المجرور بها نكرة لأنها تختص بالنكرات، ولا يخفى ما فيه، (قل) خبر المبتدأ (جَرُّهُ)، يعني: أن جرَّ الضمير المتصل يُقَاسُ في (لعل) ويَقِلُّ في الكاف و(حتى) و(رُبَّ).

ثم قال: (وغير ذا) يقصِدُ بالإشارة (رُبَّ) وكذا (لَوْلَا) (وعل) على لغة الجر، بها (عَلِّقْ)؛ أي: قل أنه يحتاج إلى متعلق مذكورًا أو محذوفًا كما في البسملة (حتمًا)؛ أي وجوبًا، والمعنى: أن غيرَ (لولا) و(رب) و(لعل) لا بد له من متعلق لأن حرف الجر لضعفه لا يستقل عن متعلقه، ويزاد على ما ذكره هنا حرف الجر الزائد كـ«بِحسبك درهم» و(عدا) و(خلا) و(حاشا) فلا تحتاج إلى متعلق، قال الناظم في الاحمرار:

وغير ما زيد أو استثنى (لعل) و(رب) (لولا) علقن به العمل

ثم قال: (واستُعمِل) من هذه الأحرف (الكافُ) بالرفع على أنه نائب فاعل (استعمل) أو بالنصب على أن (استعملْ) فعلُ أمرٍ، يعني: أن الكاف تستعمل اسمًا وهو كثير كقوله:

---

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» و«شرح التصريح» و«همع الهوامع»، الشاهد فيه قوله: «حتاك» حيث جرت «حتى» الضمير المتصل، وهذا يجيزه الكوفيون، ويعتبره البصريون من ضرورة الشعر.

(٢) البيت بدون نسبة في «أوضح المسالك» و«الدرر» و«شرح التصريح» و«المغني» و«همع الهوامع»، وإنما وجب في «رُبَّ» أن تجرّ ضميرًا مفردًا مذكرًا مع أنه مفسَّرٌ بتمييز مجموع وهو «فتية» لأن هذا التمييز واجبُ الإتيانُ به، فاستُغني بالتمييز عن بيان المراد من الضمير.

١٢٩ ـ .... **(على) (عنْ) اسما**

لا يبرمون إذا ما الأفق جلله ... برد الشتاء من الإمحال كالأدم[(١)]

فالكاف مفعول (جَلَّلَهُ) بمعنى: كساه **(على)** كقوله:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصل وعن قيظ بزيزاء مجهل[(٢)]

فـ(مِنْ عليه) بمعنى: (مِنْ فوقه) فـ«على» بمعنى «فوق».

قال أبو حاتم[(٣)]: قلت للأصمعي: «كيف يقول: (غدت) والقطا إنما يذهبُ في الليل؟» فقال: «لمْ يُرد الغدو، وإنما هذا مَثَلٌ للتعجل»، **(عن)** تأتي **(اسمًا)** بمعنى جانب، كقوله:

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، ذكره المرادي في «الجنى الداني في حروف المعاني» أثناء الكلام على الكاف، قال: «وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال؛ فالأول: تتعين فيه الحرفية» ثم استدلّ لذلك وذكر كلام النحاة فيه، ثم قال: «والثاني: تتعين فيه الاسمية، وذلك في خمسة مواضع» فذكرها ثم قال: «وزاد بعضهم سادسًا، وهو أن تقع مفعولًا، كقول النابغة. .» وذكر شاهدنا، ثم قال: «واعلم أن منهم من تأول هذا كله على حذف الموصوف، وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه».اهـ.

(٢) قائله: مزاحم بن الحارث العقيلي، والصحيح أنه إسلامي كما قال أبو حاتم، والبيت في «أدب الكاتب» و«خزانة الأدب» و«الدرر» و«شرح التصريح»، و«ظمؤها» بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة؛ مدة صبرها عن الماء ما بين الشربين، و«تصل» تصوت، و«القيض» قشرة البيضة العليا، و«الزيزاء» ما غلظ من الأرض، و«المجهل» القفر الخالي، والمعنى: أن القطاة تركت فراخها وقشر بيضها وراحت تصوت في أرض خالية من بعد أن اشتد بها الظمأ، الشاهد فيه قوله: «من عليه» حيث جاءت «على» اسمًا مجرورًا بـ«من».

(٣) أبو حاتم الرازي وأبو حاتم السجستاني كلاهما في عداد تلاميذ الأصمعي، لكن الذي يظهر أن السائل أبو حاتم السجستاني؛ لأنه هو الذي تخرج به أئمة منهم أبو العباس المبرد، وله باع طويل في اللغات والشعر والعروض، من كتبه: «إعراب القرآن»، و«ما يلحن فيه العامة» وغيرها، كان يقول: «قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين»، أما الرازي فإمام في الحديث، ثمّ بعد هذا النقل الذي أفاده شيخنا ورد (والعرب تقول: «بكر إلى العشية»، ولا بكور هناك، قاله ابن السيد). انتهى من «شرح التصريح».

١٣٠ ـ و(رُبَّ) بعد (الواو) و(الفاء) و(بلْ) تـحـذفُ والـحـذفُ بـدونِـهـنَّ قَـلْ

على عن يميني مرت الطير سنحا وكيف سنوح واليمين مطيع[(١)]

وكذا مما يكون اسمًا (إلى) فإنها تأتي لواحدة الآلاء وهي النعم، ثم قال مُنَبِّهًا على ما يقاس الجر به محذوفًا: **(ورب)** خاصة **(بعد الواو)** كثيرًا كقوله:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي[(٢)]

(والفاء) كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول[(٣)]

وهو كثير أيضًا **(وبل)** وهو قليل كقوله:

بل بلد مثل الفجاج قتمه لا يشتري كتانه وجَهْرَمُه[(٤)]

(تحذف) خبر المبتدأ (رب) وما عطف عليه؛ يعني أن (رب) تحذف جوازًا بعد هذه الأحرف ويبقى الاسم مجرورًا بها بعد حذفها **(والحذف)** «ألْ» خَلَفٌ عن الضمير؛ أي حذفها **(بدونهن)**؛ أي هذه الأحرف **(قل)** جدا بحيث لا يقاس عليه كقوله:

رسمِ دارٍ وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله[(٥)]

---

(١) قال العيني: «لم أقف على اسم قائله، والشاهد قوله: «على عن يميني» فإن «عن» هنا اسم بدليل دخول (على) عليها، وهذا نادر، والمحفوظ من دخول كلمة «على» على كلمة «عن» في هذا البيت فقط، فإن الأكثر أن يدخل عليه كلمة «من» عند كون «عن» اسمًا). انتهى من شرح المرادي على الألفية، والبيت من شواهد «المغني» و«الهمع».

(٢) البيت لامرئ القيس من معلقته الشهيرة.

(٣) البيت من معلقة امرئ القيس، والشاهد فيه قوله: «فمثلِك» حيث حذف حرف الجر «رب» وبقي عمله، وهذا على رواية الجر، أمّا على رواية نصب «فمثلَك» فلا شاهد فيه.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه و«الدرر»، والرواية (ملء الفجاج)، والقَتَمُ الغبار، والجهرم البساط.

(٥) قائله: جميل بن معمر، الملقب جميل بثينة، في ديوانه وفي «الخزانة»، الشاهد فيه جرُّ «رسمِ» بـ(رُبَّ) محذوفةً ولم يتقدمها شيء لا (واو) ولا (فاء) ولا (بل)، وهو قليل جدًّا.

....

أي: «رب رسم دار» وأقل منه بل هو شاذ حذف غير (رب) مع بقاء جره كقوله:

إذا قيل أيُّ الناس شرٌّ قبيلة   أشارت «كليبٍ!» بالأكفِّ الأصابعُ(١)

أي: «إلى كليبٍ».

تتميم: ظهر من كلام الناظم أن الجر مع الحذف خاص بـ(رب) قياسًا بعد الواو والفاء و(بل) وقليل بدونها، وقد ذكروا موضعين ينقاس الحذف فيهما مع بقاء الجر؛ **أحدهما**: (كَمْ) الخبرية كـ«كَمْ درهمٍ عندك؟» فـ(درهم) مجرورة بـ(مِنْ) مقدرة على الصحيح، **والثاني**: أن يكونَ معطوفًا على مثله كـ«إن في الدار زيدًا والحجرةِ عمرًا»، وكما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٤]؛ أي: «وفي اختلاف الليل»، وكقوله:

أَخْلِقْ بذي الصبر أن يحظى بحاجته   ومُدْمِنِ القرع للأبواب أن يلجا(٢)

أي: «بمدمن»، وكذا يقاس الحذف مع (أن) المفتوحة مشدة أو مخففة، والله أعلم.



(١) القائل: الفرزدق، من أبيات يهجو فيها جريرًا، وهو من شواهد «التصريح» و«الأشموني»، وجه الاستشهاد فيه جر «كليب» بحرف جر محذوف، وهو شاذٌّ؛ لأن عامل الجر ضعيف وهو لا يعمل بعد حذفه، وروي البيت برفع «كليب» على أنه لمبتدأ محذوف؛ أي: «هي كليبٌ!»، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٢) البيت لمحمد بن يسير في «شرح الحماسة» للمرزوقي و«الشعر والشعراء»، الشاهد قوله: «ومدمن» حيث جر بحرف محذوف، والتقدير «وبمدمن»، وهذا جائز لأنه معطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل.

(باب الإضافة)

١٣١ ـ أَزِلْ مِنَ المضافِ تنوينًا ومَا قامَ مَقامَهُ وجرٌّ حُتِمَا

١٣٢ ـ لما لَهُ أُضِيفَ ....

(**باب الإضافة**) وهي لغةً: الإسنادُ، واصطلاحًا: إسنادُ اسم إلى آخر على وجهٍ يقوم فيه الثاني من الأول مقام تنوينه أو ما ينوب عنه، والمضاف لا يكون إلا اسمًا كـ«عبد الله»، أما المضاف إليه فقد يكون فعلًا إذا كان الأول ظرفًا، نحو: ﴿يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ الآية [المائدة: ١١٩]، قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**أزل**) وجوبًا (**من المضاف**) وهو الاسم الأول (**تنوينًا**) ظاهرًا كـ«عبدُ اللهِ» أو مقدرًا كـ«دَرَاهِمُ زيدٍ» ونحو: ﴿مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ الآية [الأنعام: ٥٩]؛ **لأن الممنوع من الصرف فيه تنوينٌ مقدر**، وإنما **وجب حذف التنوين لأنه يدل على الانفصال** و**الإضافة تدل على الاتصال** فتنافيا، (**وما**)؛ أي الذي (**قام مقامه**)؛ أي التنوين، وهو نون التثنية والجمع وما ألحق بهما نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ الآية [المسد: ١]، ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآية [الحج: ٣٥]، ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ الآية [البقرة: ٦٠]، وكهذه «عِشرو عمرو»، وأما النون التي عليها الإعراب فلا تحذف في الإضافة كـ«بساتينُ زيدٍ» ومنه: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ الآية [الأنعام: ١١٢]، واعلم أن الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمَّمَ في قوله: (وما قام مقامه) ليشمل ما ذكر ويشمل **هاء التأنيث**، فإنها **قد تحذف في الإضافة عند أَمْنِ اللَّبْسِ** نحو: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآية [الأنبياء: ٧٣] وكـ«استنارُ البدرِ»؛ أي: «إقامة الصلاة» و«استنارة البدر»، بخلاف ما فيه لَبْسٌ كـ«تمرة» و«خمسة» فلا تحذف منه، واختلف في حذفها هل هو سماعي أو قياسي، ولعل الناظم يذهب إلى الثاني، ويدل له ما ذكروا من الضابط فتأمل.

(**وجر**) بالحركة أو بالحرف (**حتمًا**) إجماعًا (**لما له أضيف**) وهو المضاف إليه، فكأن الناظم يقول: «يلزم أمران؛ أحدهما: في المضاف، وهو لزوم حذف التنوين أو ما يقوم مقامه، والثاني: في المضاف إليه، وهو لزوم

١٣٢ ـ .... وانو (مِنْ) و(في) و(اللام) تحقيقًا وظاهرًا يفي

جره»، والجمهور على أن جَرَّهُ بالمضاف، وذهب الزَّجاج[1] إلى أنه مجرور بالحرف المنوي **(وانو)**؛ أي: قَدِّرْ **(مِنْ)** إذا كان المضاف بعضًا مِنَ المضاف إليه وصالحًا للإخبار به عنه، كـ«بابُ ساجٍ» و«خاتمُ فضةٍ» بخلاف «يدُ زيدٍ» فهي بعضٌ لكن لا يصح الإخبار به عنها فهي على معنى اللام، **(و)** انو **(في)** فيما كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف زمانيًّا نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ الآية [سبأ: ٣٣]، أو مكانيًّا نحو: ﴿صاحبي السجن﴾ الآية [يوسف: ٣٩]، وقد أنكر بعضهم مجيء الإضافة على معنى (في)[2] وليس بصواب، **(و)** انو **(اللام)** بغير الموضعين المتقدمين وهو ما لا يَصِحَّان فيه كـ«عبد الله» وهو الأكثر في الإضافة، وأمَّا إنكارُ أبي حَيَّانَ لكونها على معنى الحرف أو نيته فهو بعيد والشواهد ترده، وأشار بقوله: **(تحقيقًا وظاهرًا يفي)** ـ أيْ: يأتي ـ إلى أن الإضافة إذا لم تصلح لـ(مِنْ) ولا لـ(فِي) فهي بمعنى اللَّام تحقيقًا حيث يمكن النطق بها كـ«غلام زيد»، وتقديرًا حيث لا يمكن النطق بها كـ«ذي مال» و«مع عمرو» و«عند زيد» فلو ذَهَبْتَ تُقَدِّرُ اللام لم يصلح، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه، قاله في التصريح، فتقدر في «ذي مال» «صاحب مال»، وكذلك «مُصَاحِبُ» و«مكان» في المثالين المذكورين.

---

(١) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، كان في فتوّته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، وكانت له مناقشات مع ثعلب وغيره، من كتبه: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«الأمالي»، و«المثلث»، توفي سنة ٣١١هـ.

(٢) للنحاة في معنى الإضافة مذاهب منها أنها ليست على معنى حرفٍ أصلًا ولا هي على نية حرف وهو قول أبي حيان، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام فقط، والجمهور على أن الإضافة تكون على معنى (اللام) أو على معنى (من) ولا تكون على معنى (في)، وقال ابن مالك وطائفة وتبعه شرّاح كلامه ومنهم ابن هشام وشيخنا أن الإضافة تأتي على معنى أحد حروف ثلاثة وهي اللام، و(من)، و(في). انظر: «شرح التصريح».

١٣٣ ـ وما من المضافِ والمضافِ لهْ ....

تنبيه: الذي رأيته فيما وقفت عليه من نسخ النظم (تحقيقًا) ولعلها محرفة عن (تقديرًا) لأنها هي المراد، وهي المناسِبَةُ أيضًا لقوله: (وظاهرًا)، فتأمل، والله أعلم.

ثم ذكر الحذف في هذا الباب بقوله: **(وما)**؛ أي: الذي **(من المضاف)** بدأ به لأنه الأول نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ الآية [يوسف: ٨٢]؛ أي: أهلها **(والمضاف له)** يحذف إذا عطف على مثله كقوله:

يا مَنْ رَأَى عارضًا أُسَرُّ به   بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجبهةِ الأسدِ[(١)]

أي: ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحُذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وهذا كثير، وقد يقع عكسه كما في «صحيح البخاري» من قول أبي برزة ﷺ: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانيَ»[(٢)] بفتح الياء؛ أي: ثمانيَ

---

(١) البيت للفرزدق في «الكتاب» و«الخزانة» و«شرح شواهد المغني» و«شرح المفصل»، الشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس ظرفًا والتقدير «بين ذراعي الأسد وجبهته».

(٢) الحديث الذي في البخاري إنما هو عن ابن أبي أوفى ﷺ قال: «غزونا مع النبي ﷺ سبع غزوات أو ستًّا كنا نأكل معه الجراد». قال ابن حجر: [قوله: «سبع غزوات أو ستًّا» كذا للأكثر ولا إشكال فيه، ووقع في رواية النسفي «أو ست» بغير تنوين، ووقع في (توضيح ابن مالك) «سبع غزوات أو ثمانيَ» وتكلم عليه فقال: (الأجود أن يقال: «سبع غزوات أو ثمانيةً» بالتنوين لأن لفظ «ثمان» وإن كان كلفظ «جوار» في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء فهو يخالفه في أن «جواري» جمع و«ثمانية» ليس بجمع واللفظ بهما في الرفع والجر سواء، ولكن تنوين «ثمان» تنوين صرف وتنوين «جوار» تنوين عوض، وإنما يفترقان بالنصب). واستمر يتكلم على ذلك ثم قال: (وفي ذكره له بلا تنوين ثلاثة أوجه: **أجودها**: أن يكون حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، ومثله قول الشاعر:

خمس ذود أو ست عوضت منها   ....البيت

الوجه الثاني: أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة) وذكر وجهًا آخر يختص بالثمان، ولم أره في شيء من طرق الحديث لا في البخاري ولا في غيره بلفظ: «ثمان»، فما أدري كيف وقع هذا]. انتهى بلفظه من «فتح الباري».

١٣٣ ـ .... يَظْهَرُ مَعْنًى جازَ أنْ تُزَوِّلَه

١٣٤ ـ ويُفصَلُ المضافُ بالَّذِي نصَبْ ....

غزواتٍ، فحذف من الآخر لدلالة الأول عليه (**يظهر**)؛ أي: يتضح من سياق الكلام، ولهذا قال: (**معنى**) بخلاف ما لا يظهر كقوله:

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي إن بي يا عتيق ما قد كفاني[(١)]

أراد: ابن أبي عتيق، فمثلها خاص بالسماع ولا يقاس (**جاز**) نبَّه به على أن الأصل ذكره (**أن تزوله**)؛ أي: تُذْهِبَهُ وتحيله كما في القاموس.

تنبيه: **شرط حذف المضاف أن يكون مضافًا إلى غير الجملة**، وأما المضاف لها نحو: ﴿يوم يَنفَعُ ٱلصَّدِقِينَ﴾ الآية [المائدة: ١١٩] فلا يحذف، قاله في «المغني».

ولما كان عدم جواز الفصل بين المتضايفين هو الأصل ـ لأن عمل الأول في الثاني وهو الجر ضعيفٌ، حتى التزم البصريون الأصل في غير الضرورة ـ قال الناظم منبهًا على ما يصح القياس عليه في المسألة وما هو خاص منها بالضرورة (**ويفصل المضاف**) من المضاف إليه (**بالذي نصب**)؛ أي: نصبه المضاف، والفاصل إما مفعول وهو أقيسها لكونه فضلةً كقراءة ابن عامر[(٢)]: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الآية [الأنعام: ١٣٧]، برفع قتل ونصب أولاد وجر شركائهم فهي من إضافة المصدر إلى فاعله ومثلها قوله:

عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاث الأجادل[(٣)]

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، والشاهد فيه قوله: «عتيقُ» فإنه أراد «يا ابن أبي عتيق» فحذف المضاف وخلفه المضاف إليه في إعرابه. انظر: «شرح التصريح».

(٢) عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الدمشقي، العلم، مقرئ الشام، وأحد القراء السبعة، قرأ على أبي الدرداء رضي الله عنه، توفي سنة ١١٨هـ.

(٣) البيت لبعض الطائيين في «شرح عمدة الحافظ» وبلا نسبة في «أوضح المسالك» و«الأشموني»، وفيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والمعنى: «سوق الأجادل البغاث».

١٣٤ ـ .... وهو بظرفٍ............................

البغاث مثلثة الأول في الضبط والأخير في النقط وهي ضعاف الطير، وهي مفعول (سوق)، و(الأجادل) بالجر فاعلها، قلت: وقد أبدع الشاطبي[(١)] في سرد شواهد قراءة ابن عامر حيث قال:

ومفعوله بين المضافين فاصل ... ولم يلف غير الظرف في الشعر فيصلا
كلله در اليوم من لامه فلا ... تلم من مليم النحو إلا مجهلا
ومع رسمه زج القلوص أبي مزا ... دة الأخفش النحوي أنشد مجملا

وأحسنَ في قوله: (فلا تلم) إلخ فإنه رد به على الزمخشري وغيره من النحاة الذين ردوا قراءة ابن عامر، وإما اسم فاعل كقراءة[(٢)]: ﴿مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهِ﴾ الآية [إبراهيم: ٤٧]، بنصب (وعدَه) وجرِّ (رسلِه)، ومنه قوله:

ما زال يُوقنُ مَنْ يَؤمُّكَ بالغِنَى ... وسواك مانعُ فضلَه المحتاجِ[(٣)]

بنصب (فضله) وجر (المحتاج) (وهْو) بالإسكان؛ أي: الفصلُ (**بظرف**) كقوله:

لما رأت سَاتِيدَمَا استعبرت ... للَّه در اليوم من لامها[(٤)]

---

(١) القاسم بن فيره بن خلف الرعيني، أبو محمد الشاطبي الضرير، إمام القراء، ولد بشاطبة في الأندلس وتوفي بمصر، وهو صاحب قصيدة القراءات «حرز الأماني» المعروفة بالشاطبية، وكان عالمًا بالحديث والتفسير واللغة، قال ابن خلكان: كان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ تصحح النسخ من حفظه، من كتبه: «شرح اللمع» لابن جني، و«شرح التصريف الملوكي» وله شعر، توفي سنة ٥٩٠هـ.

(٢) عزيت القراءة إلى بعض السلف بلا تعيين، انظر: «البحر المحيط»، و«الكشّاف» للقيسي، و«معاني القرآن» للفرّاء و«تفسير الرّازي»، وضعّفها الزمخشري في تفسيره.

(٣) البيت بلا نسبة في «شرح التصريح» و«شرح عمدة الحافظ» و«المقاصد النحوية»، وجه الاستشهاد فيه نصب «فضله» على المفعولية من اسم الفاعل «مانع» والفعل «منع» يتعدى إلى مفعولين، وقد أضاف الشاعر «مانع» إلى مفعوله الأول «المحتاج» وفصل بينهما بالمفعول الثاني «فضله».

(٤) هذا البيت لعمرو بن قميئة كما في «الخزانة»، وهو من شواهد سيبويه، والأصل: «لله درّ من لامها اليوم»، على الفصل بين المتضايفين بالظرف اضطرارًا في الشعر، و(ساتيدما) جبل بين ميّا فارقين وسعرت، قال البغدادي بعد ذكره: «والكلام على =

....

و(ساتيدما) علمُ جبل، ومثل الظرف الجار والمجرور؛ كقوله ﷺ: «**هل أنتم تاركوا لي صاحبي**» الحديث[١]، الأصل «تاركوا صاحبي لي»، ومنه قوله:

لأنت معتادُ في الهيجا مصابرةٍ   يصلى بها كل من عاداك نيرانا[٢]

ووقع في نسخ النظم هنا (شرط) بدل (ظرف) وهو تصحيف؛ لأن الفصل بالشرط قليل جدًّا، حكى ابن الأنباري[٣]: «هذا غلامُ إن شاء الله زيدٍ» بجر (زيد)، وليس مقيسًا، وكلام الناظم هنا في الفصل المقيس كما يُشعر به قوله سابقًا: (ويفصل المضاف) إلخ وقوله لاحقًا: (وللاضطرار بالندا) إلخ

= (ساتيدما) قد أجاد فيه ياقوت الحموي في (معجم البلدان) قال: «(ساتيدما) بعد الألف تاء مثناة من فوق مكسورة وياء مثنّاة من تحت ودال مهملة مفتوحة وميم وألف مقصورة، أصله مهمل في الاستعمال في كلام العرب، فإمّا أن يكون مرتجلًا عربيًّا لأنّهم قد أكثروا من ذكره في شعرهم، وإمّا أن يكون أعجميًّا، قال العمرانيّ: هو جبلٌ بالهند لا يعدم ثلجه أبدًا، وأنشدوا:

أبرد من ثلج ساتيدما   وأكثر ماءً من العكرش

وقال غيره: سمّي بذلك لأنه ليس من يوم إلّا ويسفك فيه دم، كأنّه اسمان جعلا واحدًا: (سَاتِي)، (دَما)، وسادي وساتي بمعنى، وهو من سدى الثّوب، فكأن الدماء تسدى فيه كما يسدى الثوب، وقد مدّه البحتريّ فقال:

ولمّا أسفرت في جلولى ديارهم   فلا الظّهر من ساتيدماء ولا اللّحف»

اهـ «الخزانة».

(١) رواه البخاري عن أبي الدرداء.

(٢) هذا البيت ذكره المكودي في شرح الألفية، وقال العيني: «لم أقف على اسم قائله»، الشاهد فيه الفصل بين المضاف وهو «معتاد» والمضاف إليه وهو «مصابرة» بالجارّ والمجرور.

(٣) أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة والشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن، من كتبه: «الزاهر»، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات»، و«إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ»، و«عجائب علوم القرآن» وأجلّ كتبه: «غريب الحديث» قيل: إنه ٤٥٠٠٠ ورقة، توفي سنة ٣٢٨هـ.

١٣٤ ـ .... **ويمينٍ لم يُعبْ**

١٣٥ ـ **ولاضطرارٍ بالنِّدا والأجنبِي** ....

(ويمين)؛ أي: قسم، حكى الكسائي[١]: «ذا غلام والله زيدٍ» بجر زيد وحكى أبو عبيدة[٢]: «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربِّها» بجر «ربها» لإضافة «صوت» إليه **(لم يعب)** خبر (هو)؛ أي: لم يرد على من استعمله في السعة، وفيه إشارة إلى أن الفصل بالظرف والمجرور واليمين أقل من الفصل بما نصبه المضاف، وهو كذلك، وأقل منها الفصل بالشرط كما تقدم **(ولاضطرار)** خاصة، والمراد في الشعر لا في النثر **(بالندا)** متعلق مع ما بعد بقوله: (فافصلنه)؛ أي: الفصل بين المضافين بالمنادى خاص بالضرورة كقوله:

كأن برذون أبا عصام ... زيدٍ حمار دق باللجام[٣]

أي: كأن برذون زيد يا أبا عصام **(والأجنبي)** والمراد به معمول غير المضاف؛ لأن هذا قد تقدم الفصل به في السعة، والأجنبي قد يكون فاعلًا؛ كقوله:

أنجب أيام والداه به ... إذ نجلاه فنعم ما نجلا[٤]

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) معمر بن المثنّى التيمي البصري، النحوي اللغوي، ولد بالبصرة ليلة وفاة الحسن البصري، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنّف في غريب الحديث، كان عالمًا بالشعر والغريب والأخبار والنسب، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني، له نحو مائتين من المصنفات منها: «مجاز القرآن»، و«إعراب القرآن»، و«الأمثال»، و«نقائض جرير والفرزدق»، توفي سنة ٢٠٩هـ.

(٣) الرجز بلا نسبة في «الخصائص» و«الدرر» و«الأشموني»، الشاهد إضافة «برذون» إلى «زيد» والفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه، و«حمار» خبر «كأن»؛ أي: كأن برذون زيد حمار يا أبا عصام، وقيل: إن أبا عصام هو زيد، وعلى ذلك يكون «برذون» مضافًا إلى «أبا عصام»، على لغة القصر، و«زيد» بالجر بدل منه، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) البيت للأعشى في ديوانه وفي «الدرر» و«شرح التصريح»، الشاهد فيه فصله بين =

١٣٥ ـ .... والنَّعْت ....

أي: «أيام إذ نجلاه»، و(والداه) فاعل (أنجب)، وقد يكون مفعولًا كقوله:

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف[(١)]

أي: «ندى ريقتها المسواك» وقد يكون ظرفًا كقوله:

كما خط الكتاب بكفّ يومًا يهودِيٍّ يقارب أو يزيل[(٢)]

أي: «بكف يهودي»، وعَدُّوا من الأجنبي الفصل بفاعل المضاف، كقوله:

ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهرَ وجدٌ صبٍّ[(٣)]

أي: «قهرَ صبٍّ وَجدٌ»، ولعلهم يريدون أن الفصل به قليل بخلاف الفصل بالمفعول كما تقدم، وإلا فضابط الأجنبي لا يتناوله، وكيف وهو عمدة الكلام، فتأمل، **(والنعت)** كقوله:

نجوتُ وقدْ بلَّ المراديُّ سيفَهُ من ابن أبي شيخِ الأباطحِ طَالِبِ[(٤)]

= المضاف «أيام» والمضاف إليه «إذ» بـ«والداه به» وهو فاعل «أنجب»، ولا علاقة له بالمضاف؛ لأن أصل الكلام «أنجب والداه به أيام إذ نجلاه فنعم ما نجلا»، وفي البيت أيضًا فصل بالجار والمجرور الذي هو «به»؛ وهذا يدل على جواز الفصل بأكثر من معمول أجنبي للضرورة.

(١) البيت لجرير في ديوانه وفي «الدرر» و«شرح التصريح»، الشاهد فيه فصله بين المضاف «ندى» والمضاف إليه «ريقتها» بأجنبي؛ أي: «المسواك» الذي هو المفعول الثاني لـ«تسقي» للضرورة.

(٢) البيت لأبي حية النميري ـ واسمه الهيثم بن الربيع ـ كما في «الإنصاف» و«الخزانة» و«الدرر»، الشاهد فيه قوله: «بكفّ يومًا يهوديٍّ» حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي.

(٣) الرجز بلا نسبة في «الدرر» و«شرح التصريح» و«همع الهوامع»، الشاهد فيه أنه أضاف «قهر» إلى مفعوله وهو «صبّ»، وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو «وجد»، والأصل: «ما وجدنا للهوى طبًّا ولا عدمنا قهر صبّ وجد».

(٤) قائله: معاوية بن أبي سفيان، كما في «الدرر» و«شرح التصريح» و«الهمع»، =

١٣٥ ـ ....فافصلنْه أيضا تُصِبِ

أي: «ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطح» (**فافصلنه أيضًا**) اضطرارًا لا اختيارًا (**تصب**) الصواب في الفصل، والأولى عدم الفصل، والله أعلم.



= قال ذلك لما قَتَلَ ابن ملجمٍ المراديُّ عليًّا ﷺ، ونجا هو من البركْ بن عبد الله، الشاهد فيه فصل المضاف عن المضاف إليه بالنعت، وهو «شيخ الأباطح».

(باب النعت)

١٣٦ ـ يتبَعُ توكيدٌ ونعتٌ ما سبَقْ وبدلٌ.........................

(**باب النعت**) وهو لغة: الصفة، قال:

أنعتها إني من نعاتها كوم الذُّرَى وادقةً سراتها[(١)]

وبدأ الناظم رحمه الله بسرد التوابع فقال: (**يتبع**) في الإعراب، والتابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقًا، قاله ابن عقيل (**توكيد**) كـ«جاء زيدٌ نفسُه» (**ونعت**) كـ«زيدٌ العاقلُ» (**ما**) عبر بـ(ما) دون الاسم لأن التابع في التوكيد والعطف والبدل قد يكون غير اسم، وفيه إشارة إلى أن التابع لا يتقدم على متبوعه، خلافًا للكوفيين في المعطوف، بشروط ولابن العلج[(٢)] في الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه، كقوله:

ولستُ مُقرًّا للرجال ظُلامةً أَبَى ذاك عَمِّي الأكرمان وخاليا[(٣)]

فالحاصل: أن من أجاز التقديم لم يجزه مطلقًا (**وبدل**) كـ«زيدٌ أخوك»

---

(١) الرجز لعمر بن لجأ التيمي في «الأصمعيات»، و«خزانة الأدب»، الشاهد قوله: «وادقة سراتها» حيث ورد معمول الصفة المشبهة المجردة من «أل» التي هي «وادقة» اسمًا مضافًا إلى الضمير «سراتها» ومنصوبًا بها.

(٢) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيلي، ويعرف بابن العلْج، بكسر العين المهملة وسكون اللام ثم جيم، وكان ممنّ أقام باليمن، وصنّف بها، له كتاب «البسيط» في النحو، قال السيوطي: «أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه»، لم أقف على تاريخ وفاته.

(٣) البيت بلا نسبة في «الدرر» و«المغني» و«الهمع»، والظُّلامة بالضم، ما أخذ من المظلوم ظُلمًا، والشاهد فيه قوله: «عمّي الأكرمان وخاليًا» فقد قدم الصفة المثناة «أكرمان» على أحد موصوفيها وهو «خاليًا»، قال الصبان في حاشيته على الأشموني: (قوله: «ظلامة» قال البعض: منصوب بنزع الخافض؛ أي: بظُلامة. اهـ. ولا حاجة إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي: ولست مبقيًا ظلامة لأحد بل أزيلها، قال العيني: وتبعه غيره كشيخنا والبعض، وذاك إشارة إلى المذكور من الظلامة اهـ. والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامة المفهوم من «مُقِرًّا»). انتهى.

١٣٦ ـ ....عطفُ بيانٌ أو نَسَقْ
١٣٧ ـ النعتُ والبيانُ في التَّعريف أو سواهُ يتْبَعَانِ فادْرِ ما دَرَوْا

(عطف بيان) ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ الآية [المائدة: ٩٧]، والبيانُ لغةً: الإفصاحُ مع ذكاءٍ كما في القاموس، ويطلق على الإيضاح وهو المراد هنا؛ لأنه موضح لمتبوعه، ويسميه الكوفيون «ترجمة» **(و)** عطف **(النسق)** والنسق لغة: التتابع، ومنه: «ثغر نسق»، والمراد به المعطوف بالحرف، ثم قال: **(النعت)** وهو التابع المشتق أو المأول بالمشتق **(والبيان)** وهو التابع الجامد المخصص لمتبوعه أو الموضح له **(في التعريف)** مثل: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ الآية [الفتح: ٢٩]، وكقوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
فاغفر له اللَّهُمَّ إن كان فجر[(١)]

(أو سواه) وهو التنكير نحو: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ الآية [النور: ٣٥]، ونحو: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ۝١٦﴾ الآية [إبراهيم: ١٦]، خلافًا لمن منع البيان في النكرة **(يتبعان)** وجوبًا وكذلك يتبعان في التذكير والإفراد وضديهما **(فادر)**؛ أي: اعرف **(ما دروا)** الضمير للنحاة، وفي نسخة: (رَوَوْا)، والحاصل: أن النعت يوافق متبوعه في أربعة من عشرة وكذلك البيان وهي واحد من التعريف وضده، والتذكير وضده، والإفراد وضديه، والرفع وأخويه، هذا في النعت الحقيقي، وأما السببي كـ«زيد الفاضل أبوه» فالنعت فيه كالفعل، فتقول: «مررت برجل قائمة أمه» لأنك تقول: «قامت أمه»، وهكذا

(١) عَزَاهُ لرؤبة في «شرح المفصل» وليس في ديوانه، ولا يمكن أن يكون لرؤبة لأنه غير معدود في التابعين، وقد مات سنة ١٤٥هـ، بل هو لعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في «الخزانة»، ولأعرابي في «شرح التصريح» و«المقاصد النحوية»، وهو ذاك الذي وفد على عمر بن الخطاب ﷺ ومعه ناقة عجفاء دبراء نقباء، وطلب منه أن يحمله على ناقة تبلغه أهله، فرده وقال له: ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر. فمضى إلى ناقته، وهو يقول هذه الأبيات، فناداه عمر وأعطاه ما طلب، وعادة النحويين الاستشهاد بهذه الأبيات على جواز تقدم الكنية على الاسم.

١٣٨ ـ وانعتْ بمشتقٍّ وشبْهِهِ ومَا نُكِّرَ بالجُمْلَةِ والظَّرْفِ ومَا
١٣٩ ـ أشبَهَهُ ومَا منَ المَنْعُوتِ قَدْ عُلِمَ والنعت......................

فعلى هذا فقس (**وانعت بمشتق**) والمراد به ما دلَّ على حدث وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول وكل ما عمل من الصفات عمل الفعل (**وشبهه**)؛ أي: ينعت كذلك بشبه المشتق وهو ما قام مقام المشتق من الجوامد، كـ«رجل ذي علم» وسائر أسماء الإشارة غير المكانية والموصولات والمنسوب كـ«قرشي» (**وما**)؛ أي الذي (**نكر**) خاصة ينعت (**بالجملة**) بثلاثة شروط؛ **أحدها**: في المنعوت وهو كونه نكرة، **والثاني**: كونها خبرية، **والثالث**: تضمنها لرابط الموصوف نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ الآية [البقرة: ٢٨١]، (**والظرف**)؛ أي: وتنعت الجملة أيضًا بالظرف كـ«مررت برجل عندك» ولا بد فيه من الاختصاص (**وما أشبهه**) وهو الجار والمجرور التام نحو: ﴿رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ الآية [غافر: ٢٨]، ثم ختم الكلام على النعت بذكر حذفه فقال: (**وما**)؛ أي الذي (**من المنعوت**) بكثرة نحو: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ الآية [سبأ: ١١]؛ أي: «دروعًا سابغات» وكقوله:

لو قلت ما في قومها لم تِيثَمِ يَفْضُلُهَا في حسب وميسم(١)

أي: «أحد يفضلها» (**قد علم**) بقرينة السياق، فإن لم يُعلم فلا يجوز الحذف (**والنعت**) نحو: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ الآية [البقرة: ٧١]؛ أي: «الحق الواضح»، ونحو: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ۝٧٩﴾ الآية [الكهف: ٧٩]؛ أي: «سفينة صالحة»، وقد قرئ بها في الشواذ(٢)، وكقوله:

---

(١) الرجز لحكيم بن معية في «الخزانة» وله أو لحميد الأرقط في «الدرر»، وقد كسر حرف المضارعة من (تأثم) وأبدل الهمزة ياء، الشاهد فيه حذف المنعوت وإبقاء النعت وهو جملة «يفضلها»، وأصل الكلام: «لو قلت ما في قومها أحد يفضلها».

(٢) هي في حرف ابن مسعود، وبها قرأ أُبيّ وابن عبّاس ﷺ، روى الشيخان عن سعيد بن جبير أن ابن عباس كان يقرأ: «وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبًا».

١٣٩ ـ .... **فحَذْفُهُ اطَّرَدْ**

(فصل في ألفاظ التوكيد)

١٤٠ ـ **(كِلَا) (جميعُ)**.................... ....

وقـد كـنـت فـي الـحـرب ذا تـدرإ   فـلـم أُعـطَ شـيـئًـا ولـم أُمـنَـع[1]

أي: «شيئًا نافعًا»؛ لأنه قد أُعطي بدليل «ولم أُمنَع» **(فحذفه)** جوازًا **(اطرد)** قياسًا فيهما، إلا أنه في الأول كثير وفي الثاني قليل، وقد يحذفان[2] معًا على قلة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾﴾ الآية [طه: ٧٤]؛ أي: «حياة نافعة».

فائدة: الأسماء على أربعة أقسام: ما ينعت وينعت به كأسماء الإشارة، وعكسه كالضمائر، وما ينعت فقط كالعلم، وعكسه كـ(أيّ) والموصولات، وقد قُلتُ:

(هـذا) بـه يُـنـعَـت وهـو يَـنـعِـتُ   بـعـكـس (أنـت) ولـ(أيٍّ) أثـبـتـوا
مـجـيـئَـهـا نـعْـتًـا ولـيـسـت تـنـعـت   وعـكـس ذا الـعـلـمُ فـيـه يـثـبـت

والله أعلم.

(فصل في ألفاظ التوكيد)

التوكيد لغة: التقوية ومنه: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ الآية [النحل: ٩١]، واصطلاحًا: تابعٌ بألفاظٍ مخصوصة، وهي ثلاثة أنواع: ما يؤكد بنفسه، وما يتبع غيره ويأتي دونه، وما يحتاج إلى غيره ولا يأتي دونه، قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: **(كِلَا)** تؤكد بها التثنية المذكرة، و(كلتا) للمؤنثة، ولا بد في المؤكد بها من أربعة شروط: أن يكون دالًّا على التثنية، وأن يصح حلول المفرد محله، فلا يقال: «اختصم زيد وعمرو كلاهما»، وأن لا يختلف الإسناد إلى المؤكد بها فلا يقال: «عاش عمرو ومات خالد كلاهما»، وأن يتصل بها ضمير المتبوع كـ«جاء الزيدان كلاهما» **(جميعُ)** بمنع الصرف للضرورة، كـ«جاء القوم جميعهم»، والتوكيد بـ(جميع) غريب، ومنه:

---

(١) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه وفي «الدرر» و«شرح التصريح».

(٢) أي: النعت والمنعوت كلاهما.

١٤٠ ـ .... (كلٌّ) توكيدًا وقَعْ (أجمعُ) (جمْعَا) (أجمعونَ) و(جُمَعْ)
١٤١ ـ تابعةً (كلٌّ) وقد لا تتبَعُ ....

فــداك حــي خــولان جــميــعهـم وهــمــدان[1]

ويؤكد بها الجمع مطلقًا، ولا بد من ضمير المؤكد بها، ولهذا أعربوا (جميعًا) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ الآية [البقرة: ٢٩]، بدلًا من (ما)، وغلَّطُوا من أعربها توكيدًا لعدم الرابط (كل) وهي تدل على شمول ما أكدت، ويجب ربطها بضميره كـ«جاء القوم كلهم» ونحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ الآية [مريم: ٩٥]، ولا تؤكد إلا ما يقبل التجزئة (**توكيدًا**) حال مقدم (**وقع**) خبر المبتدأ (كِلا) وما بعده؛ أي: (كلا) و(جميع) و(كل) وقع في كلام العرب توكيدًا؛ أي مؤكدًا.

ولما أنهى الكلام على النوع الأول الذي يستقل بنفسه ذكر النوع الثاني وهو ما يتبع غيره مع جواز استقلاله والغرض منه زيادة التقوية، فقال: (**أجمع**) كـ«جاء الجيش كله أجمع» (**جمعا**) كـ«جاءت القبيلة كلها جمعاء» وقصرها الناظم ضرورة، وهي في التأنيث نظيرة (أجمع) في التذكير (**أجمعون**) نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾﴾ الآية [صَ: ٧٣]، (**وجمع**) كـ«النساء كلهن جمع» (**تابعة**) حال؛ أي: هذه الألفاظ تأتي في التوكيد حال كونها تابعة (**كلٌّ**) كما تقدم في الأمثلة (**وقد لا تتبع**) هذه الألفاظ (كلا) نحو: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ الآية [صَ: ٨٢]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ الآية [الحجر: ٤٣]، وكقوله:

إذا بكيت قبلتني أربعًا إذًا ظللتُ الدهرَ أبكي أجْمَعَا[2]

---

(١) البيت قالته أعرابية ترقص به ولدها، وهو من شواهد «التصريح» و«الهمع»، الشاهد مجيء «جميعهم» توكيدًا للفاعل أو للخبر، وهو بمنزلة «كل» في المعنى والاستعمال، والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض، وإطلاق اسم الكل عليه، وقد يجيء «جميع» بمعنى «مجتمع» ضد متفرق فلا يفيد توكيدًا، كقول الشاعر: «نهيتك عن هذا وأنت جميع».

(٢) الرجز بلا نسبة في «الدرر» و«الخزانة» و«الهمع»، الشاهد فيه قوله: «الدهر أجمعًا» =

١٤١ ـ .... وتـابـعُ (أجـمـعَ) أيـضـا (أكْـتَـعُ)
١٤٢ ـ و(النفسَ) و(العينَ) لفردٍ عَيِّنوا ولـسـواهُ (أنـفـسٌ) و(أعـيـنُ)

واعلم أن (أجمع) و(جمعاء) ممنوعان من الصرف للوصف ووزن الفعل في الأول وألف التأنيث في الثاني، ولا يثنيان استغناء بـ(كلا) و(كلتا) ولا يجمعان كذلك، وحُكي «قبضت المالين أجمعين» بالتثنية.

ثم ذكر النوع الثالث الذي لا يستقل عن التبعية بقوله: **(وتابع أجمع)** بالنصب **(أيضًا أكتع)** بالرفع، يعني: أن (أجمع) وما ذكر بعده من (جمعاء) و(أجمعون) و(جمع) يأتي بعدها (أكتع) و(أبصع) و(أبتع) وتسمى: «توابع أجمع»، وهذه الألفاظ فيها معنى الجمع كما يأخذ من مدلولها اللغوي.

ولما أنهى الناظم الكلام على ما يَرْفَعُ تَوَهُّمَ إرادةِ غيرِ الشمولِ ذكرَ ما يرفع الاحتمال عن الذات، وهو «النفس» و«العين»، فقال: **(والنفسَ)** بالنصب، مفعول مقدم لـ(عَيِّنُوا) **(والعين)** معطوف عليه **(لفرد)** واحد مطلقًا بإفراد كلٍّ منهما، كـ«جاء زيد نفسه» أو «عينه»، أو بذكرهما معًا كـ«جاء زيد نفسه عينه»، بعطف أو بدونه، ولا بد من تقديم النفس **(عينوا)** مع وجوب الربط بالضمير **(ولسواه)** من التثنية والجمع يأتي بلفظ «أفعل» منهما كـ**(أنفس)** في «جاء الزيدان أنفسهما» و«الزيدون أنفسهم» **(وأعين)** كـ«الزيدان أعينهما، الزيدون أعينهم» وهذا متفق عليه في الجمع، وأجاز بعضهم في التثنية الإفراد كـ«عينهم» والتثنية كـ«نفساهما» والجمع، والجمهور على التزام الجمع فيها، وإنما تُرِكَ الأصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين، وعُدِلَ إلى الجمع لأن باب التثنية جمع في المعنى، قاله في التصريح، ثم التوكيد نوعان؛ معنوي، وبدأ به الناظم لأن فائدته أقوى ولأنه مختص بالأسماء كالنعت، وبألفاظ مخصوصة،

= حيث أكد «الدهر» بـ«أجمع» من غير أن يؤكده أولًا بـ«كل»، وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: «الدهر أبكي أجمعًا» حيث فصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي.

١٤٣ ـ توكيدُ لفظٍ إن يكن وهْوَ بِلَا عطفٍ وبالعطفِ كـ«أَقْبِلْ أقبِلَا»
١٤٤ ـ وأكَّدُوا كُلَّ ضميرٍ اتَّصَلْ بمضمرِ الرَّفْعِ الذِي قدِ انْفَصَلْ

ولفظي، وإليه أشار بقوله: (توكيد لفظ)؛ أي: منسوب إلى اللفظ، وحقيقته إعادة الأول بعينه، ويكون في الاسم كقوله:

أخاك أخاك إن من لا أخَا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح[1]

وفي الفعل كقوله:

فأين إلى أين النجاء ببغلتي أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبس احبس[2]

وفي الحرف كقوله:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي مواثقًا وعهودا[3]

(وهْو) بالإسكان (بلا عطف) كـ«نَعَمْ نَعَمْ» و«جاء زيدٌ زيدٌ» و«قُمْ قُمْ» وهو قليل في الجملة (وبالعطف) في الجملة خاصة، بـ(ثُمَّ) خاصة؛ كقوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٥﴾﴾ الآية [القيامة: ٣٤، ٣٥]، و﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ الآية [التكاثر: ٣، ٤]، ومثَّلَ لعدم العطف في الجملة بقوله: (كأقبل أقبلا) الألف للإطلاق، أو بدلٌ من نون التوكيد الخفيفة، ثم قال: (وأكدوا)؛ أي: العرب أو النحاة؛ أي: حكموا بكونه مؤكدًا جوازًا (كل ضمير اتصل) كـ«لقيته هو» و«مررت به هو» و«قمت أنت» (بمضمر الرفع) لا غيره، إذ ليس من كلامهم، وأما «رأيتك إياك» فمن وضع النحاة، واختلفوا فيه، فالبصريون على أنه بدلٌ، والكوفيون على أنه توكيدٌ، واختاره ابن مالك (الذي قد انفصل) كما تقدم تمثيله وإنما ذكر توكيد

(١) البيت استشهد به الشارح في باب المفاعيل، وهو هنا شاهد على التأكيد، حيث أنّ «أخاك» الثاني توكيد لفظيّ.
(٢) البيت لا يعرف قائله، و«النجاة» بهاء التأنيث في ما رأيت من المراجع، وفي شرح الفاكهي «النجاء» بالمد كما رواه الشيخ، وهو الإسراع، الشاهد فيه توكيد الفعل «أتاك» توكيدًا لفظيًّا.
(٣) البيت لجميل بثينة في ديوانه وفي «خزانة الأدب» و«الدرر».

(فصل في أقسام البدل)

١٤٥ ـ سِتَّةَ أقْسَامٍ يُنَوِّعُ البَدَلْ   كلٌّ وبعضٌ........................

الضمير المرفوع بعد التوكيد اللفظي؛ لأن هذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي المرادف، قاله المكودي[1]، والله أعلم.

(فصل في أقسام البدل)

البدلُ لغةً: العوضُ، ومنه: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ الآية [القلم: ٣٢]، واصطلاحًا: تابعٌ مقصودٌ بالحكم بدون واسطة، كزيد أخوك، وهو قريب من عطف البيان، حتى قالوا: «كلُّ ما أُعرِبَ بدلًا جاز إعرابه عطفَ بيانٍ، إلا في مسائل قليلة»، وذكر الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ أقسام البدل بقوله: **(ستةَ)** بالنصب لا بالرفع لخُلُوِّ الخبر عن الرابط، ونصبه على الحال من **(يُنَوِّعُ)** **(أقسام)**؛ أي: أنواع كما أفاده قوله: **(ينوّع البدل)**، والمعنى: أن البدلَ يأتي حال كونه ستة أقسام **(كل)**؛ أي: بدلُ كلٍّ، ويسمى بدلَ الشيءِ من الشيءِ، ومنه: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ الآية [إبراهيم: ١، ٢]، في قراءة الجرِّ، وقوله تعالى: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ الآية [الفاتحة: ٦، ٧]، وكزيد أخوك **(وبعض)**؛ أي: بدلُ بعضٍ من كلٍّ؛ كقوله:

أوعَدَني بالسجن والأداهم   رِجلِي فرِجلي شَثْنَةُ المناسم[2]

---

(١) عبد الرحمٰن بن علي المكودي، أبو زيد، عالم بالعربية، نسبته إلى بني مكود، قبيلة قرب فاس، ومولده ووفاته بفاس، له: شرح على «ألفية ابن مالك»، و«شرح على الآجرومية»، و«البسط والتعريف في علم التصريف»، و«شرح المقصور والممدود» لابن مالك، توفي سنة ٨٠٧هـ.

(٢) قائله: العُدَيْلُ ـ بزنة التصغير ـ بن الفَرْخ ـ بزنة القتل ـ كما في «الخزانة» و«الدرر» وكان قد هجا الحجاج وهرب إلى الروم واستنجد بالقيصر فحماه، ثم أرسل الحجاج إلى قيصر يتهدده إن لم يرسله، فلما مثل بين يديه عنفه، الشاهد فيه: «أوعدني.. رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «رجلي» بدل بعضٍ من كلٍّ من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولًا لـ«أوعد».

١٤٥ ـ ....واشتمالٌ وبدَلْ

١٤٦ ـ يُعْزَى لِلاضرَابِ ولِلنِّسْيانِ وبدلُ الغَلَطِ........................

وكقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ الآية [المائدة: ١١٤]، ولا بد فيه من ضميرِ المُبدَلِ منه، وهو إما مذكور كما في قوله جلَّ: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ الآية [المائدة: ٧١]، أو مقدر نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ الآية [آل عمران: ٩٧]؛ أي: منهم **(واشتمال)** وهو بدلُ شيءٍ من شيءٍ يدل عامله على معناه بطريق الإجمال، كـ«أعجبني زيدٌ علمُه»، ومنه ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ الآية [البقرة: ٢١٧]، ويجب ذكر الضمير فيه كما تقدم في بدل البعض، وسُمِّيَ اشتمالًا لأن المبدَلَ منه مشتمِلٌ على البدل وعلى غيره **(وبدل يعزى)**؛ أي: ينسب **(للاضراب)** بنقل الهمزة للضرورة؛ أي: يقال فيه: بَدَلُ إضرابٍ، ومنه: «**إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعها**» الحديث[1] **(وللنسيان)**؛ أي: من أقسامه أيضًا ما يُعزى للنسيان، فيقال فيه: بدلُ نسيانٍ، والنسيانُ عدمُ الحفظ كما في القاموس، والمراد به هنا الترك، وهو ذكرٌ بعد قصدٍ، فيذكر فساد قصده، كـ«اركبْ حمارًا، فرسًا» إن قصدت أولًا التلفظ بالحمار ثم تبين لك أن الفرس أولى بالركوب، فهو **متعلق بالجَنَانِ لا باللسان**[2] **(وبدل الغلط)** وهو ما لم يكن مقصودًا البتة ذكرُ الأوَّلِ فيه لكن سبق إليه اللسان كـ«خُذْ قلمًا قرطاسًا»، **فمتعلقه اللسان لا الجنان** بعكس ما قبله، وقد ردَّ المبرد هذا النوع، وجعل بعضهم منه قوله:

---

(١) الحديث عند أبي داود في كتاب الصلاة، وتمامه: «**إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها**».

(٢) قلت للشيخ: «أليس اللسان هو المعبر عمًّا في الجنَان سواء مع صحة القصد أو فساده؟ كما قيل: إن الكلام لفي الفؤاد وإنما. جعل اللسان على الفؤاد دليلًا» فقال: «لا يرد عليه كون اللّسان مترجمًا لما في الجنان؛ لأنّ ذلك ليس لازمًا، بل الإنسان قد يتلفّظ بأمرٍ لم يرجع فيه إلى جَنَانه، كما هو الحال في بدل الغلط هنا».

١٤٦ ـ ....خُذْ بَيَانِي

١٤٧ ـ والفعلُ قدْ يُبْدَلُ من فعلٍ كَمَا   تُبْدَلُ جملةٌ من أُخرَى فاعْلَمَا

لمياء في شفتيها حوة لعس   وفي اللثاة وفي أنيابها شنب[(١)]

ورُدَّ باحتمال أن (لَعَسٌ) مصدرٌ وُصِفَتْ به (الحوة)؛ أي: «حوة لعساء»، والحوةُ حمرةٌ في الشفتين تضرب إلى سواد، واللَعَسُ محركة: سوادٌ في الشفتين **(خذ)** أَمْرٌ من الأخذ وهو القبض، وأصلُ (خُذْ) أُأْخُذ وخُفِّفَ بالحذف لكثرة الاستعمال حتى صار أصله مرفوضًا، ومثله (مُرْ) و(كُلْ) كما هو معروف **(بياني)**؛ أي: ما بيَّنْتُه لك، وبعضهم يجعل الثلاثة الأخيرة قسمًا واحدًا ويسميه: «بدل البيان»، فالأقسام على قوله أربعة لا ستة، والمعروفُ ما ذَكَرَ الناظم، ولما كان البدلُ لا يختص بالاسم بل يقع في الفعل والجملة نبَّه عليه بقوله: **(والفعل)** بشرط الاتحاد في الزمن وكونه مع زيادة بيان **(قد يبدل من فعل)** بَدَلَ كُلٍّ، كقوله:

متى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا في ديارنا   تجد حطبًا جزلًا ونارًا تأججا[(٢)]

أو بعضٍ كـ«إن تُصَلِّ تسجُدْ لله يرْحَمْكَ»، أو اشتمالٍ نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، وبدل الغلط جوزه سيبويه كـ«إن تطعم زيدًا تكسه يشكرك»، وما صح للغلط يصح مثلًا للنسيان والإضراب **(كما تبدل)** (ما) في تأويل المصدر؛ أي: كإبدال **(جملة)** اسمية أو فعلية بشرط كونها أوْلَى بالمراد من الأُولى **(من اخرى)** ولم يأت فيها بدلُ كلٍّ **(فاعلما)** ذلك، فبدل البعض نحو قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣﴾ الآية [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣]، وبدل الاشتمال كقوله:

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه وفي «الخصائص» و«الدرر»، الشاهد فيه قوله: «حوة لعس» حيث وقعت «لعس» بدل غلط من «حوة».

(٢) البيت لعبيد الله بن الحر في «خزانة الأدب» و«الدرر» و«شرح أبيات سيبويه»، والشاهد فيه قوله: «متى تأتنا تلمم» حيث أبدل الفعل «تأتنا».

(فصل في العطف)

. . . .

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما[(١)]

والغلط كقولك لمن تخاطبه: «قم اقعد» **والفرق بين إبدال الفعل وإبدال الجملة أن الفعل يتبع في الإعراب، والجملة تتبع في المحل إن كان له محل.**

فائدة: الفعل في قوله: «متى تأتنا تلمم» إلخ يُعْرَبُ بدلًا، وفي قوله:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجدْ خير نار عندها خير موقد[(٢)]

يُعْرَبُ حالًا، وقد نظم أحمد ابن كداه الشنقيطي[(٣)] ضابط ذلك بقوله ومن خطه نقلت:

الفعل بعد الشرط مهما عدما أداة عطفٍ بدلٌ إن جزما

وإن يكن بالارتفاع حالِ فأعربَنَّه إذا بالحال

ومعنى قوله: «حال»؛ أي: «متصف» والله أعلم.

(فصل في العطف)

العطف لغة: الثني، ومنه عطف الفارس على قرنه إذا رجع إليه، واصطلاحًا نوعان: عطف بيانٍ وتقدمت الإشارة إليه في النظم، وعطف نسقٍ وهو التابع بواسطة الحرف، واستغنى الناظم رحمه الله بِعَدِّهِ عن حَدِّهِ، ثم حروف

---

(١) البيت بلا نسبة في «الخزانة»، و«شرح التصريح»، وجملة «ارحل» مقول القول في محل نصب مفعول به، وجملة «لا تقيمن» بدل من جملة «ارحل».

(٢) البيت للحطيئة كما في «الخزانة»، من قصيدة طويلة مدح بها بغيض بن عامر بن شماس بن لأي بن أنف الناقة التميمي.

(٣) أحمد بن أحمد كدَّاه الكمليلي، عالم ونحوي وأديب كبير من تلاميذ يحظيه بن عبد الودود وله منه إجازة وله أيضًا إجازة من ببها ابن العاقل، وله أنظام كثيرة في النحو والصرف، توفي سنة ١٣٣٧ هجرية رحمه الله تعالى، وقوله: (وإن يكن بالارتفاع حالِ)؛ أي: متزينًا، من الحلية، فأعربه حالًا، ولا تعربه على أنه جواب الشرط لأنه ليس بمجزوم، أفادنيه شيخنا الشارح.

١٤٨ ـ بـ(الواوِ) و(الفاءِ) و(ثُمَّ) وبـ(أمْ) ....

العطف نوعان: ما يعطف في اللفظ فقط، وسيأتي، وما يعطف في اللفظ والمعنى، وإليه أشار بقوله: (**بالواو**) الجار متعلق بقوله: (يؤم) آخر البيت؛ يعني: أن الواو يعطف بها في اللفظ والمعنى، والأصل فيها أنها لمطلق الجمع نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ﴾(١) الآية [الأحزاب: ٧]، وتختص بعطف ما لا يصح من واحد كـ«اختصم زيد وعمرو» (**والفاء**) وتقتضي التشريك والتعقيب نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾﴾ الآية [عبس: ٢١]، و«جاء زيد فعمرو» إذا لم يكن بين مجيئهما شيء، والغالب فيها إذا كانت بعد جملة أو صفة أن تدل على السببية نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ الآية [القصص: ١٥]، ﴿فَإِنَّهُمْ لَآكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٦٦﴾﴾ الآية [الصافات: ٦٦]، ومن غير الغالب: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾(٢) الآية [الذاريات: ٢٩]، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴿٢﴾﴾ الآية [الصافات: ٢]، (**وثم**) وهي للجمع والتعقيب مع التراخي نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾﴾ الآية [عبس: ٢٢]، وفي الحديث: «**فسجد سجدتين ثم سلم**»(٣)، وقد تأتي كالفاء كقوله:

كهز الرديني تحت العجاج … جرى في الأنابيب ثم اضطرب(٤)

وقد قيل بزيادة الواو والفاء وثم، وجعل منه: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾ الآية [التوبة: ١١٨]، (**وبأم**) المتصلة، وهي التي لا تفيد الإضراب، وتقع بعد

---

(١) هذا من أحسن الأمثلة على كونها لا تفيد الترتيب، إذ أنه وقع في الآية عطفُ الأخيرِ على الأولِ على الأوسطِ من حيث البعثة والزمن.

(٢) وذلك لأنّ صكها لوجهها سببه استغرابها لبشارة الملائكة، أمّا مطلع الآية فهو: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩] فليس إقبالها وضوضائها هو سبب الصّكّ، فتدبّر.

(٣) رواه بهذا اللفظ مسلم والنسائي وأبو داود.

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه وفي «الدرر» و«شرح التصريح»، والرديني الرمح المنسوب إلى ردينة وهي امرأة اشتهرت بصنع الرماح بهجر، والأنابيب جمع أنبوب وهو ما بين كل عقدتين من القصب، والشاهد فيه مجيء «ثم» بمعنى الفاء، فأفادت الترتيب والتعقيب دون التراخي؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين.

١٤٨ ـ .... و(أو) و(حَتَّى)......................

(سواء) نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ الآية [البقرة: ٦]، وكقوله:

سواء عليك النفر أم بت ليلة بأهل القباب من نمير بن عامر(١)

أو بعد همزة مُغْنِيَةٍ عن (أي)؛ كـ«أزيدٌ عندك أم عمرو؟» ونحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِيَ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ الآية [الأنبياء: ١٠٩]، وكقوله:

فقمت للطيف مرتاعًا فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم(٢)

وغيرها (أم) المنقطعة نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ الآية [السجدة: ٣]، وكقولهم: «إنها لإبل أم شاء»؛ أي: بل هي شاء (وأو) وهي للتخيير كـ«تزوج زينب أو أختها» وللشك بعد الخبر نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ الآية [الكهف: ١٩]، وتكون للتفصيل نحو: ﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ الآية [البقرة: ١٣٥]، وتأتي لغير ذلك كالإضراب في قوله:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي(٣)

(حتى) وهي تدل على الغاية، ولا يُعطف بها إلا بعضٌ من المعطوف عليه، كـ«مات الناس حتى الأنبياء» وكـ«قدم الحجاج حتى المشاة» أو كبعضه كقوله:

(١) البيت أنشدهُ الكسائي، وهو بلا نسبة في «المقاصد النحوية» واستشهد به الطبري والقرطبي في التفسير، الشاهد قوله: «النفر أم بت ليلة» حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد «سواء» اسمٌ مفردٌ، ثم عادله بجملة فعلية، ومن حقها أن تقع بين جملتين تكونان في تأويل مفردين، ولما كان هذا الاسم ينبئ عن جملة لكونه مصدرًا أقامه الشاعر مقام الجملة.

(٢) البيت لزياد بن منقذ في «الخزانة» و«الدرر» و«شرح التصريح»، الشاهد قوله: «أهي سرت أم عادني حلم» حيث وقعت «أم» معادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين، وذلك بسبب أن قوله: «هي» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، تقديره: «أسرت هي سرت أم عادني حلم»، وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: «أهْيَ» حيث سكن الهاء من «هي» مع همزة الاستفهام.

(٣) البيت لجرير في ديوانه وفي «جواهر الأدب» و«الدرر» و«شرح شواهد المغني»، والشاهد فيه قوله: «ثمانين أو زادوا» حيث جاءت «أو» بمعنى «بل» للإضراب.

١٤٨ ـ ....العطفُ مطلقًا يُؤَمْ
١٤٩ ـ وأُتْبِعَتْ لفظًا فقط (لكنْ) و(لَا) و(بلْ) وعطفُ جملةٍ قدْ حُظِلَا

ألقى الصحيفة كي يخفف رحلَه والزادَ حتى نعلَه ألقاها[1]

والعطف بها قليل حتى أنكره الكوفيون، (**العطف**) مبتدأ (**مطلقًا**) حال (**يؤم**)؛ أي: يُقصَد، خبرُ المبتدأ، والمعنى: أن العطف بهذه الأحرف يكون في اللفظ وفي المعنى، هذا معنى قوله: (مطلقًا).

ثم أشار لما يتبع في اللفظ فقط بقوله: (**وأتبعت**) المعطوف للمعطوف عليه (**لفظًا**)؛ أي: في اللفظ (**فقط**) لا في المعنى (**لكن**) وإنما تعطف بعد النفي أو النهي، كـ«ما قام زيد لكن عمرو» و«لا تكرم زيدًا لكن عمرًا»، ويسمى العطف بها عطف مغايرة، لمغايرة ما قبلها لما بعدها، وكذا في أخواتها، وإذا كان (الواو) قبلها فهي حرف ابتداء نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ الآية [الأحزاب: ٤٠]، لأن **حرف العطف لا يدخل على مثله**، وقيل: إنها في الآية للعطف المؤكد (**ولا**) بعد الأمر كـ«اضرب زيدًا لا عمرًا» أو الخبر كـ«جاء زيد لا عمرو» (**وبل**) وهي كـ(لكن) بعد النفي أو النهي، كـ«ما جاء زيد بل عمرو» فيقرر الحكم لما قبلها ويجعل نقيضه لما بعدها، وإذا تلت إيجابًا أو أمرًا كـ«قام زيد بل عمرو، ولْيَقُمْ خالد بل سعيد» نقلت الحكم لما بعدها ويصير ما قبلها مسكوتًا عنه، فتكونُ حينئذٍ حرفَ عطفٍ وإضرابٍ انتقاليّ، وإن تلتها جملة فلا تكون للعطف، كما قال: (**وعطف جملة**) اسمية أو فعلية (**قد حُظِلَا**)؛ أي:

---

(١) البيت للمتلمس في ملحق ديوانه و«شرح شواهد المغني»، ولأبي مروان النحوي في «الخزانة» و«الدرر» و«شرح التصريح»، ويجوز في «حتى» ثلاثة أوجه؛ الرفع على الابتداء وتكون «ألقاها» خبرًا، والجر على أن «حتى» حرف جر بمعنى «إلى»، والنصب على العطف بـ«حتى»، ورُدَّ الوجه الثالث بأن المعطوف بـ«حتى» لا يكون إلا بعضًا أو غاية للمعطوف عليه، و«النعل» ليس بعض «الزاد» ولا غايته، وأجيب بأن تقدير البيت «ألقى ما يثقله حتى نعله»، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة، وعلى الوجه الثالث أورد شيخنا الشاهد.

١٥٠ ـ بذي الثلاثِ واحذف (الواوَ) ومَا مِنْ عطفٍ أو متبوعِهِ................

مُنِعَ عند الجمهور (بذي) الحروف (الثلاث) وهي (لكن) و(لا) و(بل)، فإن تلتها الجملة فهي حرف ابتداء كقوله:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر(١)

وأما (لا) فهي قبل الجمل لمجرد النفي، فالحاصل: أنه يشترط في الحروف الثلاثة أن يكون المعطوف مفردًا لا جملة، ثم قال: (واحذف) جوازًا (الواو) كقولهم: «راكب الناقة طليحان»؛ أي: «والناقة» (وما من عطف) الواو بمعنى: مع؛ أي: لا تحذف الواو إلا مع معطوفها كما في المثال المتقدم، ومنه قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ الآية [النحل: ٨١]؛ أي: والبرد(٢)، ومثله قول الشاعر:

فما كان بين الخير لو جاء سالمًا أبو حجر إلا ليالٍ قلائل(٣)

أي: «بين الخير وبيني»، وكذا تحذف الفاء مع معطوفها نحو: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ الآية [البقرة: ٦٠]؛ أي: «فضرب فانفجرت»، إلا أن الحذف في الواو أكثر، ولذا خصها الناظم بالذكر، ولاختصاصها بقوله: (أو متبوعه)؛ أي: قد يحذف العامل وذلك بعد (الواو) خاصة كما في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ الآية [البقرة: ٣٥]؛ أي: «وليسكن زوجك»، ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ الآية [الحشر: ٩]؛ أي: «واعتقدوا الإيمان»،

(١) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوي، وهو من شواهد «التصريح» و«الأشموني» و«الهمع»، الشاهد فيه وقوع «لكن» حرف ابتداء لا حرف عطف لأن الواقع بعدها جملة لا مفرد.

(٢) استشكلتُ دلالة الآية على الوقاية من البرد، فقال لي الشيخ معلّلًا: «لأن النقيض يدلّ على النقيض، والنظير يدلّ على النظير، والضد يدلّ على ضدّه وهكذا».

(٣) البيت من قصيدة للنابغة يرثي فيها النعمان بن الحارث بن أبي شمر الغساني، كما في ديوانه وفي «التصريح» و«الأشموني» و«العيني»، الشاهد فيه حذف الواو مع معطوفها في «بين الخير» والتقدير «بين الخير وبيني» بدليل أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد.

١٥٠ ـ .... قد عُلِمَا

وكقولهم: «ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة»؛ أي: «وما كل سوداء»، وقوله: (قد علما) صفة (عطف)؛ أي: لا يسوغ الحذف إلا إذا دلت عليه قرينة كما في الأمثلة، وإلا فلا يحذف اتفاقًا، وقد يحذف العاطف وحده كما في قوله:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما   يغرس الود في فؤاد الكريم[1]

أي: «وكيف أمسيت» وهو قليل، والله أعلم.



(١) البيت بلا نسبة في «الأشباه والنظائر» و«الخصائص» و«الدرر».

(باب إعراب المضارع)

١٥١ ـ اِرفَـعْ إذَا تُـجَـرِّدِ الـمـضـارِعَـا   وانصبْ بـ(أنْ) و(لنْ).............

(باب إعراب المضارع)؛ أي: هذا باب في ذكر إعراب المضارع، وإنما يعرب المضارع إذا لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد المباشرة، فالأُولى: يُبْنَى معها على السكون نحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٨]، والثانية: يبنى معها على الفتح نحو: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ﴾ الآية [المائدة: ٨٢]، بخلاف ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾(١) الآية [آل عمران: ١٨٦]، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ الآية [القصص: ٨٧]، لعدم الاتصال، ثم إعراب المضارع إمّا رفعًا وإمّا نصبًا وإمّا جزمًا، وقد ذكرها الناظم على هذا الترتيب فقال:

(اِرفع) بالضمة أو بالنون إن كان من الأفعال الخمسة، كما تقدم في باب الإعراب (إذا تجرد) من الناصب والجازم (المضارعا) كـ«زيد يقوم»، وأصح الأقوال أن رافعَهُ التجردُ من الناصب والجازم، ولا خلاف في رفعه إن تجرد (وانصب) المضارع (بأن) المصدرية نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ١٨٤]، وتعمل ظاهرة ومضمرة ولا يتقدم عليها معمول الفعل، وقد تهمل كقوله:

أن تَقْرَآن على أسماء ويحكما   مني السلام وأن لا تشعرا أحدا(٢)

وكقراءة ابن محيصن(٣): ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٣]،

---

(١) أصْلُ: (لَتُبلَوُنَّ) لَتُبْلَوُنَنَّ، فهو مضارع دخلت عليه نون التوكيد، ثم حذفت نون الإعراب وبقيت نون التوكيد لأنها جيء بها لسبب جديد وهو التوكيد، فصارت الكلمة (لَتُبْلَوْنَّ)، فالتقى ساكنان؛ الواو وسكون نون التوكيد، فتحرّكت الواو فرارًا من التقاء الساكنين، وقُلْ مثل ذلك في (يَصُدُّنَّكَ) فأصلها يَصُدُّونَنَّكَ.

(٢) البيت لم يعزه أحد إلى قائل، وهو في «الخزانة» و«شرح المفصل» و«شرح الكافية الشافية»، و«أن» الأولى والثانية مصدريتان، وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرى تشبيهًا بـ«ما» المصدرية.

(٣) محمد بن عبد الرحمٰن بن محيصن المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى =

١٥١ ـ .... **ولا تُنَازِعَا**

١٥٢ ـ **و(كيْ) (إذًا) وأُضْمِرَتْ (أنْ) بعد (أوْ)** ....

وقوله: **(ولا تنازعا)** بألف الإطلاق؛ أي: «تخاصم» تتميم للبيت **(وكي)** المصدرية نحو: ﴿كَىْ نَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ الآية [طه: ٤٠]، وتتعين مصدريتها بعد اللام نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ الآية [الحديد: ٢٣]، وهي حرف تعليل في عكسه كقوله:

كي لتقضيني رقية ... ما وعدتني غير مختلس(١)

وتحتملهما في غير ذلك **(إذًا)** إن تصدرت واتصلت بالفعل وكان المضارع بعدها مستقبلًا كقوله:

أُردد حمارك لا يرتع بروضتنا ... إذا يرد وقيد العير مكروب(٢)

وندر النصب بها مع عدم التصدر في قوله:

لا تَتْرُكَنِّي فيهم شطيرا ... إني إذًا أُهْلَكَ أو أطيرَا(٣)

ومعناها عند سيبويه: الجزاء والجواب غالبًا **(وأُضمرت أن)** وجوبًا **(بعد أو)** التي بمعنى: (إلا) أو (حتى) ويحتملهما قوله:

= له مسلم، عرض على مجاهد بن جبير ودرباس مولى ابن عباس وسعيد بن جبير، وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء، له رواية شاذة في كتاب «المبهج» وغيره، توفي سنة ١٢٣هـ.

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في «الخزانة» و«الدرر» و«شرح التصريح»، الشاهد فيه وقوع اللام بعد «كي»، وذلك دليل على أنها قد لا تكون مصدرية، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بـ«أن» مضمرة، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة.

(٢) سبق تخريجه عند الكلام على (إذن).

(٣) البيت لا يعرف له قائل، وهو في «الأشموني» و«الخزانة»، الشاهد قوله: «إذن أهلَكَ» حيث نصب (إذن) المضارع، و(إذن) لم تتصدر الجملة لأنها معترضة بين اسم (إن) وخبرها، وخُرِّجَ على أنه ضرورة أو على أن خبر «إن» محذوف؛ أي: «لا أقدر على ذلك» ثم استأنف بعده، فتكون (إذن) في صدر جملة مستأنفة، وقد أطال الكلام عليه في الخزانة فراجعه إن شئت.

١٥٢ ـ .... (حتَّى) و(لامُ الجَرِّ)..................

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكًا أو نموتَ فنعذرا(١)

و«لألزمنك أو تقضيَني حقي»، فإن لم يصلح أحد الحرفين جاز الإضمار والإظهار كقوله:

فلولا رجال من رزام أعزة وءال سبيع أو أسوءك علقما(٢)

وضابط الفرق بين الحرفين أن الفعل إن انقضى شيئًا فشيئا قُدِّرَ بـ(حتى) وإلا قدر بـ(إلا) قاله ابن عقيل (**حتى**) والغالب عليها الغاية نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ الآية [طه: ٩١]، وقد تكون للتعليل كـ«أسلم حتى تدخل الجنة» ويحتملهما قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ الآية [الحجرات: ٩]؛ أي: «إلى» أو «كي تفيء» (**ولام الجر**) فينصب ما بعدها بـ«أن» مضمرة جوازًا نحو: ﴿لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ﴾ الآية [الحج: ٣٧]، ﴿ليغفر لي خطيئتي﴾ الآية [الشعراء: ٨٢]، ويجوز إظهارها نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ الآية [الزمر: ١٢]، ويجب الإضمار بعد (كان) أو (يكون) المنفية، وتسمى اللام حينئذ: «لام جحود»، والجحودُ النفيُ؛ لأنها للمبالغة فيه، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٣٣]، ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ الآية [النساء: ١٣٧]،

(١) البيت لامرئ القيس، قال في شرح الكافية الشافية: (وتقدير «إلا» و«إلى» في موضع «أو» تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر، وبعدها «أن» ناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ«أو» على المقدر قبلها، فتقدير «لأنتظرنه أو يقدم» «ليكونن انتظار أو قدوم»). انتهى. قال في «الخزانة»: (ووجّهَ نصبَهُ الكرمانيُّ في «شرح أبيات الموشح» بأن الفاء للسببية، وبعدها (أن) مضمرة في جواب النفي الضمني، بتأويل «نموت فلا نبقى»، فتأمل، و«نعذرا» بالبناء للمفعول، وروي «نعذر» من أعذر الرجل، إذا أتى بعذر، وقال ابن السيد في «شرح أبيات الجمل»: وروي فنعذر بكسر الذال؛ أي: نبلغ العذر). انتهى.

(٢) البيت قاله الحصين بن الحمام المري، وهو في «لسان العرب» بهذه الرواية، وفي «الخزانة» بلفظ: «لولا رجال من رزام بن مازن»، أراد «أو أن أسوءك يا علقمة».

١٥٢ ـ .... و(الفَا) إن قَفَوْا
١٥٣ ـ نفيًا بِها أو طلبًا مَحضَيْنِ   و(واو) «معْ» كـ(لَنْ)..............

كما يجب الإظهار في نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ الآية [الحديد: ٢٩]، **(والفا)**ء ينصب بعدها المضارع **(إن قفوْا)** الضمير للعرب أو للنحاة **(نفيًا بها)**؛ أي: إن قفوا؛ أي: أتْبَعُوها نفيًا متقدمًا في الكلام **(بها)**؛ أي: بالفاء، ولو قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(إذا) و(كي) وبعد «أو» (أن) أضمرت   (حتى) ولام الجر والفا إن قفت

«نفيًا بها» إلخ لكان أسْلَسَ وأحْسَن **(أو طلبًا)**؛ يعني: أن المضارع ينصب بعد الفاء في جواب النفي نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ الآية [فاطر: ٣٦]، ومثله النهي نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ الآية [طه: ٨١]، أو في جواب الطلب كقوله:

يا ناق سيري عنقًا فسيحًا   إلى سليمان فنستريحا[(١)]

ومثله الدعاء كقوله:

رب وفقني فلا أعدلَ عن   سنن الساعين في خير سنن[(٢)]

وأشار بقوله: **(محضين)** إلى أن النفي والطلب لا بد من خلوهما من معنى الإثبات، بخلاف النفي المنقوض، كـ«ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا» فيجب رفع الفعل بعد الفاء، وبخلاف «صه فينم الناسُ» بالرفع لأنّ الأمر بالاسم لا بالحرف فليس محضًا **(وواو معْ)** بالإسكان؛ أي: (الواو) التي تفيد معنى (مع) **(كلن)** في أنها ينصب المضارع بعدها، وقوله: (كلن) كذا في جميع النسخ

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة، يمدح سليمان بن عبد الملك، وهو من شواهد سيبويه، الشاهد نصب «نستريحا» بعد فاء السببية بـ(أن) مضمرة وجوبًا في جواب الأمر.

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» و«شرح ابن عقيل» و«همع الهوامع»، الشاهد في «لا أعدِلَ» حيث نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء «وفقني»، ومنه يتبين أيضًا أن الفصل بـ(لا) النافية لا يمنع النصب.

١٥٣ ـ .... بغير مَيْنِ

١٥٤ ـ وبعد (لامِ «كَيْ») وعاطِفٍ عَلَى صريحِ الِاسْمِ حذفُ (أنْ) قد قُبِلَا

التي وقفت عليها، ولو قال: «وواو معْ كذا» لوَفى بالمراد؛ أي: ينصب المضارع بعد الواو التي بمعنى: (مع) إذا وقعت بعد نفي أو طلب مَحْضَيْنِ، مثالها بعد النفي: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ الآية [آل عمران: ١٤٢]، ومثالها بعد النهي قوله:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عار عليك إذا فعلت عظيم[(١)]

ومثالها بعد الطلب قوله:

فقلت ادْعِي وأدْعُوَ إن أندى لصوت أن ينادي داعيانِ[(٢)]

(بغير مين)؛ أي: كذب **(وبعد لام كي)** وهي اللام الدالة على التعليل كـ«جئت لأقرأ» وقد تقدم ما يجوز إظهارها وإضمارها فيه، وما يلزم فيه الإضمار وما يلزم فيه الإظهار عند قوله: (لام الجر)، فوَصَفها هناك بعملها وهنا بمعناها **(وعاطف)** وهو أربعة: (الواو) و(الفاء) و(ثم) و(أو) **(على صريح الاسم)** من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: الاسم الصريح، والصريح ما ليس في تأويل الفعل **(حذف «أن»)** جوازًا وذكرها **(قد قبلا)** بألف الإطلاق، مثال النصب بعد الواو قولها:

ولبس عباءة وتَقَرَّ عيني أحب إلي من لبس الشفوف[(٣)]

ومثاله بعد الفاء قوله:

---

(١) القائل: أبو الأسود الدؤلي.

(٢) البيت للأعشى في «الدرر» و«الكتاب» وليس هو في ديوانه، وللفرزدق في «أمالي القالي» وليس في ديوانه، وقيل لغيرهما.

(٣) البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية كما في «الخزانة» و«التوضيح»، الشاهد فيه نصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل.

١٥٥ ـ واجزم بـ(لَمْ) (لمّا)............................ ....

لـولا تـوقـعُ مُـعْـتَـرٍّ فـأُرْضِـيَـهُ ما كنت أوثر إترابًا على تَرَب[١]

ومثاله بعد «ثمّ» قوله:

إني وقتلي سليكا «ثم» أعْقِلَهُ كالثور يُضْرَبُ لما عَافَت البقر[٢]

ومثاله بعد (أو) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ الآية [الشورى: ٥١]، قرأ العامة: (أوْ يُرسلَ) بالنصب عطفا على (وحيًا)، وقرأ نافع بالرفع على الاستئناف.

ولما أنهى الكلام على النواصب شرع في الجوازم فقال: **(واجزم)** المضارع وجوبًا، وجَزْمُ الحرف إسكانه **(بلم)** نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ﴾ الآية [الإخلاص: ٣، ٤]، وهي مختصة بالمضارع، وأما عدم الجزم بها في قوله:

لولا فوارس من قيس وأسرتهم يوم الصليفاء لَمْ يُوفُونَ بالجار[٣]

فقيل: ضرورة، وقيل: لغة قليلة **(لمّا)** وتكون حرفًا كـ(لَمْ) نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿٢٣﴾﴾ الآية [عبس: ٢٣]، واسمًا بمعنى: الوقت، نحو: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ الآية [البقرة: ٨٩]، والمراد هنا: الأولى لأنها

(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» و«الدرر» و«شرح الأشموني»، و«المعتر» بتشديد الراء الفقير، والإتراب الغنى، والترب الفقر، الشاهد فيه قوله: «فأرضيه» حيث نصب الفعل بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد الفاء التي تقدم عليها اسم صريح وهو «توقع».

(٢) قائله: أنس بن مدركة الخثعمي، وهو في «الأشموني» و«ابن عقيل»، الشاهد قوله: «أعقله» حيث نصب بعد (ثم) العاطفة بـ(أن) مضمرة جوازًا، وقد عطفت فعلًا على اسم صريح في الاسمية وهو «قتلي».

(٣) قال في «الخزانة»: «وهذا البيت أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما، ولم أجد من عزاه إلى قائله، ولا من ذكر له تتمة»، قلتُ: الشاهد فيه قول الشاعر: «لم يوفون» حيث إنه عامل «لم» معاملة «لا» النافية التي لا تجزم، وقال ابن عصفور: «إن رفع المضارع بعد (لم) ضرورة، وأنشد مع هذا البيت:

«وأمسوا بهاليل لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلع»

برفع (تطلع) وقد مرّ معنا شاهدًا، قال ابن مالك: «إن رفع المضارع بعدها لغة لا ضرورة». كذا في «المغني».

١٥٥ ـ .... و(لا) ذاتِ الطلبْ و(اللامِ) أختِها وجَزْمُ (إنْ) وجب

هي الجازمة، والثانية: اسم شرط، وقيل: بحرفيتها **(ولا ذات الطلب)**؛ أي: الدالة على الطلب، الذي هو من أعلى إلى أدنى نهيٌ نحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ الآية [النساء: ٢٩]، وعكسه دعاء نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٦]، ومن المُسَاوِي الْتِمَاس؛ كقولك لصديقك: «لا تفعل كذا» **(واللام أختها)** وهي الدالة على الطلب بأقسامه الثلاثة نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ الآية [الطلاق: ٧]، و﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ الآية [الزخرف: ٧٧]، وكقوله:

لِتَقُمْ أنت يا ابن خير قريش كيْ لِتَقْضِيْ حوائج المسلمينا[١]

والحاصل: أن جوازم المضارع نوعان: ما يجزم فعلًا واحدًا، وهو ستة، ذكر الناظم منها أربعة، وهي: (لم) و(لما) و(لا الطلبية) و(اللام الطلبية) وترك اثنان وهما: (أَلَمْ) نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [الحديد: ١٦]، و(ألما) كقوله:

ألمّا يئِنْ لي أن تُجَلَّى عمايتي وأُقْصِرَ عن ليلى بلى قد أَنَى ليا[٢]

وما يجزم فعلين، وإليه أشار بقوله: **(وجزم إن)** وهي أمُّ الباب **(وجب)**

(١) البيت بلا نسبة في «الإنصاف» و«تذكرة النحاة» و«خزانة الأدب»، والاستشهاد بالبيت في قوله: «لتقم» حيث استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر، وهو الأصل، ثم في البيت كذلك شاهد على معاملة الفعل المعتل بالياء في حال النصب معاملته في حال الرفع، وذلك في (لتقضيْ) فتقدر الفتحة على الياء، هذا على رواية الفعل بالبناء للمعلوم، وقد رُويَ بالبناء للمجهول فتكون حينئذ الفتحة مقدرة على الألف، ويكون قوله: «حوائج المسلمينا» مرفوعًا على أنه نائب فاعل كما هو ظاهر.

(٢) البيت أنشده ابن السكيت، وفيه إضافة إلى الشاهد جمعٌ بين لغتي (أنى)، وقرأ الحسن: ﴿ألما يأن﴾ وأصلها (ألم) زيدت (ما) فهي نفي لقول القائل: «قد كان كذا» و(لم) نفي لقوله: «كان كذا»، قال في (اللسان) «آنَ الشيءُ أَينًا حانَ لغة في «أنى» وليس بمقلوب عنه لوجود المصدر، قالوا: آنَ أَيْنُك وإينُك وآن آنُك؛ أي: حانَ حينُك وآنَ لك أَن تفعل كذا». انتهى.

١٥٦ ـ فعلين شرطًا والجزا (أيّ) كذا (منْ) (ما) (متىَ) (أيَّانَ) (أينَ) هكذا

خبر المبتدأ (جزم)، و(فعلين) مفعول (جزم) يعني: أن إن تجزم فعلين نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ الآية [الأنفال: ١٩]، (شرطًا والجزا)؛ أي: يسمى أول الفعلين: شرطًا، وثانيهما: جزاء وجوابًا (أيّ) الشرطية (كذا) يجزم بها نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ﴾ الآية [الإسراء: ١١٠]، (من) نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ الآية [النساء: ١٢٣]، وكقوله:

ومَنْ لا يَزَلْ يستحمل الناس نفسه ولا يغنها يومًا من الدهر يُسأمِ[١]

(ما) وهي لتعميم غير العاقل كما أن (مَنْ) لتعميم العاقل، مثال الجزم بـ(مَا) قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ الآية [البقرة: ١٩٧]، (متى) كقوله:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجدْ خير نار عندها خير موقد[٢]

(أيان) كقوله:

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا[٣]

(أين) نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ الآية [النساء: ٧٨]، وكقوله:

أين تضرب بنا الكماة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي[٤]

(هكذا) تجزم فعلين، والجوازم الثلاثة للدلالة على تعميم المكان.

(١) البيت من معلقة زهير، وهكذا قرأته على الشيخ أحمد مزيد من رواية الأعلم الشنتمري، وفي شرح التبريزي للقصائد العشر: (وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْتَرْحِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ.. وَلَا يُعْفِهَا يَوْمًا مِنَ الذُّلِّ يَنْدَمِ، ويروى: «ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه» فمن روى «يسترحل» أراد يجعل نفسه كالراحلة للناس يركبونه ويذمونه، ومن رواه «يستحمل» أراد يحمل الناس على عيبه، قال المازني: قال لي أبو زيد: قرأت هذه القصيدة على أبي عمرو بن العلاء فقال لي: قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت إلا منك). انتهى.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد «ابن عقيل» و«الأشموني».

(٤) هذا البيت في «كتاب سيبويه» بلفظ: «العداة» بدل «الكماة».

١٥٧ ـ (أنَّى) و(حيثُمَا) و(مهمَا) (إذْ مَا) وأوْلِيَنْ جوابَ الَامرِ جزْما

(أنى) كقوله:

خليلي أنى تأتياني تأتيا أخًا غير ما يرضيكما لا يحاولُ(١)

(وحيثما) كقوله:

حيثما تستقم يقدر لك اللَّـ ـه نجاحًا في غابر الأزمان(٢)

وهما للزمان (ومهما) كقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ الآية [الأعراف: ١٣٢]، وهي اسم شرط عند الجمهور، ومن الجزم بها أيضًا قوله:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ولو خالها تخفى على الناس تعلم(٣)

(إذما) كقوله:

فإنك إذْمَا تَأْتِ ما أنت آمرٌ به تُلْفِ من إياه تأمرُ آتيا(٤)

ثم الجزم قد يقع بغير هذه الأدوات، كجزم المضارع في جواب الطلب، كما قال: (وأَوْلِيَنْ) بنون التوكيد الخفيفة (جواب الأمر جزما) كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ الآية [الأنعام: ١٥١]، ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ الآية [الكهف: ٩٦]، وكقول الشاعر:

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي(٥)

---

(١) البيت من شواهد «ابن الناظم» و«ابن عقيل» بلا قائل معيّن.
(٢) أنشده المبرد في «الكامل» ولم ينسبه، وهو من شواهد «الشذور» و«شرح المغني».
(٣) البيت من معلقة زهير.
(٤) البيت من شواهد «الأشموني» ولا يعرف له قائل معيّن.
(٥) البيت لعمرو بن الإطنابة الخزرجي، شاعر جاهلي فارس،كان من أشراف الخزرج، وبعضهم يعدّه من ملوك العرب، و«الإطنابة» أمه، وأبوه زيد بن مناة، قال معاوية رضي الله عنه: «لقد وضعت رجلي في الركاب يوم صفين وهممت بالفرار فما منعني إلا قول ابن الإطنابة: «أبت لي عفتي وأبي إبائي.. وأخذي الحمد بالثمن الربيح..» و«جشأت» معناه ثارت، والشاهد في «تحمدي» حيث جزم بحذف النون لوقوعه في جواب اسم فعل الأمر لدلالته على الطلب، والبيت في «الحماسة البصرية».

. . . .

ومثل الأمر الاستفهام كما في قوله جلَّ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[1] الآية [الصف: ١٠، ١١]، وقيل: الجزم بشرط محذوف؛ أي: (إن تتعالوا أتل) والصحيح ما ذكر الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لسلامته من الحذف.

وبقي من الجوازم (إذا) وهي تجزم في الشعر خاصة كقوله:

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب[2]

وبهذا تم الكلام على الجوازم التي بها تمام الكلام على إعراب الفعل، والحمد لله.



---

(١) جوابه في قوله تعالى بعدُ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢].

(٢) البيت للنمر بن تُولب في «الجنى الداني» و«الخزانة»، وهو في «اللسان» بلفظ: «ومتى تصبك» فلا يكون حينئذ شاهدًا على الجزم بـ(إذا) لكن بـ(متى).

(باب الجمل)

١٥٨ ـ ما لم يعاقبْ مفردًا من الجُمَلْ فمَا لهُ ـ فاعلمْ ـ في الإعرابِ مَحَلْ
١٥٩ ـ كصلةِ الموصولِ والمستأنَفَهْ ....

ثم ختم الناظم بالكلام على الجمل وما له محل منها وما ليس له محل، فقال رحمه الله تعالى: (**باب الجمل**) جمع: جملة، كغرفة وغرف، وهي جماعة الكلام بشرط الإفادة عند أهل هذا الفن، وهي إما جملة اسمية كـ«زيد قائم» أو فعلية كـ«قام زيد»، وما تفرع عنهما تابع لهما، ثم هي على قسمين: جمل لا محل لها من الإعراب، وجمل لها محل، وبدأ الناظم بالأولى لأنها الأصل فقال:

(**ما**)؛ أي: الذي (**لم يعاقب**)؛ أي: يأتي خالفا (**مفردا**) لأن أصل الإعراب للمفرد، وحمل عليه غيره من تثنية أو جمع أو جملة لأنه يصح أن يحل محله (**من الجمل**) مطلقًا اسمية أو فعلية، ثم (ما) مبتدأٌ و(**فما**) نافية و(**له**) خبر مقدم، و(محل) مبتدأ مأخر، والجملة المنفية خبر (ما) وقوله: (**فاعلم**) جملة اعتراض لا محل لها و(**في الاعراب**) متعلق بقوله: (**محل**)؛ يعني: أن **ضابط الجمل التي لا محل لها من الإعراب أنها هي التي لا يحل المفرد محلها**.

ثم بعد أن ضبطها بالحَدِّ شرع يبيِّنها بالعدِّ فقال: (**كصلة الموصول**) اسميًا كـ«الذي قام أبوه» أو حرفيًا كـ«عجبت من أن تضرب زيدًا»؛ أي: ضربك إياه، فكلا الجملتين لا محل لها من الإعراب، إذ صلة الموصول لا تكون مفردًا، إلا صلة (ألـ) كـ«الضارب»، (**والمستأنفه**) وهو أوضح من قول غيره: «الابتدائية»، وإن كان المعنى واحدًا لأن الابتدائية تطلق على المصدرة بمبتدأ وإن كان لها محل، كما في «المغني».

ثم المستأنفة نوعان: ما افتتح بها النطق كـ«زيد قائم» ومنها: الجمل

١٥٩ ـ .... وما بها حقيقةٌ منْكَشِفَهْ

التي تفتتح بها السور كـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ الآية [الفاتحة: ٢]، والنوع الثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها كقولك بعد «مات زيد» «رَحِمَهُ اللهُ» ونحو: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ۝٨٣ إِنَّا مَكَّنَّا﴾ الآية [الكهف: ٨٣، ٨٤]، ومنها ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ الآية [الصافات: ٧، ٨]، فـ(إنَّا مَكَّنَّا) و(لا يسمعون) استئناف عما قبلهما **(وما بها حقيقة)** وهي المفسرة لما قبلها **(منكشفه)**؛ أي: ظاهرة، وتكون بغير حرف تفسير نحو: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ﴾ الآية [آل عمران: ٥٩]، فـ(خلقه) تفسير لحقيقة آدم، ومنه ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ﴾ الآية [البقرة: ٢١٤]، فـ(مستهم) تفسير لـ(من قبلكم) وكقوله:

لكلفتني ذنب امرأ وتركته ... كذي العر يكوي غيره وهو راتع[1]

فـ«يكوي» مفسرة لـ«ذي العر»، وقد تكون الجملة قبلها حرف التفسير نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ الآية [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ الآية [الحجر: ٦٦]، ومنه قوله:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب ... وتقلينني لكن إياك لا أقلي[2]

وكون التفسيرية لا محل لها هو مذهب الجمهور، وذهب الشلوبين[3] إلى أنها بحسب ما تفسر؛ فإن كان له محل كان لها، وإلا فلا، ففي «زيدًا ضربته» لا محل لها، وفي ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ الآية [القمر: ٤٩] لها

---

(١) البيت للنابغة الذبياني.

(٢) البيت سبق تخريجه، وهو في «شرح المفصل» و«الدرر» و«شرح الرضي على الكافية» و«الخزانة» وتفسير «الدّرّ المصون».

(٣) عمر بن محمد الأَزْدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلوبين، من كبار العلماء بالنحو واللغة، مولده ووفاته بإشبيلية، من كتبه: «القوانين»، و«التوطئة»، و«شرح المقدمة الجزولية» وحواش على المفصّل، وتعليق على كتاب سيبويه، والشلوبيني نسبة إلى حصن الشلوبين أو شلوبينية بجنوب الأندلس، وقيل: إن معنى الشلوبين: الأبيض الأشقر، توفي سنة ٦٤٥هـ.

١٦٠ ـ وذاتِ الاعتراضِ وهْي ما تقع　　من بين جزأي جملة وما وقع
١٦١ ـ من بعدها الصلةُ والجوابُ.......　　..............................

محل؛ لأنها فسرت خبر إن، **(وذات)**؛ أي: صاحبة **(الاعتراض)** هي المفيدة تقوية الكلام الذي تعترض بين أجزائه **(وهي ما تقع)** في أربعة مواضع، وإن كانت تقع في غيرها، أولها؛ **(من بين جزأي)**؛ أي: طرفي **(جملة)** اسمية كقوله:

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى　　نوادب لا يمللنه ونوائح[1]

أو فعلية كقوله:

وبدلت والدهر ذو تبدل　　هيفا دبورا بالصبا والشمأل[2]

ومن وقوع المعترضة بعد الناسخ قوله:

إن الثمانين وبلغتَها　　قد أحوجت سمعي إلى ترجمان[3]

(و) ثانيها **(ما وقع)** قبلها الموصول.

و**(من بعدها الصلة)** كقوله:

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا　　والحق يدفع تراهات الباطل[4]

وكقولهم: «أحبُّ الذي مَالُهُ ـ والكرمُ زينٌ ـ مبذولٌ للناس» ومنه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ﴾ الآية [يونس: ٢٧]، فـ(ترهقهم) معطوف على (كسبوا)، وما بينهما اعتراض **(و)** الثالث **(الجواب)**؛ أي: جواب الشرط نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا

---

(١) البيت لمعن بن أوس كما في «الخزانة» و«شذور الأمالي» للقالي.
(٢) القائل: أبو النجم كما في «شرح الحماسة» للمرزوقي وكما في «المغني».
(٣) البيت لعوف بن ملحم الخزاعي كما في «بدائع البدائه» و«فقه اللغة» للثعالبي.
(٤) البيت لجرير كما في «شرح أبيات المغني» و«الهمع» و«الخصائص»، وهو من مقطوعة هجا بها يحيى بن عقبة الطهوي، وكان يروي عليه شعر الفرزدق، وفيه شاهد على أن جملة «وأبيك» القسمية اعترض بها بين الموصول وصلته.

١٦١ ـ .... أوْ من بينِ موصوفٍ ووصفٍ ذا اقْتَفَوْا

١٦٢ ـ وما تعاقِبْ ....

يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭ﴾ الآية [النحل: ١٠١]، و(الله أعلم) اعتراض، وكقوله:

فإما تريني قد نحلت ومن يكن غرضا لأطراف الأسنة ينحل
فلرب أبلج مثل زوجك بادن ضخم على ظهر الجواد مهبل[(١)]

(أو) تقع جملة الاعتراض **(من بين موصوف ووصف)** وهذا هو الموضع الرابع نحو: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ الآية [الواقعة: ٧٥، ٧٦]، ففي هذه الآية اعتراضان، والثاني منهما بين الموصوف (قسم) وصفته (عظيم) **(ذا)** المذكور من قوله: (كصلة الموصول) وكذا ما ذكر من أقسام الاعتراضية **(اقتفوا)** اتبعه النحاة فلم يجعلوا له محلًّا من الإعراب.

تنبيه: الجمل التي لا محل لها من الإعراب ذكر الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ منها أربع جمل وبقي منها ثلاث، وهي الواقعة جواب شرط غير جازم كـ(لولا) و(لوما) أو جازم ولم يقترن بالفاء كـ«إن قمت أقم»، الثانية: الجملة القسمية، والثالثة: التابعة لما لا محل له فجملتها سبع، وقد جمعها بعضهم في بيت وهو قوله:

آليت أي أقسمت والقسم بر لو تاب من عصى لعز وانتصر[(٢)]

ولما انتهى من ذكر ما لا محل له من الجمل شرع فيما له محل منها ذاكرًا ضابطه ومثالًا واحدًا من أمثلته فقال: **(وما)**؛ أي: والجملة التي يصح أن **(تعاقبْ)** بالإسكان للضرورة كقوله:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثمًا من اللَّه ولا واغل[(٣)]

---

(١) البيتان لعنترة بن شداد العبسي.

(٢) الناظم: هو الزواوي في «قواعد إعراب ابن هشام»، وقد سبقت ترجمته.

(٣) البيت لامرئ القيس، كما في «الخزانة»، وهذا البيت أورده ابن عصفور في كتاب «الضرائر» مع أبيات مثله، وقال: (ومن الضرورة حذف علامتي الإعراب الضمة =

١٦٢ ـ .... مفرَدًا قد استَقَرْ لَـهَـا مَـحَـلُّـهُ كـجـمـلـةِ الـخَـبَـرْ

(**مفردًا قد استقر**)؛ أي: ثبت (**لها محله**) من الإعراب، يعني: ضابط الجمل التي لها محل من الإعراب صحة حلولها محل المفرد بعكس التي لا محل لها، ثم التي لها محل محلها محل المفرد الذي تحل محله، وهي سبع أيضًا ذكر الناظم منها واحدة تصريحًا وباقيها تلويحًا حيث قال: (**كجملة الخبر**) بعد المبتدأ؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، فإذا أتت جملة موضعه نالها من الإعراب ما كان يناله، فيكون موضعها رفع بِبَابَيْ المبتدأ و(إن)، ونصب في بابي (كان) و(ظن)، قاله في «المغني»، فهذه هي **الجملة الأولى**.

الجملة الثانية: جملة الحال نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ الآية [المدثر: ٦].

الجملة الثالثة: الواقعة مفعولًا ومحلها نصب وتكون بعد القول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ الآية [مريم: ٣٠]، ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾ الآية [الإسراء: ٥٠]، وهلْ هي بعده مفعول مطلق أو مفعول به ـ ونسب الثاني للأكثرين ـ[1]؟ وتكون بعد (ظن) و(أعْلَمَ) لأن الثاني في (ظن) والثالث في (أعلم) خبر في الأصل، وقد اجتمع وقوع خبر (كان) و(إن) و(زعم) ـ وهي كظن ـ جملةً في قول أبي ذؤيب الهذلي:

= والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفًا، إجراءً للوصل مجرى الوقف أو تشبيهًا للضمة بالضمة من «عضد»، وللكسرة بالكسرة من «فخذ» و«إبل»، نحو قول امرىء القيس هذا البيت في إحدى الروايتين، وأنكر المبرد والزجاج التسكين في جميع ذلك لما فيه من إذهاب حركة الإعراب، وهي إنما جيء بها لمعنًى، ورويا موضع «فاليوم أشْرَبُ» «فاليوم فاشْرَبْ»، والصحيح أن ذلك جائزٌ سماعًا وقياسًا، أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام، لا يخالف في ذلك أحدٌ منهم. وقد قرأتْ القراء: «ما لك لا تأمنا» بالإدغام، وخط في المصحف بنون واحدة فلم ينكر ذلك أحدٌ من النحويين، فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي أن لا ينكر ذهابها للتخفيف، وأما السماع فثبوت التخفيف في الأبيات التي تقدمت، وروايتهما بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدح في رواية غيرهما). انتهى بتصرف يسير.

(١) قلتُ للشيخ متطفّلًا: «لـمَ لـم تقولوا (خلافٌ)؟» فأجاب بقوله: «لأنّ «هل» تُشْعِرُ بالخلاف، قال خليل: (هل إزالة النجاسة. .)».

....

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل(١)

الجملة الرابعة: المضاف إليها ومحلها الجر، والإضافة إلى الجملة واجبة في ثلاث من أسماء الزمان وهي (إذ) باتفاق وهي للماضي، و(إذا) عند الجمهور وهي للمستقبل، و(لما) عند من قال باسميتها وهي للوقت، وتلزم كذلك في (حيث) من أسماء المكان وأجاز الكسائي إضافتها إلى المفرد تمسكًا بقوله:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليِّ العمائم(٢)

الجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو (إذا) جوابًا لشرط جازم، نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ الآية [الأعراف: ١٨٦]، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ الآية [الروم: ٣٦]، وندر إسقاط الفاء في قوله:

من يفعل الحسناتِ اللَّهُ يشكرُها والشر بالشر عند اللَّه مثلان(٣)

أي: فالله يشكرها.

(١) سبق تخريج البيت في باب (ظن وأخواتها).

(٢) البيت ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، وينسب إلى عملس بن عقيل، وهو في «الخزانة» و«أمالي الشجري»، والحبا جمع حبوة بضم الحاء، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته، وقد يحتبي بيديه، المواضي: السيوف الحادة، حيث ليُّ العمائم؛ أي: على رؤوسهم، وجه الاستشهاد مجيء «حيث» مضافة إلى اسم مفرد «ليّ» على رواية جر «ليِّ»، قال ابن هشام نقلًا عن ابن جني: «من أضاف حيث إلى المفرد أعربها».

(٣) البيت منسوب لعبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت، ونسب إلى كعب بن مالك، الشاهد فيه: «الله يشكرها» فهو (جواب الشرط وهو جملة اسمية، وحذف الفاء الرابطة للضرورة، والأصل: فالله يشكرها، وروي عن الأصمعي أنه قال: هذا البيت غيّره النحويون والرواية «من يفعل الخير فالرحمٰن يشكره» والبيت من روايات سيبويه، ولا يرضى أنصاره بقول الأصمعي؛ لأنه طعن في رواية الشيخ: وكثيرًا ما يعتذرون عن سيبويه بالقول: لقد روي له، أو روى الثقات له فأخذ به). انتهى، جلّه من «شرح أبيات المغني».

. . . .

الجملة السادسة: التابعة لمفرد، نعتًا له نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ الآية [إبراهيم: ٣١]، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٨١]، ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ الآية [آل عمران: ٩]، أو معطوفة عليه كـ«زيد منطلق وأبوه ذاهب» إذا لم تجعل العطف على جميع الجملة، أو مبدلة منه نحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ الآية [الأنبياء: ٣]، فـ(هل هذا) بدل من (النجوى) ومنه قوله:

إلى اللّه أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان[١]

فـ«كيف يلتقيان» بدل من «حاجة».

الجملة السابعة والأخيرة: التابعة لجملة لها محل، ولا يكون ذلك إلا في بَابَيْ النسق والبدل، مثال الأول: «زيد قام أبوه وقعد أخوه» ويشترط في الثاني ـ وهو البدل ـ كون الجملة الثانية أوفى بتأدية المعنى من الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ الآية [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣]، فـ(أمدكم) الثانية مفصلة والأولى مجملة، وكقول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما[٢]

فقوله: «لا تقيمن» إلخ أصرح في المراد من «ارحل».

---

(١) البيت للفرزدق في «خزانة الأدب» و«شرح التصريح» وليس هو في ديوانه، الشاهد قوله: «كيف يلتقيان» حيث جاءت هذه الجملة بدلاً من «حاجة» و«أخرى» بدل كل، فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد، وسوغ ذلك أن الجملة في التقدير بمنزلة المفرد، وهذا رأي ابن جني ومن جاء بعده، وقال الدماميني: يحتمل أن يكون قوله: «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة، أريد بها التنبيه على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين، انتهى من أوضح المسالك، والمعنى: «إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما»، وقال الأشموني: «وجعل منه الناظم نحو: «عرفت زيدًا أبو من هو».

(٢) البيت سبق تخريجه في (باب البدل).

. . . .

وزاد ابن هشام: **الجملة المستثناة** ومثَّلَ لها بقوله جلَّ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ﴾ الآية [الغاشية: ٢٢، ٢٣]، فجملة الاستثناء في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وزاد أيضًا: **الجملة المسند إليها** نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ الآية [البقرة: ٦]، فـ(أنذرتهم) مبتدأ، و(سواء) خبر مقدم عليه، وقد أسند إلى هذه الجملة قوله جلَّ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ الآية [البقرة: ١٠٠]، قاله في «المغني» فراجعه، فالجمل التي لها محلٌّ تسع على قول ابن هشام، وسبع على قول غيره.

وقد أطلت هنا في الشرح لمسيس الحاجة إلى الكلام بتفصيل على إعراب الجمل، فذِكْرُهُ في هذه المنظومة يُعَدُّ من محاسنها، كذكر أنواع الحروف في أولها، فمهما طال الكلام في شرحها فإنه لا يفي إلا ببعض معانيها لدقة مسلك مبانيها، وأقول كما قال أبو الطيب المتنبي[(١)]:

وقد أطال ثنائي طول لابسه ... إن الثناء على التنبال تنبال

جعل الله ما نقوله ونكتبه خالصًا لوجهه الكريم وسببًا للفوز بجنات النعيم.

وهنا انتهى بالناظم الكلام على ما قصد، ثم ختم بالحمد كما بدأ به،

---

(١) شاعر الزمان أبو الطيب أحمد بن حسين الجعفي الكوفي الأديب الشهير بالمتنبي، أقام بالبادية يقتبس اللغة والأخبار، وكان من أذكياء عصره، بلغ الذروة في النظم وأربى على المتقدمين وسار ديوانه في الآفاق، مدح سيف الدولة ملك الشام والخادم كافورًا صاحب مصر وعضد الدولة ملك فارس والعراق، قال التنوخي: «خرج المتنبي إلى بني كلب وأقام فيهم، وزعم أنه علوي، ثم تنبأ فافتضح وحبس دهرًا وأشرف على القتل، ثم تاب»، وقد نال بالشعر مالًا جليلًا، وفاته في رمضان سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وكان يبخل، وهو القائل:

لولا المشقة ساد الناس كلهم ... الجود يفقر والإقدام قتال

وله هكذا عدة أبيات فائقة يضرب بها المثل، وكان معجبًا بنفسه كثير التيه فمقت لذلك. انتهى من «سير الذهبي» بحذف يسير.

١٦٣ ـ قد تمَّ ذا النَّظْمُ وأسْأَلُ لِمَنْ فِيهِ سَعَى الكريمَ نَيْلَهُ التَّمَنْ
١٦٤ ـ فأحمدُ اللَّه على تَكْمِيلِ مَا جَعَلْتُهُ للطالبينَ سُلَّمَا
١٦٥ ـ مُصَلِّيًا على النَّبِيِّ السَّامِي ....

فقال رَحِمَهُ اللهُ: (**قد تم**)؛ أي: كمل (**ذا النظم**) الذي قصد به تلخيص ما يهم المبتدئين (**وأسأل**)؛ أي: أطلب (**لمن**)؛ أي: للذي (**فيه سعى**)؛ أي: اشتغل بقراءة أو تدريس أو شرح أو غير ذلك (**الكريم**) من أسمائه تعالى، مفعول (أسألُ)، وخصَّ هذا الاسمَ لمناسبته لمقام السؤال فهو تعالى الكريم الذي لا يَرُدُّ سائله ولا يُخَيِّبُ راجِيَهُ، وأنا أسأله جلَّ أن يجعل هذا الشرح نافعًا لي ولإخواني من طلبة العلم إنه على كل شيء قدير (**نيله**) الضمير للساعي؛ أي: تحصيله (**التمن**) بالتاء الفوقية؛ أي: ما يتمناه من خيري الدنيا والآخرة، وهذا كقول الناظم في ءاخر (تحفة المحقق في حل مشكلات علم المنطق):

هذا مرامي أسأل اللَّه لمن فيه استهَمَّ أن ينيله التمن

والمعنى: أنه يسأل الله تعالى أن يعطي من سعى في تحصيله نظمه بكتابة أو قراءة أو شرح ما يتمناه في دنياه وأخراه، وأنا أرجو أن تستجاب فِيَّ دعوة الشيخ وفيمن قرأ هذا الشرح أو حصله، وفي النُّسَخِ هنا (الثمن) بالثاء المثلثة، فإن صحت فلعله قصد به الأجر (**فأحمد الله**)؛ أي: أثني عليه الثناء الحسن (**على تكميل**)؛ أي: إتمام (**ما**)؛ أي: النظم الذي (**جعلته**)؛ أي: صيرته (**للطالبين**) للعِلْم (**سُلَّمَا**)؛ أي: مرقاة توصلهم إلى أمهات علم النحو، ومن هنا تُأخَذُ تسمية هذا النظم بـ«سلم الطالبين»، وقد سمتُ هذا التقييد بـ«الشرح المعين على سلم الطالبين»، جعله الله خالصًا لوجهه الكريم (**مصليًا**)؛ أي؛ سائلًا الله تعالى رحمَتَهُ المقرونة بالتبجيلِ وسَلَامَهُ (**على النبي**) سُمِّيَ بذلك لأنه مُنبأ عن الله؛ أي: مُخبر عنه، أو لشرفه عن الخلق بالرسالة، والناظم عبَّر في أول النظم بـ(الرسول) وهنا بـ(النبي) ليجمع له الوصفين (**السامي**)؛ أي: المرتفع على الأنبياء والملائكة، أحرى مَنْ دونهم من الثقلين، فهو أشرف

١٦٥ - .... وءالـِهِ وصـحـبـِهِ الـكِـرَامِ

مخلوق على ربه، صلوات الله وسلامه عليه (وءاله)؛ أي: أصلي على ءاله وهم أقاربه المؤمنون، فيخرج من ءامن به من غير قرابته ومن كان منهم ولم يؤمن (وصحبه) الذين ءامنوا به وعزروه ونصروه فلذا استحقوا الوصف بقوله: (الكرام) ثم الصلاة على الآل امتثالًا للأمر بها وللرد على النواصب والصلاة على الصحابة للرد على أهل التشيع نسأل الله السلامة من البدع.

قال مقيده عفا الله عنه محمد بن أحمد بن سيد الجكني ثم الموساني نسبًا: قد تم ولله الحمد ما قصدت جمعه على نظم العلامة المختار بن محمد سعيد المعروف بابن بونَ الجكني، وقد حرصت فيه على التمثيل بالكتاب والسُّنَّة لأن فن النحو إنما هو ءالة لفهمهما ولقولهم: «إن تحسين الأمثلة مستحسن»، ووافق الفراغ منه ليلة الجمعة حادي عشر ربيع الأول من عام عشرين وأربعمائة وألف للهجرة، وأعتذر للقارئ والناظر فإن بضاعتي مزجاة، وأذكره بقول الغابر:

فإن تجد عيبًا فسد الخللا فجل من لا عيب فيه وعلا[(١)]

وءاخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على محمد وعلى ءاله وصحابته وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين[(٢)].

(١) هو: الحريري، والبيت من آخر «ملحة الإعراب».

(٢) قال المعلّق عليه: قد تمّ ـ بحمد الله ـ ما أردته من التعليق على هذا الشرح النفيس، والفضل لله أن سخرنا لخدمة إرث شيخ محظرة ظهور العيس، وأنا أولى من شيخي بالاعتذار فإنه لا بضاعة لي تذكر، بل أخشى أن أكون بتطفّلي على العلم قد استجلبتُ سخط كل فاضل فآض لصنيعي يستنكر، وأسأل الله سبحانه أن يرزقنا بمنّه العلم النافع، وييسر لنا بكرمه العمل الصالح والتحقيق البارع، وأن يهيّئ لنا من أمرنا رشدًا فيستعملنا لخدمة دينه، وخدمة أهل العلم بشريعته، وأعوذ به أن أكون ممن أراد الناظم بقوله:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

والحمد لله أولًا وآخرًا.



فهرس الفوائد

الفائدة	الصفحة

الفهرس

الموضوع	الصفحة


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com